



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



الدورة 40 مجلس الاتحاد البرلماني العربي
المؤتمر العاشر للاتحاد
الخرطوم 7/11/2002

العدد الثاني والثمانون

كانون الأول (ديسمبر)
2002



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة الثانية والعشرون

العدد الثاني والثمانون - كانون أول (ديسمبر) 2001

2	هذا العدد
5	أهلًا بكم في السودان : بقلم الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر
7	رئيس المجلس الوطني السوداني معلومات عامة عن الاتحاد البرلماني العربي
19	بطاقة شكر وامتنان بقلم : نور الدين بوشكوج
21	الأمين العام للاتحاد ملف العدد (1) الدورة 40 لمجلس الاتحاد ..
22	- برنامج العمل
24	مشروع جدول الأعمال مذكرات الأمانة العامة
25	- انتقال الرئاسة
26	- خطة العمل لعام 2002
31	- الشؤون المالية
97	- جدول أعمال المؤتمر العاشر
99	ملف العدد (2) المؤتمر العاشر للاتحاد ..
100	- جدول الأعمال
101	- تقرير الأمين العام مذكرات الأمانة العامة
119	- البرلمان العربي الموحد
121	- مذكرة الأمانة العامة حول هجرة الأدمة العربية
125	- المؤتمر 107 للاتحاد البرلماني الدولي ..
127	- اجتماع الهيئات واللجان الخاصة
130	- قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية
141	معلومات برلمانية عربية : ملامح تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان بقلم : إبراهيم محمد إبراهيم

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوج
الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيّس

مدير العلاقات البرلمانية

الإدارة :

دمشق - سوريا

ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

فاكس : 6130224

الموقع على الانترنت www.arab-ipu.org

هذا العدد

تختتم "البرلمان العربي" بهذا العدد إصداراتها للعام 2001. وإن هيئة تحرير المجلة ستبقى على تصميمها بمتابعة العمل في هذا الصرح الإعلامي المختص والمتميز ليكون، قولاً وفعلاً، المعبر عن مواقف البرلمانات وال المجالس العربية وتطوراتها، ومنبراً لمطارحات البرلمانيين العرب وحواراتهم البناءة التي تهدف، أولاً و آخرأ، إلى تحقيق الأهداف القومية العليا للأمة العربية الماجدة .

ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي و هيئة تحرير "البرلمان العربي" أن تقدم إلى الأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية المشاركون في اجتماعات الدورة الأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر العاشر للاتحاد التي تنعقد في عاصمة السودان الشقيق - الخرطوم - هذا العدد الخاص من مجلتهم الذي يضم بين دفتيه جميع التقارير والمذكرات التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد حول بنود جدول أعمال كل من مجلس الاتحاد والمؤتمر العاشر ليكون عوناً لهم في اجتماعاتهم ومداولاتهم.

وإذ تعرب الأمانة العامة لجميع الأخوة المشاركين في اجتماعات الخرطوم عن تحياتها و تمنياتها بنجاح اجتماعاتهم فإنها ستكون تحت تصرفهم في تلبية كل ما يسهل مهمتهم القومية الجليلة وتحقيق أهدافهم السامية.

رئيس التحرير
نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي



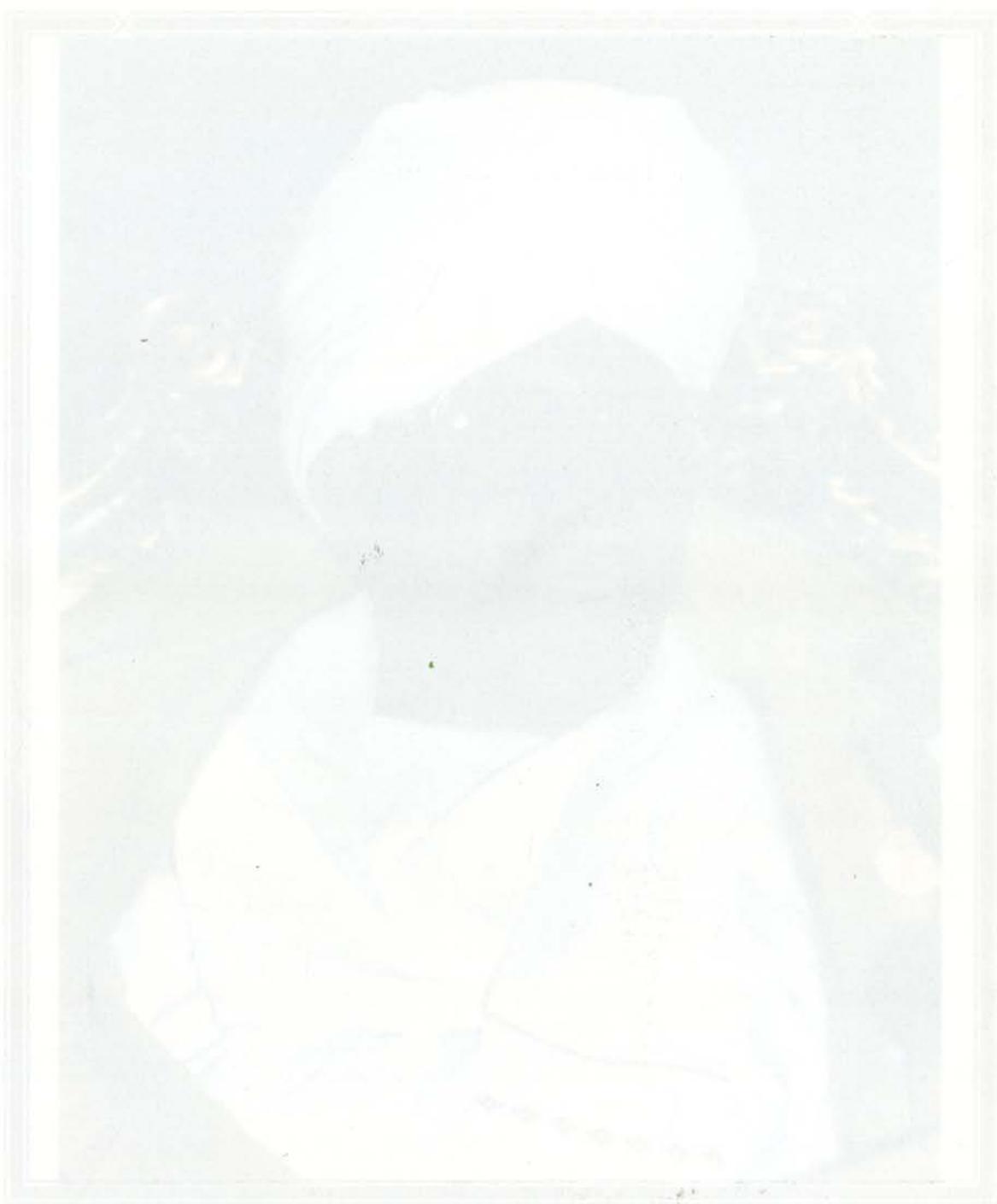
فخامة الرئيس عمر حسن البشير

رئيس جمهورية السودان

راعي أعمال الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

والمؤتمر العاشر للاتحاد

الخرطوم 7-11 فبراير 2002



الله يهون ذي العذاب

لهم اسألك العزاء

في الدارين في المرض والجوع والبرد والحر

فلا تذرنا

اللهم إله العالمين

أهلاً بكم في السودان

بقلم : أحمد ابراهيم الطاهر

رئيس المجلس الوطني السوداني

الأخوة البرلمانيون العرب ،

يسعدني أن أخاطبكم من خلال "البرلمان العربي" ، هذا المنبر الإعلامي المتخصص ، الناطق باسم الاتحاد البرلماني العربي ، والمعبر عن مواقفه ، والمسجد لمطامح شعوبنا وأمتنا. عندما يصلكم هذا العدد الخاص عشية انعقاد اجتماعات الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر العاشر للاتحاد ستكونون في الخرطوم ضيوفاً أعزاء بين إخوانكم وأهليكم.

إن السودان، بلدكم الثاني، شعباً وقيادة وبرلماناً وحكومة، سعيد جداً باحتضانه هذه التظاهرة البرلمانية العربية الكبيرة التي تجمع ممثلي الأمة العربية ومؤسساتها التمثيلية من المحيط إلى الخليج، هذه التظاهرة مزدوجة الفائدة، تتيح لشعبنا في السودان أن يتعرف على الاتحاد البرلماني العربي وأن يطلع بصورة ملموسة على أهدافه وأنشطته ويلتقي بممثلي البرلمانات وال المجالس العربية الشقيقة، من جهة، وتتوفر للأخوة البرلمانيين العرب الفرصة لكي يطلعوا عن كثب على حقيقة الأوضاع في السودان، وأن يتلمسوا بأنفسهم واقع الشعب السوداني ومطامحه وتطوراته، وطبيعة المجزرات التي تحقت على أرض الواقع في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جهة أخرى .

إن اجتماعاتنا في الخرطوم في هذه الآونة بالذات تكتسب أهمية كبيرة وخاصة، سواءً من حيث الظروف التي تتعقد فيها ، أم من حيث القضايا التي ستتناولها هذه الاجتماعات .

فتحن نلتقي في ظل أوضاع مأساوية يعيشها شعبنا المناضل الصابر

في فلسطين المحتلة، الذي يقاوم أعتى وأشرس نظام عنصري في عالمنا المعاصر، وهو مصمم على التمسك بحقوقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما نواجه في الوقت نفسه وضعًا دوليًّا انقلب فيه الموازين، وانفلت فيه من عقالها عقدة الهيمنة والتسلط وفرض الأحكام المسبقة وسياسة الكيل بمكيالين. وفي مواجهة هذا كله علينا أن نقول كلمتنا انطلاقاً من مصالح شعوبنا وأمتنا. وإنني على ثقة أن ما نملكه جمِيعاً من نيات صادقة وخبرات كبيرة، وإدراك واع لمعطيات الواقع ومستجدات العصر وفهم لمصالح شعوبنا، والشعوب الأخرى التي تربطنا بها مصالح ووشائج شتى مشتركة - كل ذلك سيعيننا على أن تخرج مداولاتنا بالنتائج المثمرة التي نتوخاها والتي تنتظرها منا شعوبنا.

إن السودان الذي يعتز بانعقاد اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي على أرضه سوف يبذل كل ما في وسعه ل يجعل من هذه الاجتماعات مناسبة لتعزيز التضامن ورصن الصفوف وتنقية الأجواء بين بلداننا الشقيقة ، وفرصة لتنمية روابط الأخوة والمصالح المشتركة بين برلماناتنا ومجالسنا وشعوبنا.

وستجدون في السودان دولة ورثت ترفة مثقلة وواجهت قضايا وتحديات كبرى استطاعت بجهودها المبذولة وسياساتها الجلية ، وبفضل توكلاها على الله واستعانتها بقوة شعبها أن تحقق فيها كثيراً من ألوان التقدم خاصة في مجال الاقتصاد والسلام والاستقرار السياسي من أجل تنمية الصف العربي .

فعلى بركة الله بكل العزم والتصميم على إنجاح أعمالنا، معتمدين قبل كل شيء على الله عز وجل، سائلينه سبحانه وتعالى أن يوفقنا وأن يسدد على درب الحق خطانا، إنه على كل شيء قادر .
ومرة أخرى أهلاً بكم في السودان بين إخوانكم وأهليكم.





معلومات عامة
عن
الاتحاد البرلماني العربي



UNIVERSITY LIBRARY

NO

REDACTED

التأسيس والعضوية

الاتحاد البرلماني العربي منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل المجالس البرلمانية ومجالس الشورى العربية . تأسس الاتحاد في حزيران - يونيو عام 1974 نتيجة لجو التضامن والعمل العربي المشترك الذي عاشته الأمة العربية في تلك الفترة ، والذي وفر مناخاً مواتياً لنمو التعاون العربي عن طريق المؤسسات السياسية والنقابية والمهنية العربية . عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي في دمشق في الفترة ما بين 19-21/حزيران - يونيو / 1974 .

وشارك في هذا المؤتمر ممثلو عن برلمانات البلدان العربية التالية :

الأردن - البحرين - تونس - السودان - سوريا - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - موريتانيا .

أقر المؤتمر التأسيسي ثلاثة وثلاثين هي : البيان التأسيسي ، ومشروع الميثاق ، ومشروع النظام الداخلي .

وتدرجياً توسيع عضوية الاتحاد بانضمام برلمانات عربية جديدة إليه ، وأصبح الاتحاد الآن يضم في عضويته اثنين وعشرين شعبة برلمانية تمثل البرلمانيات والمجالس العربية التالية :

- مجلس الأمة (المؤلف من مجلس الأعيان والنواب) - الأردن
- المجلس الوطني الاتحدادي - الإمارات العربية
- مجلس الشورى - البحرين
- مجلس النواب - تونس
- البرلمان (المؤلف من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) - الجزائر
- المجلس الاتحدادي - جزر القمر
- الجمعية الوطنية - جيبوتي
- مجلس الشورى - السعودية
- المجلس الوطني - السودان
- مجلس الشعب - سوريا
- مجلس الشعب - الصومال
- المجلس الوطني - العراق

- مجلس عُمان (مجلس الشورى - مجلس الدولة) - سلطنة عُمان
- المجلس الوطني - فلسطين
- مجلس الشورى - قطر
- مجلس الأمة - الكويت
- مجلس النواب - لبنان
- مؤتمر الشعب العام - الجماهيرية العربية الليبية
- مجلس الشعب - مصر
- البرلمان (المؤلف من مجلس النواب ومجلس المستشارين) - المغرب
- الجمعية الوطنية - موريتانيا
- مجلس النواب - اليمن

أهداف الاتحاد البرلماني العربي

- حدد الميثاق الأهداف التي يعمل من أجلها الاتحاد البرلماني العربي على النحو التالي:
1. تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وفيما بين البرلمانيين العرب في سبيل العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية .
 2. تنسيق جهود المجالس النيابية في مختلف المحافظات والمجالات والمنظمات الدولية ، وخاصة في نطاق الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة للبرلمانات العربية المشتركة فيه .
 3. بحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها .
 4. العمل على تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي .
 5. العمل على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده .
 6. العمل على تدعيم التعاون بين شعوب العالم من أجل سلام قائم على العدل .

أجهزة الاتحاد البرلماني العربي

يتكون الاتحاد من الأجهزة التالية :

المؤتمر : ويعقد مرة كل سنتين ، ويتولى بحث القضايا القومية العامة وإقرار ميثاق الاتحاد وتعديلاته ، ويرأسه رئيس الشعبة المضيفة .

المجلس : ويعقد مرة كل سنة برئاسة رئيس الاتحاد . ويقوم المجلس بجميع الإجراءات

التي من شأنها تحقيق أهداف الاتحاد : قبول طلبات العضوية - إقرار الميزانية - وضع جدول أعمال المؤتمر - تعيين الأمين العام .. الخ .
ويتألف المجلس من عضوين من كل شعبة برلمانية عضو في الاتحاد.

الأمانة العامة : ويقودها الأمين العام المعين من قبل مجلس الاتحاد لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد . وتعمل الأمانة العامة على تيسير الاتصال بين الشعب الأعضاء والاتحاد ، وبين الاتحاد وغيره من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ، وإعداد الموضوعات التي تعرض على مجلس الاتحاد ومؤتمره وإدارة الشؤون المالية .

الرئاسة - المقر - الميزانية

رئاسة الاتحاد : تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب سنويًا وفق الترتيب الهجاني لأسماء الشعب الأعضاء .

مقر الاتحاد : المقر الدائم للاتحاد هو دمشق - عاصمة الجمهورية العربية السورية .

ميزانية الاتحاد : للاتحاد ميزانية مستقلة تكون من مساهمات الشعب البرلمانية للأعضاء وفق نسب معينة يحددها مجلس الاتحاد كل علم ، ومن لمبلغ ومساعدات التي تقدمها الشعب والمنظمه العربية الأخرى بموقعة من رئيس الاتحاد .

مجالس الاتحاد ومؤسساته

عقد مجلس الاتحاد منذ تأسيسه حتى الآن تسعة وثلاثين دورة - بين عادلة وطارنة .
ويستعد الآن لعقد الدورة الأربعين العادية . كذلك عقد الاتحاد تسعة مؤتمرات ، كان آخرها المؤتمر التاسع الذي عقد في الجزائر في شباط - فبراير - 2000 ، وتجري التحضيرات الآن لعقد المؤتمر العاشر في السودان . وقد عالج الاتحاد في سائر مؤتمراته ومجالسه جملة من القضايا التي تتعلق بتحقيق أهدافه المختلفة في المجالات القومية والسياسية والتشريعية ..
الخ ، واتخذ القرارات والتوصيات ووضع الخطط التي من شأنها ضمان فعالية واستمرار نشاط الاتحاد في مختلف الميادين .

أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي

1. العمل على توسيع عضوية الاتحاد :

حرص الاتحاد ، وما يزال ، على أن يضم في عضويته جميع المجالس البرلمانية ومجالس

الشوري العربية ، بغض النظر عن تباين الأنماط التمثيلية وتعدها في الوطن العربي . وخلال السنوات الثمان والعشرين التي انقضت على تأسيسه نجح الاتحاد في توسيع عضويته لتشمل جميع البرلمانات ومجالس الشورى في الدول العربية الائتين والعشرين .

2. العمل على تعزيز التضامن العربي :

كانت هذه النقطة ولا تزال في رأس اهتمامات البرلمانيين العرب في جميع المجالس والمؤتمرات التي عقدها الاتحاد . وانطلاقاً من الظروف الدقيقة التي مرّ بها الوضع العربي ، وفي ضوء المستجدات الدولية الراهنة ، تبرز أهمية التضامن العربي كسلاح فعال في التصدي للعدوان والاحتلال والتآمر . كذلك أرست مجالس الاتحاد ومؤتمراته الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التضامن العربي ، ووضعت خططاً ملموسة لإسهام البرلمانيين العرب في تحقيقه .

3. العلاقة مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية الأخرى :

يقيم الاتحاد علاقات تتوسط باستمرار مع جامعة الدول العربية بهدف التعاون والتنسيق في مجالات العمل المشتركة وفي العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية . وقد توجّت هذه العلاقة بإبرام اتفاق للتعاون بين المنظمتين لتسهيل تحقيق المهام المنطة بهما . وللاتحاد أيضاً علاقة مع عدد من المنظمات العربية مثل :

- اتحاد الصحفيين العرب .
- اتحاد المحامين العرب .
- اتحاد الحقوقيين العرب .
- الاتحاد العام لكتاب والأدباء العرب .
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

4. الندوات البرلمانية وملتقيات الخبراء التشريعية العربية :

من بين الأهداف الأساسية التي يسعى الاتحاد البرلماني العربي إلى تحقيقها العمل على تبادل الخبرات التشريعية وتعزيز المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي ، والعمل على تنسيق التشريع وتوحيده بين البلدان العربية .

وتتفيداً لهذا الهدف البالغ الأهمية من أهداف الاتحاد البرلماني العربي عمدت الأمانة العامة إلى تنظيم الندوات البرلمانية وملتقيات تبادل الخبرات التشريعية بين البرلمانيين العرب .

وقد نظم الاتحاد حتى الآن ثمانى ندوات برلمانية عربية ، وذلك على النحو الآتى :

الندوة الأولى

(الجزائر آذار - مارس / 1981)

عالجت موضوع :

« التجربة البرلمانية العربية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة »

•

والندوتان :

الثانية (بغداد آيار - مايو / 1983)

والثالثة (عمان آذار - مارس / 1986)

اللتين عالجتا موضوعاً واحداً تحت عنوان :

« البرلمان العربي الموحد - أسسه ووسائل تحقيقه »

•

الندوة الرابعة

(طرابلس «لبيبا» تشرين الأول - أكتوبر / 1989)

وقد ناقشت الموضوع التالي :

« التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالأمن الغذائي العربي »

-

الندوة الخامسة

(دمشق شباط - فبراير / 1997)

« المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي »

•

الندوة السادسة

(الرباط - المغرب - تشرين الثاني - نوفمبر 1998)

وقد نظمت بالتعاون مع أكاديمية المملكة المغربية وكان موضوعها :

« القدس : نقطه قطبيه أم مكان التقائه ؟ »

•

الندوة السابعة

(بيروت - لبنان - كانون أول - ديسمبر 1999)
وكان موضوعها أيضاً :
« البرلمان العربي الموحد »

•

الندوة الثامنة

(عمان - الأردن - تشرين ثاني - نوفمبر 2000)
وهي ندوة برلمانية عربية - أفريقية ، نظمت بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الأفريقي وشارك فيها برلمانيون أفارقة وعرب . وكان موضوعها :
« القدس : لب الصراع العربي - الإسرائيلي »

•

كما نظم الاتحاد أربعة ملتقيات للخبرات البرلمانية والتشريعية العربية نوقشت فيها
المواضيع التالية :

« مبدأ فصل السلطات وأثره في ممارسة الديمقراطية في البلدان العربية »
(1982)

•

« حق الانتخاب وحق الترشح إلى البرلمان وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية
في البلدان العربية » (1985)

•

« دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين وإجراءات إقرارها وتعديلها
(1988)

•

« الحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق المعاقين » (1989)

•

أنشطة الاتحاد على الصعيد الدولي والإقليمي

يشكل النشاط الدولي ركيزة مهمة في عمل الاتحاد البرلماني العربي. ويجري تجسيد كل الإمكانيات في سبيل طرح القضايا العربية على المحافل البرلمانية الدولية ، وإقامة علاقات وثيقة مع الجهات البرلمانية المختلفة من أجل شرح عدالة الموقف العربي ، وتكوين قاعدة متينة من الرأي العام البرلماني المتفهم لهذا الموقف. ويبلور النشاط الدولي للاتحاد في ميدانين أساسين هما :

١. العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي هو مؤسسة برلمانية عريقة ، يرجع عهدها إلى عام 1889. ويضم في عضويته الآن مائة وخمساً وثلاثين شعبة برلمانية من قارات العالم الخمس . كما تتمتع بصفة عضو ملاحظ فيه عدد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية .

وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي منبراً دولياً هاماً لعرض ومناقشة القضايا السياسية، خاصة ما يتعلق منها بصيانة السلم والأمن الدوليين وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة ، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم . في عام / 1974 أصبح الاتحاد البرلماني العربي عضواً ملاحظاً في الاتحاد البرلماني الدولي خلال المؤتمر الحادي والتسعين (طوكيو/1974) .

واستطاع الاتحاد البرلماني العربي ، بالتعاون الوثيق مع الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ، أن يحقق نجاحاً ملحوظاً داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجلى في عدة أمور :

- قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً ملاحظاً في الاتحاد البرلماني الدولي منذ مجلس كولومبو عام / 1975 .

- طرح القضية الفلسطينية وقضية الصراع في الشرق الأوسط على جداول أعمال مجالس الاتحاد ومؤتمراته ، واتخاذ قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي وسياسية إسرائيل القائمة على القمع والاستيطان ، وتويد النضال المشروع الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية المشروعة ، لاسيما حقه في العودة وتغيير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

- إقامة وتعزيز العلاقات مع أعداد كبيرة من البرلمانيين المشاركون في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في عدد البرلمانيين المؤيدین للقضايا العربية العادلة .

- وعلى الصعيد التنظيمي حققت الوفود العربية نجاحات كثيرة في تولي العديد من

المناصب الإدارية القيادية في أجهزة الاتحاد : رئاسة الاتحاد، عضوية اللجنة التنفيذية ، رئاسة ونهاية رئاسة لجان الدراسة واللجان الخاصة الأخرى ، رئاسة لجنة التسويق للنساء البرلمانيات .. إلخ .

- إدخال اللغة العربية كلغة عمل في أشغال الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من نيسان - أبريل / 1993 .

* * *

2. الحوار مع البرلمانيات والمنظمات البرلمانية

* الحوار البرلماني العربي - الأفريقي :

أكملت مؤتمرات الاتحاد ومجالسه أن الحوار مع افريقيا يجب أن يكون أحد الميادين الرئيسية لنشاط الاتحاد على الصعيدين الدولي والإقليمي . في أفريقيا تمثل تقلاً سياسياً هاماً في الساحة الدولية ، وتجمع بين دولها والبلدان العربية روابط متعددة الجوانب : جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وكفاحية . وقد حرص الاتحاد البرلماني العربي على إقامة علاقات جيدة مع البرلمانيات الأفريقيات من خلال الاتحاد البرلماني الأفريقي ، خاصة بعد المؤتمر الثاني للاتحاد الذي أكد ضرورة إعطاء الأولوية لعلاقات الحوار العربي - الأفريقي .

ونتيجة الاتصالات التي تواصلت بين الاتحادين عقد اللقاء الأول للحوار البرلماني العربي - الأفريقي في تونس خلال شهر آذار - مارس/ 1984 . وشارك فيه ممثلو سبعة وعشرين برلماناً عربياً وأفريقياً .

- واتخذ الاجتماع قرارات سياسية واقتصادية وثقافية تدعو إلى تعزيز التعاون العربي - الأفريقي في سائر الميادين .

كذلك تمخض الاجتماع عن قرارات وتصانيات هامة أبرزها : إقرار دورية اجتماعات الحوار مرة كل سنتين ، وضرورة وضع إطار تنظيمي ، وتشكيل لجنة متابعة لتنفيذ مقرراته . وتوصلت مسيرة الحوار البرلماني العربي - الأفريقي بنجاح وعقد في إطارها حتى الآن تسعه مؤتمرات كان آخرها المؤتمر الذي انعقد في تونس في أيلول - سبتمبر / 2000 . وتجري الاتصالات حالياً لتنظيم عقد المؤتمر العاشر خلال هذا العام في أثيوبيا .

* الحوار البرلماني العربي - الأوروبي :

بدأ الحوار البرلماني العربي - الأوروبي عام / 1974 ، وهو نفس العام الذي تأسس فيه الاتحاد . وكانت بداية هذا الحوار إباناً بدء التحرك البرلماني العربي الموحد في مجالات دولية خارج نطاق الاتحاد البرلماني الدولي .

يتم هذا الحوار من خلال عدة أقنية :

* مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي التي تأسست عام 1974 وأصبحت تضم عدة مئات من البرلمانيين من مختلف برلمانات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حالياً) . يعقد اجتماع سنوي لهذا الحوار مرة في إحدى العواصم العربية ومرة في إحدى العواصم الأوروبية . وقد عقد آخر مؤتمر لهذا الحوار في دمشق في تموز - يوليو / 1998 ، وتجري الاتصالات الآن لعقد المؤتمر السنوي الدوري في إحدى العواصم الأوروبية .

* مع البرلمان الأوروبي - الذي يمثل تجربة فريدة في إطار العمل البرلماني الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للدول . ونجح الاتحاد في إقامة علاقة مع هذه المؤسسة الهامة عقدت في إطارها عدة لقاءات موسعة شارك فيها برلمانيون من الجانبين العربي والأوروبي .

* مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

- وتركز اجتماعات الحوار بين البرلمانيين العرب والأوروبيين على مناقشة القضايا السياسية (لاسيما القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي) والقضايا الاقتصادية والثقافية التي تخدم تعزيز العلاقات العربية - الأوروبية في مختلف المجالات .

ذلك يقيم الاتحاد علاقات حوار جيدة مع البرلمان الروسي وعدد من برلمانات أوروبا الشرقية ، يجري من خلالها تبادل الزيارات والوثائق . وللاتحاد أيضاً صلات من برلمان أمريكا اللاتينية . وأسهم الاتحاد مؤخراً في تأسيس اتحاد برلمانات الدول الإسلامية الذي أعلن عن إنشائه في الاجتماع التأسيسي الذي عقد بطهران في أواسط حزيران - يونيو / 1999.

منشورات الاتحاد

يقوم الاتحاد بنشاط ملحوظ في ميدان النشر والإعلام . وتصدر عن الأمانة العامة

للاتحاد المجلة الدورية التالية :

«البرلمان العربي» وهي مجلة فصلية تغطي أنشطة الاتحاد المختلفة وأخبار البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد وتنشر دراسات وأبحاثاً تتعلق بالعمل التشريعي والتجارب البرلمانية . وقد صدر منها حتى الآن 81 عدداً .

أما المطبوعات غير الدورية فتشتمل على :

النشرات الإعلامية : وهي نشرات يتضمن كل منها تعريفاً بإحدى المنظمات البرلمانية الدولية أو الإقليمية .

كتب ودراسات حول مختلف القضايا البرلمانية والسياسية والتشريعية .

كتب يتضمن كل منها وقائع إحدى الندوات البرلمانية أو أحد ملتقى الخبراء
البرلمانية والشرعية التي نظمها الاتحاد .
دراسات مختصرة حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية ، العلاقات العربية -
الأفريقية ، والعلاقات العربية - الأوروبية ... وغيرها .

• • •

بطاقة شكر وامتنان



باتعقاد الدورة الأربعين لمجلس
الاتحاد البرلماني العربي في
الخرطوم تنتهي فترة رئاسة الأستاذ
عبد القادر بن صالح ، رئيس
المجلس الشعبي الوطني الجزائري ،
للاتحاد البرلماني العربي .

ومن موقع التقدير والوفاء لا يسعنا إلا التعبير عن أسمى آيات الشكر
والامتنان للأستاذ بن صالح الذي قاد سفينة الاتحاد خلال العامين الماضيين بكل
كفاءة واقتدار . وكان لنا في الأمانة العامة للاتحاد شرف التعامل معه ، والتعرف
على ما يتحلى به من سجايا إنسانية ، وما يتمتع به من إمكانات سياسية وفكرية
وإدارية كبيرة مكنته من تحمل المسؤولية والوفاء بالتزاماتها ، بل وإغناء أدائها
بالممارسة المستندة إلى مبادرة واعية ورأي سديد وتصرف مدروس .

لقد حفلت فترة رئاسة الأستاذ بن صالح بالكثير من التطورات والأحداث ،
سواء على صعيد الاتحاد البرلماني العربي ، أو على الساحتين العربية والدولية .
فخلال فترة رئاسته اكتمل عقد العضوية في الاتحاد ، باتضمام مجلس الشورى
السعودي الشقيق ، إلى الاتحاد .

وعلى الصعيد السياسي العربي عاش الاتحاد ومسايزه يعيش
أجواء النضال البطولي لشعبنا الفلسطيني الشقيق الذي تفجرت
انتفاضته الباسلة ضد أشرس عدو وأعتى احتلال عرفته الإنسانية
في تاريخها . وقد تعامل الأستاذ بن صالح مع هذا الحدث بما يستحق
من اهتمام وجدية ، فأعطى توجيهاته بمتابعة أخبار الانتفاضة ودعا

إلى عقد ثلات دورات طارئة لمجلس الاتحاد مع كل تصاعد أو تطور في مستجداتها. وكانت قرارات الاتحاد واضحة قوية في مساندة الانتفاضة وتأييدها. وجعل سعادته من الانتفاضة الشغل الشاغل للاتحاد طيلة الشهور الثمانية عشرة المنصرمة، كما كان حشد التأييد لها النقطة المحورية لنشاطه ولجميع تحركاته على مختلف الأصعدة.

لقد أوضح الأستاذ بن صالح لنا منذ بداية تسلمه لرئاسة الاتحاد أنه يعتبر هذا المنصب مسؤولية وأمانة . وقد كان أميناً لهذا الفهم للمسؤولية الملقاة على عاتقه . وتجلى ذلك بوضوح من خلال حرصه على الالتزام بميثاق الاتحاد ولوائحه الداخلية ومقررات هيئاته، ومن خلال التشاور والتنسيق مع إخوانه رؤساء البرلمانات والشعب والاستنساب بأرائهم في كل ما يهم مصلحة الاتحاد، وكذلك من خلال متابعته الجادة لنشاط الأمانة العامة للاتحاد وتزويدها بتوجيهاته. لذلك كان طبيعياً أن تحظى مواقفه وأنشطته بتقدير عالٍ من جانب الشعب البرلماني العربي الأعضاء في الاتحاد ، ومن جانب المنظمات والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية التي يتعامل معها اتحادنا.

إن الوفاء يقتضي منا أن نشير إلى أن الأستاذ بن صالح قد ترك بصمات لا تمحي على مجلد أوضاع الاتحاد ، وهي بصمات سوف تذكرها ، بكل حب واعتزاز ، الأجيال اللاحقة من البرلمانيين العرب والإداريين الذين سيتعاقبون على العمل في هذه المؤسسة القومية الهامة.

إننا إذ نودع فترة حية وبناءً من حياة اتحادنا تحت إشراف مسؤول جمع بين القناعة بالموافق والأهداف والحكمة والسداد في التصرف ، فإننا نسأل الله العلي القدير أن يوفق الأستاذ بن صالح وان يسبغ عليه ثوب العافية وأن يسد على طريق الحق والخير خطاه دائماً وأبداً، إنه على كل شيء قادر.

نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد

ملف العدد

- 1 -

الدورة الأربعون العادلة
لمجلس الأنتخاد البرلماني العربي

محتويات الملف

* برنامج العمل

* مشروع جدول الأعمال

* تقارير الأمانة العامة ومذكراتها

مشروع برنامج العمل

الأربعاء 2002/2/6

وصول الوفود

الاجتماع التدابلي للسادة رؤساء المجالس والوفود 21:00

الخميس 2002/2/7

الجلسة الافتتاحية للدورة الأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي: 10:00 - 11:00

- كلمة رئيس الشعبة المضيفة
- كلمة رئيس الاتحاد البرلماني العربي

ـ متابعة أعمال دورة المجلس 11:30 - 13:00

- رئاسة الاتحاد
- تقرير الأمين العام
- تشكيل لجنة الشؤون المالية

غداء 13:00 - 15:00

اجتماع لجنة الشؤون المالية 15:00 - 18:00
مناقشة تقرير ونوصيات لجنة الشؤون المالية 19:00 - 20:00
اختتام أعمال الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد

الجمعة 2002/2/8

- زيارة ميدانية لإحدى المنشآت الاقتصادية في جمهورية السودان
- صلاة الجمعة والغداء

<u>السبت 2002/2/9</u>		
حفل افتتاح المؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي:	10:00 - 11:00	
- كلمة الشعبة المضيفة - كلمة جامعة الدول العربية - كلمة رئيس الاتحاد البرلماني العربي - كلمة راعي أعمال المؤتمر		
<u>جلسة العمل الأولى:</u> - تشكيل مكتب المؤتمر (الرئيس وأمينان للسر) <u>اقرار جدول الأعمال</u> - تقرير الأمين العام للاتحاد - كلمات السادة رؤساء المجالس والوفود - تشكيل لجان المؤتمر: • لجنة الشؤون السياسية والبرلمانية • لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية • لجنة شؤون المرأة	11:30 - 13:00	
غداء	13:30 - 16:30	
<u>متابعة أعمال المؤتمر:</u> - كلمات السادة رؤساء المجالس والوفود والصادقة على تقارير اللجان - اجتماع الوزراء المكلفين بالعلاقات مع المجالس	17:00 - 19:30	
عشاء	20:30 -	
<u>الأحد 2002/2/10</u>		
- اجتماعات اللجان لمناقشة بنود جدول الأعمال - اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة	9:30 - 13:30	
متابعة أعمال اللجان (صياغة التقارير و التوصيات)	17:00 - 20:00	
<u>الاثنين 2002/2/11</u>		
<u>الجلسة الختامية للمؤتمر:</u> - المصادقة على تقارير اللجان - تلاوة البيان الختامي والقرارات - اختتام أعمال المؤتمر	10:00 - 13:00	

البند 1 من جدول الأعمال

مشروع جدول أعمال المجلس

1 - إقرار جدول الأعمال

2 - تقرير رئيس الاتحاد

3 - انتقال رئاسة الاتحاد

4 - خطة عمل الاتحاد لعام 2002

5 - الشؤون المالية :

أ - الحساب الختامي لعام 2001 وتقرير مفتش الحسابات

ب - ميزانية الاتحاد لعام 2002

ج - تقديرات حول ميزانية الاتحاد لعام 2003

6 - وضع جدول أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد

7 - ما يستجد من أعمال

اللند 3 من جدول الأعمال

مذكرة الامانة العامة حول
انتقال رئاسة الاتحاد

للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يوم 21 شباط-فبراير/2000، على أن تكون الرئاسة بعد ذلك وفق الترتيب الهجائي لأسماء الشعب البرلمانية الأعضاء.”

ومع انعقاد الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد تنتهي المدة المحددة لرئاسة الاتحاد من قبل الشعبة الجزائرية، ويتوارد على مجلس الاتحاد نتيجة لذلك اتخاذ قرار بانتقال الرئاسة إلى شعبة شفيفة أخرى.

والأمر معروض على المجلس .

اتخذت الدورة الخامسة والثلاثون العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقدة في الجزائر يومي 19 و 20 شباط-فبراير/2000 القرار رقم 2 مج/35 الذي ينص على ما يلي:

” حول انتقال الرئاسة - قرار بالتوافق العام

تحقيقاً للصالح العربي المشترك، تتولى
الشعبة البرلمانية الجزائرية، برئاسة الأستاذ عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئاسة الاتحاد البرلماني العربي لمدة سنتين عقب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع

البند 4 من جدول الأعمال**مذكرة الأمانة العامة حول****مشروع خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي****لعام 2002**

3 - الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في الساحتين الدولية والإقليمية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع العربية وعلى أنشطة الاتحاد وموافقه.

أولاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي**1 - المقر الجديد للاتحاد**

أ - متابعة عملية بناء المقر الدائم للاتحاد البرلماني العربي بدمشق ، بالتعاون مع الشعبة البرلمانية السورية ، و السعي إلى الانتهاء من وضع المخطط التنفيذي للبناء و الإعلان عن مسابقة لاختيار تصميم البناء.

ب - حث الشعب الأعضاء على استكمال تسديد مساهماتها المالية في ميزانية بناء المقر.

ج - وضع خطة لبدء حملة التبرعات و المساهمات المالية في بناء المقر من الأوساط و المؤسسات غير البرلمانية ، بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد.

2 - الوضع المالي

أ - حث الشعب الأعضاء على تسديد

تضمن هذه المذكرة عرضاً لمختلف الفعاليات والأنشطة التي سيقوم بها الاتحاد البرلماني العربي خلال عام 2002 في مختلف الميادين . وقد تم وضع مشروع هذه الخطة استناداً إلى المعطيات والأولويات الآتية:

1 - قرارات المؤتمر التاسع للاتحاد (الجزائر - شباط - فبراير 2000) و قرارات الدورات العادية والاستثنائية لمجلس الاتحاد ، وهي على التوالي : الدورة 36 الاستثنائية (أب - أغسطس - 2000) و السابعة و الثلاثين الطارئة (تشرين أول - أكتوبر 2000) و الثامنة و الثلاثين العادية (أبو ظبي - شباط - فبراير - 2001) و التاسعة و الثلاثين الطارئة (صناعة - تموز - يوليو - 2001) ، وكذلك استناداً إلى نتائج الأنشطة التي قام بها الاتحاد خلال عام 2001 بصورة خاصة.

2 - ضمان استمرار الأنشطة السابقة والوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتحاد في مختلف الميادين وفي إطار العلاقات مع المنظمات الأخرى.

و - تشجيع عمل اللجان الدائمة المختصة في الاتحاد من خلال عقد اجتماعات لهذه اللجان كلما اقتضت الضرورة ذلك.

4 - النشاط الإعلامي

أ - متابعة إصدار مجلة الاتحاد الدورية "البرلمان العربي" و العمل على تحسينها ، من حيث الشكل والمحظى ، و حث البرلمانيين العرب على الكتابة فيها و تزويدها بالمقالات والأخبار.

ب - إصدار نشرة عصرية موجزة للتعریف بالاتحاد البرلماني العربي و أهدافه و أنشطته باللغات : العربية و الإنجليزية و الفرنسية.

ج - العمل على إصدار كتاب " دساتير البلدان العربية " بالتنسيق مع الشعب الأعضاء.

5 - الندوات البرلمانية

أ - العمل على تنظيم ندوة برلمانية واحدة على الأقل لمناقشة أحد المواضيع التالية:

- الإرهاب كظاهرة عالمية : مفهوم الإرهاب - أساليبه - الوسائل الناجعة لمكافحته.
- الرؤية البرلمانية للعمل العربي المشترك في ظل النظام العالمي الجديد.

- حقوق الطفل في البلدان العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ثانياً - أنشطة الاتحاد على المعهد العربي

1 - العمل على تعزيز التضامن العربي و تنمية الأجواء العربية ووضع برنامج ملموس لتحسين مشاركة الاتحاد البرلماني العربي في هذه المهمة القومية الكبيرة.

2 - مواصلة دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني الشقيق و مساندة انفاضته الباسلة بكل الوسائل و الامكانيات المتاحة و متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها الاتحاد بهذا الصدد.

3 - متابعة الأوضاع و التطورات على الساحة العربية و تحديد موقف الاتحاد منها في

مساهماتها المالية في ميزانية عام 2002 في وقت مبكر ، و الاتفاق مع الشعب المدينة على طريقة مرنة لتسديد متأخراتها عن السنوات السابقة.

ب - تزويد الشعب الأعضاء بتقارير عن الوضع المالي للاتحاد مرتين على الأقل خلال العام.

ج - متابعة سياسة ترشيد الإنفاق دون المساس بالالتزامات و المهام الأساسية المترتبة على الاتحاد.

3 - العلاقة مع رئاسة الاتحاد مع الشعب الأعضاء في الاتحاد

أ - التشاور مع رئاسة الاتحاد حول تحديد أولويات الأنشطة و البرامج الفصلية لتنفيذ مقررات الدورة الأربعين للمجلس والمؤتمر العاشر ، وإطلاع رئاسة الاتحاد ، أو لا بأول ، على كل ما تقوم به الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من أنشطة ومبادرات بهذا الخصوص.

ب - تنفيذ توجيهات الرئاسة حول القضايا المستجدة التي تتطلب تحديد موقف الاتحاد .

ج - وضع رئاسة الاتحاد بشكل دائم في صورة العمل داخل الأمانة العامة ، لا سيما فيما يتعلق بالوضع الإداري و المالي و المحاسبي.

د - الحرص على توسيع مشاركة الشعب الأعضاء في أنشطة الاتحاد المختلفة ، و تزويد هذه الشعب بالتقارير حول مختلف الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد.

هـ - حث الشعب الأعضاء على تزويد الأمانة العامة بأخبار أنشطتها المختلفة ، و التطورات التي تجري فيها ، و المبادرات التي تتخذها في إطار تنفيذ مقررات الدورة 40 لمجلس الاتحاد و مؤتمره العاشر ، تنفيذاً لأحكام المادتين 8 و 13 من ميثاق الاتحاد.

في مراكش بالمملكة المغربية الشقيقة في آذار - مارس 2002 ، و إعداد تقرير عن نتائجه و تنظيم اجتماع تسييري للوفود العربية المشاركة في أعماله.

ب - الإسهام في الاجتماعات النظامية و الأنشطة البرلمانية اللاحقة التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي و تعميم تقارير عنها على جميع الشعب الأعضاء.

2 - الحوار البرلماني الإفريقي - العربي

أ - التنسيق مع الاتحاد البرلماني الإفريقي لعقد اجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر التاسع الذي عقد في تونس في أيلول - سبتمبر - 2000 . و اتخاذ الترتيبات المشتركة لعقد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر في أنجولا خلال عام 2002.

ب - تلبية الدعوة الموجهة من الاتحاد البرلماني الإفريقي إلى الأمانة العامة للاتحاد للمشاركة في أعمال مؤتمره الخامس والعشرين عام 2002.

ج - تسديد المساعدة المالية السنوية للاتحاد البرلماني الإفريقي.

د - العمل على إجراء المزيد من التنسيق بين الوفود البرلمانية العربية والإفريقية و المشاركة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي.

3 - الحوار البرلماني - الأوروبي

أ - التنسيق مع الأمانة العامة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي لعقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في إحدى العواصم الأوروبية.

ب - متابعة الاتصالات مع البرلمان الأوروبي لتأمين زيارة وفد برلماني عربي إلى مقر البرلمان الأوروبي للاتفاق على صيغة جديدة لاستئناف العلاقة معه ووضع آلية لضمان استمرار تلك العلاقة

ضوء قرارات مجالس الاتحاد و مؤتمراته و توجيهات رئاسة الاتحاد.

4 - إيلاء الاهتمام لقضايا إشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الوطن العربي ، و التعاون و التنسيق بين الاتحاد و المنظمات العربية العالمية في هذا المجال ، و المشاركة في أنشطتها من أجل تعزيز الحريات العامة و ترسیخ الديمقراطية البرلمانية و التعددية و السياسية في الوطن العربي.

5 - تعزيز دور الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة و متابعة تنفيذ قراراتها على جميع المستويات ، وفقاً لتوجيهات رئاسة الاتحاد.

6 - تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية و السعي لوضع برنامج عمل مشترك يهدف إلى تنفيذ بنود اتفاق التعاون الموقع بين الجامعة و الاتحاد في تشرين الثاني - نوفمبر 1996 في المجالات التي حددتها الاتفاقيات.

7 - متابعة الاتصالات و علاقات التعاون و التنسيق مع الاتحادات و المنظمات العربية التي تلتقي أهدافها و مجالات عملها مع أهداف الاتحاد و مجالات عمله.

8 - العمل على تحسين مستوى مشاركة المرأة البرلمانية في أنشطة الاتحاد و تشريف عمل لجنة قضايا المرأة في الاتحاد و مواصلة الاحتفال بيوم المرأة العربية في الأول من شباط / فبراير / من كل عام.

9 - التعاون مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية و تقديم المساعدة لها و دعم أنشطتها.

ثالثاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد الدولي والإقليمي

1 - الاتحاد البرلماني الدولي

أ - المشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي السابع بعد المائة الذي سيعقد

و المشاركة في أنشطته و تنسيق مواقف
البرلمانات العربية الأعضاء فيه.

ج - تغريز العلاقات مع برلمان أمريكا
اللاتينية و التنسيق معه من أجل تحقيق زيارة
وفد برلماني عربي إلى عدد من بلدان أمريكا
اللاتينية خلال عام 2002.

والأمر معروض على المجلس .

ج - العمل على تنفيذ زيارة لوفود برلمانية
عربية لبعض الدول الأوروبية الفاعلة.

4 - العلاقات مع البرلمانات و المنظمات الأخرى

أ / السعي لإقامة علاقة مع الكونغرس
الأمريكي و ترتيب لقاء أولي لهذه الغاية .

ب - تعزيز العلاقة مع اتحاد برلمانات
الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي



الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 / شباط - فبراير / 2002

البند 5-أ / مع 40

مذكرة الأمانة العامة حول
تنفيذ موازنة الاتحاد عن
الدورة المالية 2001

الند 5 - ١ / مج 40

مذكرة حول تنفيذ موازنة الاتحاد عن الدورة المالية 2001

استناداً لموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثامنة والثلاثين العادية التي انعقدت في أبو ظبي على موازنة الاتحاد وخطة عمله للدورة المالية 2001 - بالقرار رقم 26 - مج 38 أبو ظبي 25-2/شباط-فبراير 2001 م - حسب الاعتمادات المالية المقررة وبالبالغ إجمالي قيمتها (673800.00) دولاراً أمريكياً مبوبة حسب الأبواب التالية:

أصل الاعتماد	البيان
278800.00	الباب الأول - نفقات الأفراد العاملين
158000.00	الباب الثاني - النفقات الإدارية العامة
177000.00	الباب الثالث - الأنشطة والبرامج
60000.00	الباب الرابع - التزامات عربية ودولية
673800.00	إجمالي الاعتمادات

واستناداً للفقرة (2) من قرار مجلس الاتحاد رقم 27/مج 38، بأن تحدد مساهمات الشعب الأعضاء في الاتحاد في موازنة العام الحالي 2001 وباللغة (673800) دولاراً أمريكياً وفقاً للمبالغ الواردة في الكشف المرفق رقم (5).

واستناداً للقرار رقم 2/مج 39 (صنعاء 11-12-2001) المتضمن انضمام مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية إلى عضوية الاتحاد البرلماني العربي . و عملاً بأحكام المادة (11) من النظام المالي للاتحاد التي تنص : " إذا انضمت دولة إلى عضوية الاتحاد خلال سنة مالية جارية وجب على هذه الدولة دفع مساهمتها عن هذه السنة وفقاً للنسبة التي يحددها رئيس الاتحاد بناء على اقتراح من الأمين العام ، ويقييد هذا المبلغ المحصل في حساب مساهمات الدول الأعضاء ، بحيث يضاف مبلغ مساهمة الشعبة المنضمة إلى الاعتماد الإجمالي للميزانية ويحدد أوجه صرفه بقرار من رئيس الاتحاد بناء على اقتراح من الأمين العام ، على أن يعرض الموضوع على المجلس في أول دورة يعقدها بعد انضمام هذه الدولة إلى عضوية الاتحاد للتصديق على هذا الأجراء ".

واستناداً إلى إعلامنا من قبل الشعبة البرلمانية السعودية بتحويل مبلغ مساهمتها عن عام 2001 - والذي حدد بمبلغ (61000) فقط إحدى وستون ألف دولار أمريكي - خلال شهر كانون الأول .

ونظراً للعدم ورود إشعار من المصرف بقيد المبلغ في حساب الاتحاد حتى تاريخ إغفال الحسابات في 31-12-2001 . فقد أضيف مبلغ المساهمة إلى الإجمالي العام للاعتمادات المالية المقررة لعام 2001 بحيث أصبحت ما مقداره (734800) دولار أمريكي ، وقد حول مبلغ الزيادة إلى الاحتياطي العام لميزانية 2001 ولم يحدد أوجه صرفه.

ونبين فيما يلي شرحاً للمركز المالي الختامي للاتحاد عن الدورة الحالية وفقاً لما أظهرته السجلات المالية في 31/12/2001:

أولاً - المصروفات :

بلغ إجمالي المصروفات خصماً على اعتمادات موازنة الاتحاد لعام 2001 في 31/12/2001 ما مقداره (563297.10) دولاراً أمريكياً أي بنسبة (83.60%) من إجمالي الاعتمادات المقررة لهذه الدورة والبالغة (673800.00) دولاراً أمريكياً . وتوضح الكشوفات التفصيلية المرفقة بقائمة المركز المالي في 31/12/2001 بيان هذه المصروفات موزعة على الأبواب مقارنة بالاعتمادات المقررة لها . (الكشوفات ذات الأرقام 4،3،2،1-4). مع بيان الأمور التالية:

- 1- استناداً إلى قرار السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي القاضي بتنازله عن مخصصاته الرئاسية لعام 2001 لصالح ميزانية الاتحاد لعام 2001 ، فقد بقيت المخصصات البالغة قيمتها (8000) فقط ثمانية آلاف دولار أمريكي لا غير وفراً في ميزانية عام 2001. علماً بأن الاتحاد لم يتحمل أية نفقة ناجمة عن الأنشطة التي قام بها السيد الرئيس، حيث تولت الشعبة الجزائرية الشقيقة تغطيتها مشكوراً.
- 2- تم تحويل مخصصات اتحاد البرلمانات الإفريقية والرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأولي وجمعية الأماناء العالميين للبرلمانات العربية.

ثانياً - الإيرادات :

أ- من مساهمات الشعب البرلمانية عن عام 2001:

بلغ المحصل من مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في موازنة الاتحاد للدورة المالية 2001 موقوفاً في 31/12/2001 ما مقداره (606100.00) دولاراً أمريكياً بنسبة مئوية قدرها (82.5%) من إجمالي المساهمات المقررة لهذه الدورة والبالغة (734800.00) دولاراً أمريكياً . وفقاً للكشف رقم (5) . علماً بأن الشعب البرلمانية التي قامت بتسديد مساهماتها عن علم 2001 هي : الأردن - الإمارات العربية المتحدة - البحرين - تونس - الجزائر - السودان - سوريا - عمان - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - الجماهيرية العربية الليبية - مصر - المغرب - اليمن . أما الشعب التي لم تسدد حتى تاريخ إغفال حسابات عام 2001 مساهماتها فهي: العراق - جزر القمر - موريتانيا .

علماً بأن الشعبية البرلمانية السعودية أعلمتنا خلال النصف الأخير من شهر كانون الأول بتحويل مبلغ مساهمتها ، وسيتم تسجيل التسديد في الحسابات عند ورود إشعار قيد المبلغ في حساب الاتحاد.

ب - من ديون السنوات السابقة لعام 2001:

بلغ المحصل من الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة لعام 2001 موقوفاً في 31/12/2001 ما مقداره (186320.00) دولاراً أمريكياً بنسبة مئوية قدرها (21%) من إجمالي ديون 2000 وما قبل والبالغة (882955.81) دولاراً أمريكياً. وفقاً للكشف رقم (5). علماً بأن الشعب البرلمانية التي قامت بتسديد جزء من ديونها عن عام 2000 وما قبل هي : السودان - الجماهيرية العربية الليبية. أما الشعب التي لم تسدد حتى تاريخ إقفال حسابات عام 2001 ديونها فهي : العراق - جزر القمر - موريتانيا.

ج - من موارد أخرى:

تمثل الموارد الأخرى والبالغ مجموعها (34126.89) دولاراً أمريكياً بما يلي :

1. الفوائد الدائنة للحسابات المصرفية الجارية والمربوطة للاتحاد لدى المصارف والتي بلغت (33684.50) دولاراً أمريكياً خلال الفترة من 1/1/2001 ولغاية 31/12/2001.
2. فروقات تحويل مساهمات الشعب البرلمانية نتيجة فروقات التحويل والذي كان رصيده دائناً خلال عام 2001 بمبلغ (442.39) دولار.

ثالثاً - الاحتياطي العام :**أ- الاحتياطي المدور من السنوات السابقة :**

بناء على ما تم تحقيقه من وفورات في اعتمادات ميزانيات السنوات السابقة لعام 2001 فقد بلغ رصيد الاحتياطي الدفتري المدور ما مقداره (1467939.94) دولاراً أمريكياً. مع بيان أن المستحقات للاتحاد لدى الشعب البرلمانية الأعضاء المدينة بديون السنوات السابقة لعام 2001 بلغت (696635.81) دولاراً أمريكياً .

ب- رصيد وفر الدورة الحالية :

يلاحظ من خلال حساب الإيرادات والنفقات للدورة المالية 2001 زيادة الإيرادات المتضمنة (المساهمات الواجبة التسديد لعام 2001 مضافة إليها الموارد الأخرى) على النفقات للدورة الحالية. حيث بلغ الوفر ما مقداره (205629.79) دولاراً أمريكياً وفقاً للكشف المرفق رقم (2-أ).

جـ- رصيد الاحتياطي العام في 31-12-2001 :

بناء على ما تم تحقيقه من وفورات في اعتمادات ميزانيات السنوات السابقة لعام 2001 والوفر المتحقق في ميزانية عام 2001 فقد بلغ رصيد الاحتياطي الدفترى موقوفا في 31-12-2001 ما مقداره (1673569.73) دولاراً أمريكياً. وفقاً للكشف المرفق رقم (2-ب). مع بيان أن المستحقات للاتحاد لدى الشعب البرلمانية الأعضاء المدينة بديون عام 2001 وما قبل بلغت (825335.81) دولاراً أمريكياً .

رابعاً - ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان :

استنادا إلى القرار رقم 25-5/مج 38 أبو ظبي 25-2/2001 المتضمن تخصيص الرصيد النقدي المتبقى من ندوة القدس لتنظيم ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان حيث بلغ ما مقداره (69769.49) دولار أمريكي وفقاً للكشف رقم (11) المرفق مع بيان المركز المالي . مع بيان أنه لم يتم صرف أي مبلغ نظراً لعدم انعقاد الندوة.

خامساً - الأرصدة النقدية :

بلغت الأرصدة النقدية المتوفرة لدى الاتحاد في 31/12/2001 ما مقداره (1182594.51) دولاراً أمريكياً موزعة على النحو الآتي وفقاً لكتشوفات المرفقة ذات الأرقام (7-6) .

الحسابات المصرافية	الصندوق
1165279.56	17314.95

وتجدون مرفقاً الكشوفات التفصيلية والتحليلية للحسابات الختامية للاتحاد عن الدورة المالية لعام 2001 والنتائج التي تبين المركز المالي للاتحاد موقوفا في 31/12/2001.

سادساً - الموجودات الثابتة:

تم تنظيم جرد كامل بكمية الموجودات الثابتة وفق الحالة الراهنة والعائدية ملكيتها للاتحاد البرلماني العربي والمبنية في الكشف المرفق رقم 12. وتتضمن قائمة الموجودات السابقة نفسها التي أخذ المجلس علما بها خلال الدورة 38 (أبو ظبي) بعد إضافة الأثاث والتجهيزات التي تم افتتاحها في عام 2001. وتصنيفية الموجودات غير الصالحة للاستعمال استنادا إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 25-4/مج 38.

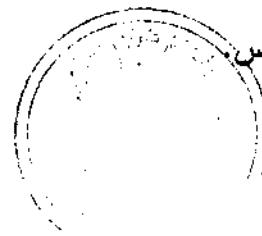
سابعا - تقرير المحاسب القانوني:

تنفيذاً لأحكام الأنظمة النافذة واستناداً إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 27-6/م杰 38 (أبو ظبي 25-2-2001) المتضمن إعادة تكليف المحاسب القانوني السيد محمد طاهر المفتى بـ إجراء عمليات تدقيق الحسابات للعام المالي 2001، فقد قام المحاسب القانوني السيد محمد طاهر المفتى بتنفيذ المهمة الموكلة إليه وقدم تقريره المؤرخ في 8/1/2002 والمرفق نسخة منه.

إن الأمانة العامة للاتحاد إذ ترفع هذه المذكرة إلى المجلس الكريم فإنها ترجو :
الموافقة على الحساب الختامي لعام 2001 والمتضمن:

1. مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تنفيذ موازنة الاتحاد.
2. تقرير المحاسب القانوني.
3. بيان المركز المالي للاتحاد.
4. حساب الإيرادات والنفقات للاتحاد.

والأمر معروض على المجلس



الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

المدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 شباط - فبراير / 2002

العدد 5-أ / مع 40

تقرير تدقيق حسابات الاتحاد
عن دورة 2001

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد طاهر المفتى
محاسب قاتوني

دمشق في 8 / 1 / 2002

هاتف: 2313521 - 2312695 *

* * *

تقرير تدقيق حسابات الاتحاد البرلماني العربي عن دورة عام 2001

السيد الرئيس،

السادة أعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي،

تحية طيبة وبعد:

استنادا إلى قرار مجلس الموقر رقم 27/م/38 بتاريخ 25-2-2001 وإلى قرار الأمانة العامة رقم 47/أ/ بتاريخ 10/10/2001 المتضمنين ((تكليفي بتدقيق حسابات الاتحاد البرلماني العربي عن عام 2001 على ضوء التقرير المالي للعام المذكور وعلى السجلات والقيود المالية المحفوظة لدى مالية الاتحاد وتقديم تقرير عنها)) فإنه سعدني إعلامكم بأنني قمت بتدقيق قيود وحسابات الاتحاد البرلماني العربي عن عام 2001 وفحست بيان المركز المالي للاتحاد وحساب الإيرادات والنفقات وبيانات الحسابات المرفقة مع البيان المذكور والموقعة جميعها بتاريخ 31-12-2001 وختفت من صحة ما ورد فيها، وقد قدمت إلى التسهيلات والإيضاحات التي ساعدتني في إنجاز المهمة المكلفت بها.

وبناء على ذلك فإنني أقدم لسيادتكم التقرير الذي يظهر نتيجة التدقيق:

أولاً - فيما يتعلق بالواردات:

أسواردات المساهمات:

1- لقد بلغت اعتمادات مساهمات الشعب البرلمانية عن عام 2001 مبلغها وقدره (673800) دولار أمريكي

وذلك بموجب الموازنة التقديرية لعام 2001 التي تم إقرارها بالقرار رقم 26/م/38 بتاريخ 25-2-2001.

ويضافه اعتماد مساهمة الشعبة البرلمانية السعودية عن عام 2001 بـ"61000" دولار أمريكي تصبح جموع اعتمادات مساهمات الشعب البرلمانية مبلغها وقدره "734800" دولار أمريكي.

2- لقد بلغت المبالغ المسددة من الشعب البرلمانية عن مساهماتها عن عام 2001 مبلغ "606100" دولار وذلك

فتشكل نسبة التسديد هي 5.82%. علماً بأن الشعبة البرلمانية السعودية أعلنت الأمانة العامة بتسديد مساهمتها عن عام 2001 وإن لم

وصول التسديد حتى نهاية عام 2001.

3- كما بلغت المبالغ غير المسداة من الشعب البرلمانية عن مساهماتها عن عام 2001 مبلغ "128700" دولار

وذلك فتشكل نسبة غير المسدد هي 17.5%.

3/

4- لقد بلغت المبالغ المددة من الشعب البرلمانية عن مساهمتها عن أعوام 2000 و 2001 مبلغ "186320" دولار من أصل مبلغ "882955.81" دولار وبذلك تكون نسبة التسديد هي 21٪ ونسبة عدم التسديد هي 79٪.

ب - واردات الفوائد:

لقد بلغت صافي الفوائد المصرفية الدائنة المحققة عن عام 2001 مبلغاً وقدره "33684.50" دولار أمريكي وقد سجلت هذه الفوائد في حسابات الاتحاد المصرفية أصولاً، كما يظهر ذلك في حساب الإيرادات المرفق.

ج - واردات أخرى:

لقد تحقق إيراد قدره "442.39" دولار أمريكي لقاء الربح في فرق القطع الذي يتعذر عن تسديد مساهمة بعض الشعب البرلمانية.

ثانيا - فيما يتعلق بالنفقات:

1- لقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة خلال عام 2001 مبلغ "10.10" دولار من أصل اعتمادات النفقات المقررة من قبل المجلس بتاريخ 25-2/2001 وبالنسبة "673800" دولار، وبذلك تكون نسبة الإنفاق المنفذ هي $563297.10 \div 673800 = 83.6\%$ وان نسبة الوفر هي 16.4% .

وان الجدول التالي يظهر مبالغ اعتمادات النفقات المرصودة والمبالغ المصروفة منها والوفر المتحقق في كل باب من أبواب الاعتمادات وهي :

اسم الحساب	رقم الباب	الاعتماد المقرر	المبلغ المصروف	مبلغ الوفر	نسبة الوفر لكل باب
نفقات الأفراد العاملين	1	278800.00	226500.93	52299.07	%18.7
نفقات الإدارية العامة	2	158000.00	129010.86	28989.14	%18.3
نفقات الأشغال والبرامج	3	177000.00	152785.31	24214.69	%14
الزيارات العربية ودولية	4	60000.00	55000.00	5000.00	%08
المجموع		673800.00	563297.10	1105202.90	

2- لقد تضمنت نفقات الباب الثاني صرف مبلغ "3692.85" دولار خلال عام 2001 لقاء قيمة

تجهيزات ثانية وردت في بند الإنفاق الرأسمالي .

وانني أرى أنه يجب العمل على تشكيل لجنة لاحساب قيمة موجودات الاتحاد الثانية حتى 31/12/2001 وادراجها في بيان المركز المالي في طرف الأصول وذلك تطبيقاً للنظام المالي الذي تم إقراره .

ثالثاً - حساب الإيرادات والنفقات:

لقد اظهر هذا الحساب في 31/12/2001 وفإجمالياً قدره "205629.79" دولار وقد تبع هذا الوفر بما يلي :

اليـان	المبلغ
الوفر المحقق من الأعتسادات	110502.90
مساهمة الشعبية البرلمانية السعودية عن عام 2001	61000.00
المواند المصرفية الدائنة	33684.50
إيراد فرق القطع	442.39
المجموع	<u>205629.79</u>
دollar	

وقد أضيف هذا الوفر إلى حساب الاحتياطي العام أصولاً كما هو مبين في بيان المركز المالي المرفق .

رابعاً - خلاصة المركز المالي بتاريخ 31/12/2001:

يتلخص المركز المالي للاتحاد في 31/12/2001 بما يلي :

اليـان	المبلغ	اليـان	المبلغ
الاحتياطي العام حتى 31/12/2001	1673569.73	الموجودات النقدية في الصندوق والمصارف	1182594.51
مؤونة صندوق التعاون الصحي ومسكافة نهاية الخدمة	264569.36	دين الشعب البرلمانية غير المحصلة حتى	825335.81
أمانات لشراء أناث وإقامة ندوة حول الاستيطان	69791.23	2001/12/31	
الإسرائيلي			
المجموع	<u>2007930.32</u>	المجموع	<u>2007930.32</u>

وعليه ففي رأيي وحسب معلوماني فإن بيان المركز المالي للاتحاد موقفاً بتاريخ 31/12/2001 وبالنفع مجموع كل من طرفه "32.007930" دولار ظهر بكل دقة أرصدة الحسابات بتاريخ 31/12/2001، كما أن حساب الإيرادات والنفقات موقفاً بتاريخ 31/12/2001 ظهر بكل دقة ووضوح تابع دوره عام 2001 وأن أرصدتها مطابقة للسجلات وللدفاتر الحاسبية وللكشوفات المصرفية المحفوظة لدى الإداراة المالية للاتحاد ، وقد تم تنظيم القبود الحاسبية بموجب سيدات قيد محاسبية وفق طريقة التد المزدوج أرقى معها أوامر التصنيف والصرف مع الوثائق والمستندات المؤيدة لها وهي متعددة وفق الأصول ووفقاً ببيان الاتحاد والأقليمة النافذة لديه، كما أن أرصدة الحسابات المصرفية الميسنة في بيان المركز المالي مطابقة لكشوف الحسابات المصرفية المرسلة من المصارف والمحفوظة لدى المديرية المالية للاتحاد .

وأنني اقترح على مجلسكم الموقر المصادقة عليها .

كما أني اتهز هذه المناسبة الفاية للتعبير عن عبير شكري على الثقة التي منحني إياها مجلسكم الموقر في تكليفي بمقتيس
حسابات الاتحاد ، كما لا بد لي من تقديم الشكر إلى الأمانة العامة ممثلة بالسيد الأمين العام على التسهيلات والإيصالات
التي قدمت لي أثناء قيامي بالمهمة الموكلة لي .
مع تحياتي بدوام التقدم والنجاح في تحقيق أهدافكم السامية في خدمة الوطن العربي الكبير .

ونصلوا بقبول فائق الاحترام .



الاتحاد البرلماني العربي

الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 / شباط - فبراير / 2002

الند 5-ا / مع 40

بيان المركز المالي
موقعا في 31-12-2001

بيان المركز المالي عن الدورة المالية 2001 مموقعاً بالدولار الأمريكي في 2001/12/31

كتشاف رقم 1

المبالغ الموجودات/الأصول	المبالغ إجمالي	المبالغ جزئي	المبالغ إجمالي
الإحتياطي العام الاحتياطي المدور من المستروات السابقة	1673569.73	17314.95	1182594.51
وفر الدورة الحالية	1467939.94	1165279.56	
<u>المؤونات</u> صندوق التعاون الصحي مكافأة نهاية الخدمة	205629.79		
أعمالات تحت التسوية			
لغاية لشراء إثاث	6450.84	264569.36	825335.81
ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي	258118.52		
<u>مجموع المطلوب</u>	21.74		
	69791.23		
<u>مجموع الموجودات</u>	69769.49		
<u>مجموع المطلوب</u>	2007930.32		
<u>مجموع الموجودات</u>	2007930.32		

الأمين العام

المدير المالي

مفتاح المسليفات

فيبيل سرتق



حساب الإيرادات والنفقات عن الدورة المالية
موقوفاً بالدولار الأمريكي في 31/12/2001

كشف رقم 2-أ

الإيرادات	المبلغ	المصاريف	المبالغ
مساهمات الشعب البرلمانية عن عام 2001	734800.00	إجمالي النفقات	563297.10
موارد أخرى	34126.89		
فواند مصرافية داتنة 33684.50		الرصيد	205629.79
فروقات تحويلات قطع 442.39		(وفر الدورة الحالية)	
الإجمالي	768926.89	الإجمالي	768926.89

الأمين العام: 
نور الدين بوشكوح

المدير المالي
دبي الزينق

تفتيش الحسابات
بيان رقم ٢٠٠١٥٨٥


حساب الاحتياطي العام
موقوفاً بالدولار الأمريكي في 31/12/2001

كشف رقم 2-ب

البيان	المبلغ
رصيد 2001/1/1	1467939.94
إضاف وفر الدورة الحالية	205629.79
الرصيد	1673569.73



الأمين العام
نور الدين بوشكوح

المدير المالي
دبيب الكرزنيق



محقق الحسابات

معهد طاهر المفتري



**ميزان المراجعة بالأرصدة عن الدورة المالية
موقوفاً بالدولار الأمريكي في 2001/12/31**

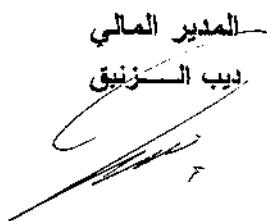
كشف رقم 3

اسم الحساب	الموجودات النقدية	رصيد دائن	رصيد مدين
- الصندوق	17314 95		
- المصارف	1165279 56		
العهد تحت التحصيل			
- المساهمات غير المحصلة عن الدورة الحالية	128700 00		
- ديون مساهمات الشعب البرلمانية عن الدورات السابقة	696635 81		
(اجمالي نفقات ميزانية الاتحاد الأهلياتي العام)	563297 10		
المؤونات		1467939 94	
- صندوق الضمان الصحي	6450 84		
- مكافأة نهاية الخدمة	258118 52		
أمانات تحت التسوية			
- أمانة لشراء أثاث	21 74		
- ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي	69769 49		
مساهمات عام 2001	734800 00		
موارد أخرى	34126 89		
الإجمالي	2571227 42	2571227 42	

الأمين العام حمودة
نور الدين بوشكوح



المدير المالي
دبيب السرنيق



طه مفتاح الحسابات
طه محمد طاهر المقتي



كشف إجمالي النفقات من اعتمادات الدورة المالية 2001

ورصيد كل باب من أبواب الميزانية

موقوفاً بالدولار الأمريكي

بتاريخ 2001/12/31

كشف رقم 4

رقم	دليـل الحساب	الاعتماد	النفـقات	الرصـيد
11	نفـقات الأفراد العاملين	278800.00	226500.93	52299.07
12	نفـقات الإدارية العامة	158000.00	129010.86	28989.14
13	نفـقات الأنشطة والبرامج	177000.00	152785.31	24214.69
14	التزامـات عـربية وـدولـية	60000.00	55000.00	5000.00
إجمـالي		673800.00	563297.10	110502.90

الأمين العام جورج
نور الدين مهندسون

المدير المالي
دبي الزنكيف

مفتش الحسابات
محمد ناصر العفتى
مفتاح حبيب
رقم قانوني رقم ٣٥٦٥

كشف اجمالي النفقات من الباب الأول - نفقات الأفراد العاملين -

من اعتمادات الدورة المالية 2001

ورصيده بنهاية هذا الباب

موقوفاً بالدولار الأمريكي بتاريخ 31/12/2001

كشف رقم 1-4

النفقات	الرصيد	الاعتماد	دليل الحساب	باب
188204.39	37995.61	226200.00	نفقات الرواتب	111
----	----	----	بدل غلاء منطقة	112
2608.17	2291.83	4900.00	المخصصات العائلية	113
10869.91	8130.09	19000.00	التعويضات	114
----	2000.00	2000.00	أجور عمال مؤقتين	115
1500.00	----	1500.00	الإكراميات والكافئات	116
10000.00	----	10000.00	مكافأة نهاية الخدمة	117
13318.46	1881.54	15200.00	المزايا العينية والتقدية	118
226500.93	52299.07	278800.00	الإجمالي	

الأمين العام - محمد سعيد
نور الدين يوشكوح

المدير المالي
بيب السرنيق

مفتش الحسابات
محمد هشام المقني



كشف إجمالي النفقات من بند التعويضات في الباب الأول - نفقات الأفراد العاملين -

من اعتمادات الدورة المالية 2001

ورصيد فقرات هذا البند

موقوفاً بالدولار الأمريكي بتاريخ 31/12/2001

كشف رقم 4-1-أ

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
1141	تعويض التدفئة	2500.00	2102.61	397.39
1142	تعويض طبيعة العمل	11500.00	8767.30	2732.70
1143	تعويضات عن الأعمال الإضافية	2000.00	----	2000.00
1144	تعويضات للجان الدائمة والمؤقتة	2000.00	----	2000.00
1145	تعويضات أخرى	1000.00	----	1000.00
إجمالي		19000.00	10869.91	8130.09

الأمين العام
نور الدين بوشكوح



المدير المالي
دبيب السرنيق



منشى الحسابات
صهيب طاهر المقفي



منشى الحسابات
قانون رقم ١٥٢٠٠٣



كشف اجمالي النفقات من الباب الثاني - النفقات الإدارية العامة -
 من اعتمادات الدورة المالية 2001
 ورصيد بنود هذا الباب موقوفاً
 بالدولار الأمريكي بتاريخ 31/12/2001

كشف رقم 4-2

دليـل الحـساب	الاعتمـاد	النفـقات	الرـصـيد
1211 مستلزمات خدمية	118000.00	108294.40	9705.60
1212 مستلزمات سلعية	20000.00	14247.39	5752.61
1213 مستلزمات صيانة	5000.00	2776.22	2223.78
122 نفقات رأسمالية	15000.00	3692.85	11307.15
الإجمالي	158000.00	129010.86	28989.14

الأمين العام نور الدين بوشكوح

المدير المالي ديب السرنيق

مفتش الحسابات محمد طاهر المفتري

كشف اجمالي النفقات من الباب الثالث - نفقات الأنشطة والبرامج-

من اعتمادات الدورة المالية 2001

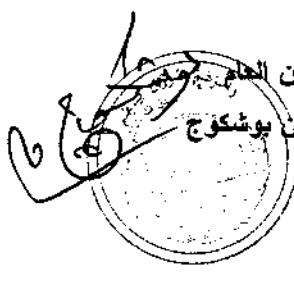
ورصيد بنود هذا الباب موقوفاً

بالملايين الأمريكي بتاريخ 2001/12/31

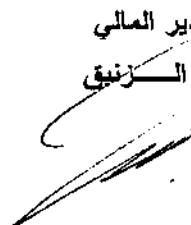
كشف رقم 3-4

الرصيد	نفقات	الاعتماد	دليل الحساب
88.28	54911.72	55000.00	نفقات الحوار البرلماني 131
818.95	76181.05	77000.00	نفقات الأنشطة البرلمانية 132
14798.76	10201.24	25000.00	نفقات الأنشطة غير البرلمانية 133
8508.70	11491.30	20000.00	نفقات النشرات البرلمانية 134
24214.69	152785.31	177000.00	إجمالي

الأمين العام
نور الدين يوشكوح



المدير المالي
دبي الزنبق



مفتش الحسابات
محمد علاء المفتى
مفتش حسابات
بيان قانوني رقم ٢٠١٥



كشف اجمالي النفقات من الباب الرابع - التزامات عربية ودولية -
 من اعتمادات الدورة المالية 2001
 ورصيد بنود هذا الباب موقوفاً
 بالدولار الأمريكي بتاريخ 2001/12/31

كشف رقم 4-4

دليل الحساب		الاعتماد	النفقات	الرصيد
141	المشاركة في المنظمات العربية	10000.00	10000.00	----
142	المشاركة في المنظمات الدولية	50000.00	45000.00	5000.00
	إجمالي	60000.00	55000.00	5000.00

الأمين العام
نور الدين بوشكوح

المدير المالي
عبدالله بن زينب

مفتش الحسابات
محمد طاهر المتفقي

كتف رقم 5

كشف بمساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد عن عام / 2001
ويون السنوات السابقة للعام الحالي وما تم تضديه والأرصدة المتبقية موقفاً بالدولار الأمريكي في 2001/12/ 31

الشعب الأعضاء	المبالغ المقيدة 2001	رصيد ديون السنوات السابقة لتاريخ 2000/12/31	مجموع المستحقة في 2001/1/1	المسدود من مساهمات عام 2001	إجمالي المسدود الدبور السنوية	رصيد مساهمات عام 2001	إجمالي الرصيد السابقة
الأردن	23625.00		23625.00	23625.00	23625.00	-	-
الإمارات	61300.00	-	61300.00	61300.00	61300.00	-	-
البحرين	23625.00	-	23625.00	23625.00	23625.00	-	-
تونس	29150.00	-	29150.00	29150.00	29150.00	-	-
الجزائر	52250.00	-	52250.00	52250.00	52250.00	-	-
جيبوتي ^١	-	-	-	-	-	-	-
السودان	15000.00	132437.33	147437.33	15000.00	66220.00	81220.00	66217.33
المسؤولية ^٢	61000.00	-	61000.00	-	-	61000.00	61000.00
مجموعاً	40700.00	-	40700.00	40700.00	-	40700.00	-

(2001/2/26-25) ورعت مساهمة الشعب البرلمانية الجوية على الشعب الأعضاء استناداً إلى قرار مجلس الاعمار رقم 27-3-27 على مدار 38 يوماً طبقاً

^٢ جول مساهمة الشعبية البرلمانية السعودية

- انضمت الشعبية البرلمانية السعودية إلى الاتحاد البرلماني العربي بموجب القرار رقم 2/م-39 (صيف، 11-12-2001)
- حدّدت نسبية مساهمتها لاستناداً إلى المادة 11 من النظام المالي للاتحاد البرلماني العربي.

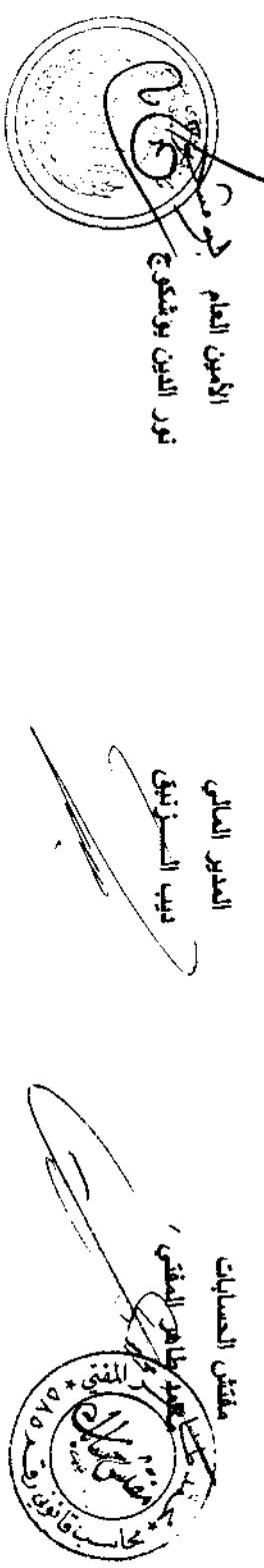
مُعْتَدِلَةً في الجمعية البرلمانية السعودية يتضمن مبلغ مساهمتها وسيتم تسجيل التضديد في الحسابات بعد ورود إشعار قيد المبالغ في حساب الاتحاد.

الشعب الأعضاء	رصيد دينون لعام 2001 رسيدات السابقة للتاريخ 2000/12/31	مجموع المستحقات في 2001/1/1	المسدود من مساهمات عام 2001	إجمالي المسدود للديون السابقة للتاريخ 2001	رصيد دينون السابقة للتاريخ 2001	إجمالي الرصيد
العراق	61300.00	561224.08	622524.08	-	61300.00	561224.08
عمان	30125.00	-	30125.00	30125.00	-	-
فلسطين	3225.00	-	3225.00	3225.00	-	-
قطر	61300.00	-	61300.00	61300.00	-	-
جزر القمر	3200.00	3225.00	6425.00	-	3200.00	3225.00
الكويت	61300.00	-	61300.00	61300.00	-	-
لبنان	23625.00	-	23625.00	23625.00	-	-
الجماهيرية اليمانية	61300.00	180034.40	241334.40	61300.00	120100.00	181400.00
المرددة الليبية	52250.00	-	52250.00	52250.00	-	-
مصر	52250.00	-	52250.00	52250.00	-	-
المغرب	3200.00	6035.00	9235.00	-	3200.00	6035.00
اليمن	15075.00	-	15075.00	15075.00	-	-
إجمالي	734800.00	882955.81	161755.81	606100.00	186320.00	128700.00

الأمين العام
نور الدين بوشحورج

المدير المالي
ذيب السنفوني

مكتب المعاشر

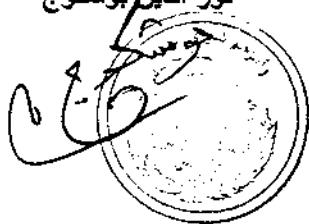


كشف بال موجودات النقدية في الصندوق موقفاً في 31/12/2001

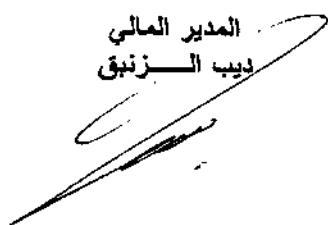
كشف رقم 6

اليـان	الإفرادي بالمعلمة السورية	الإجمـالـي بالدولـار
الموجود بصندوق الليرة السورية	ليرة سورية	سنت دولار
	242627.00	5274 50
الموجود بصندوق الدولار		12040 45
الرصـدـ		17314 95

الأمين العام
نور الدين بوشكوح



المدير المالي
دبيب الزنبق



مفتش الحسابات
محمد طاهر العفتى

مفتش حـالـات



كشف بالحسابات المصرفية موقعاً في 2001/12/31

كتف رقم 7

البيان	المعادل ل.س. للدولار الواحد	المبلغ			إجمالي سنوات دولار
		جزء سنوات دولار	جزء سنوات دولار	جزء سنوات دولار	
أولاً - الحسابات الجارية تحت الطبل					900688.46
• البنك العربي ح/جاري بالدولار - عمان /الأردن			884304.81		
• مصرف سوريا المركزي ح/جاري بالدولار - دمشق /سوريا			445.52		
• المصرف التجاري السوري فرع 7/جاري بالعملة السورية - دمشق /سوريا	733153.75		15938.13		
المجموع			900688.46		
ثانياً - الحسابات المصرفية المخصصة					264569.36
أ- لصندوق التعاون الصحي					
• المصرف التجاري السوري فرع 7 ح/جاري بالعملة السورية - دمشق /سوريا	296738.59		6450.84		
ب- لمؤونة مكافأة نهاية الخدمة					
• المصرف التجاري السوري فرع 7 ح/جاري بالعملة السورية - دمشق /سوريا	3351.34		72.86		
• البنك العربي ح/جاري بالدولار - عمان /الأردن			258045.66		
المجموع			264569.36		
ثالثاً - حسابات مصرفية تحت التسوية					21.74
أمانة لشراء أثاث					
مصرف سوريا المركزي ح/جاري بالعملة السورية - دمشق	1000.00		21.74		
المجموع			21.74		
	الرصيد				1165279.56

الأمين العام (موسى)
نور الدين بوشكوح

المدير المالي
ديب الزنبق

ناظم معاش الحسابات
محمد العبد المفتري
مقدمة لبيان
البيان رقم ٢٠٠١

كشف بصندوق التعاون الصحي
موقوفا في 31/12/2001

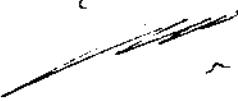
كشف 8

البيان	الواردات	النفقات		الرصيد المعادل بالدولار
		قرش	ليرة سورية	
2001/1/1 رصيد مخصصات عام 2001	298595 96			
اشتراك العاملين لعام 2001	230000 00			
رصيد الفوائد لعام 2001	80090 00			
اجمالي الواردات	10781 63			
	619467 59			
اجمالي الإنفاق		322729 00		
المجموع	619467 59	322729 00		
2001/12/31 رصيد المجموع		296738 59		
	619467 59	619467 59		
		الرصيد		
				6450 84

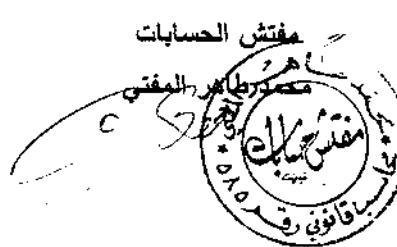
الأمين العام
نور الدين بوشكوح



المدير المالي
دبي الترزيق



مفتش الحسابات
مصور طاهر المفتاح
مفتش مالي
بيان قانوني رقم ٢٠١٥



كشف بمعونة مكافأة نهاية الخدمة موقوفا في 31/12/2001

کشف رقم 9

البيان	المعادل	المبالغ		
	46.00 ليرة سورية	جزئي	جزئي	اجمالي
	للدولار الواحد	سنت دولار	سنت دولار	سنت دولار
أ- بالليرات السورية				
رصيد 2001/1/1 صافي الفوائد	3322.68 28.66	72.23 00.63		
الرصيد بالسوري	3351.34		72.86	72.86
ب- بالدولار الأمريكي				
رصيد 2001/1/1 مخصصات عام 2001 صافي الفوائد		237750.09 10000.00 10295.57		
الرصيد بالدولار		258045.66	258045.66	258045.66
مجموع الأرصدة				258118.52

نور الدين أبو شعوي
الأمين العام

المذاع المالي دبي التلفزيون

كشف بالأمانتات تحت التسوية "تأثيث مقر الاتحاد"

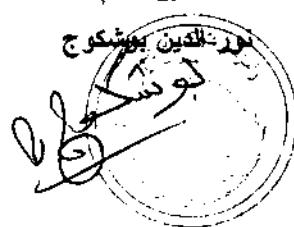
موقوفاً في 2001/12/31

كشف رقم 10

المبلغ	المعادل	البيان
سنت دولار	46.00 ل.س	لدولار الواحد
21 74	قرش ليرة سورية	2001/1/1 رصيد
21 74	1000 00	رصيد

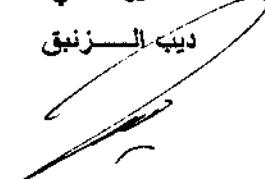
الأمين العام

عبدالله الدين بششكوج



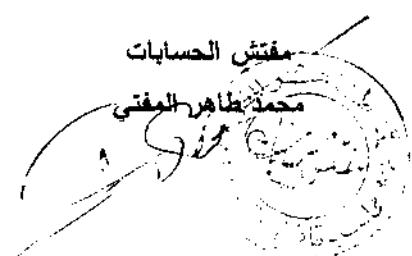
المدير المالي

ديب الزنبق



مفتش الحسابات

محمد طاهر المفتي



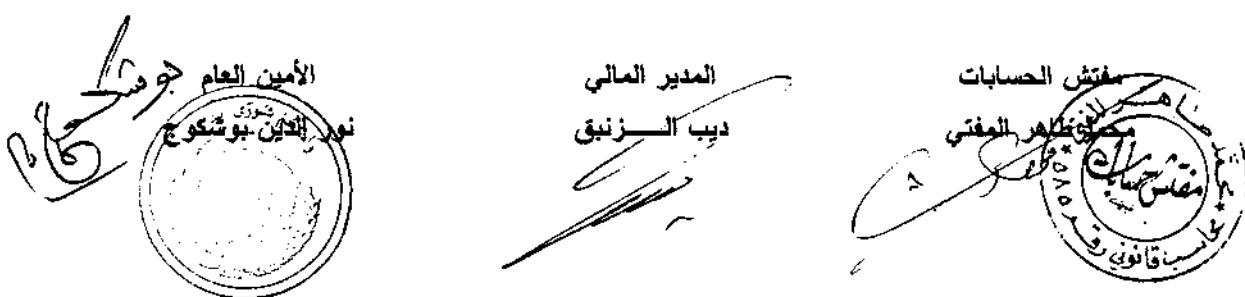
كشف بالأمانات تحت التسوية *

"ندوة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة
في فلسطين والجولان"

موقوفاً في 2001/12/31

كشف رقم 11

المبلغ	اليوم	ان
سنوات	دولار	
69769 49	69769 49	رصيد 2001/1/1
69769 49	69769 49	الرصيد



* انتقاداً إلى قرار مجلس الاتحاد رقم 25-5/م/38 (أبو ظبي 25/2/2001)

بيان بال موجودات الثابتة قيد الاستعمال والعلادة ملكيتها
للاتحاد البرلماني العربي موقعا في 31/12/2001

كتف رقم 12

الرقم	النوع	التاريخ المضاء	الحالة الراهنة	العدد
	كتاب	رقم	كتاب	كتاب
1	مقر الاتحاد البرلماني العربي القديم ، عبارة عن شقة سكنية مولدة من ستة غرف وصالون وحمام وقوف الباب وشرفة زجاجية	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
2	سيارة مرسيدس موديل 96 GL	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
	سيارة توبيوتا موديل 95 XL	واحد لا غير	سنوات سابقة	اثنان
	سيارة توبيوتا موديل 94 XL	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
3	طقم جلوس شرقي مؤلف من كتبية عدد 2 وصفرة عدد 4 وظرفية مدرعة	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
4	قطم قياس وسط عدد 1 وصفرة عدد 3 وزاوية عدد 1	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
5	قطم قياس وسط عدد 1 وصفرة عدد 2	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
6	قطم خشب مؤلف من كتبية عدد 1 وثانية عدد 1 وظرفية عدد 2 وكرسي مكتب عدد 1 وظريفة وسط عدد 1 وصفرة عدد 2	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
7	قطم جلوس مكتب لمبير مولف من ثانية عدد 1 وظرفية عدد 2	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد
8	كرسي استقبال	أربعة لا غير	سنوات سابقة	أربعة
9	ظرفية وسط خشب	واحد لا غير	سنوات سابقة	واحد

الرقم	النوع	تاريخ الشراء	الحالة الراهنة
العدد	رقم	كتاب	كتاب
10	طريق ببلور	شلال لا غير	سنوات سابقة
11	طاولة اجتماعات	شلال لا غير	شلال لا غير
12	كراسي طاولة اجتماعات	اشا عشر لا غير	سنوات سابقة
13	طاولة مكتب امير اصدقاء	واحد لا غير	سنوات سابقة
14	ماضي طاولة مكتب امير	واحد لا غير	سنوات سابقة
15	طاولة مكتب خشب	ثلاثة لا غير	سنوات سابقة
16	طاولة مكتب مدير مع علبة دروج مع طاولة جانبية	اثنان لا غير	سنوات سابقة
17	طاولة مكتب زان بروفيل مع علبة دروج مع طاولة جانبية	واحد لا غير	سنوات سابقة
18	طاولة مكتب جوزي مع علبة دروج مع طاولة جانبية	ثلاثة لا غير	جديدة
19	طاولة مكتب جوزي مع علبة دروج مع طاولة جانبية	واحد لا غير	جديدة
20	طاولة سترايل مع ملحق طاولة فاكس	سترات سابقة	جديدة
21	درج متدركة	اربعة لا غير	سترات سابقة
22	طاولة حاسوب	واحد لا غير	سترات سابقة
23	طاولة حاسوب	اثنان لا غير	جديدة
24	طاولة الـ كاتبة معدنية	اثنان لا غير	سترات سابقة
25	مكتبة زجاج مسيف مع حوافل	واحد لا غير	سترات سابقة
26	مكتبة حلزونية خشب مع بلوار	ثلاثة لا غير	سترات سابقة
27	مكتبة مصنفات دراج	واحد لا غير	سترات سابقة
28	مكتبة مصنفات دراج مع خزان	اربعة لا غير	سترات سابقة
29	مكتبة خشب مع زجاج مع خزان	واحد لا غير	سترات سابقة
30	مكتبة رغوف معدنية	ثلاثة وثلاثون لا غير	سترات سابقة
31	كرسي برام جنرال	واحد لا غير	سترات سابقة
32	كرسي مديري	ستة لا غير	سترات سابقة
33	كرسي سكريتارية	اثنا عشر لا غير	سترات سابقة
34	سباد	خمسة لا غير	سترات سابقة
35	برادي مع حوامل	اثنا عشر لا غير	سترات سابقة

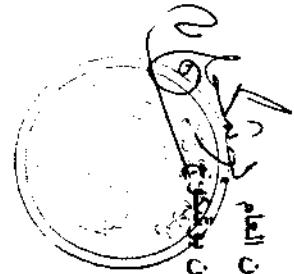
الرقم	العنوان	تاريخ الشراء	الحالة الراهنة	العدد
36	ملاوح كهربائية بقاعدة	خمسة لا غير	جديدة	كتاب رقم 5
37	ملاوح كهربائية بعمود	اثنان لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
38	مقدم رئيس للحواسب الجديدة	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
39	حوالسيب جديدة	ثلاثية لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
40	حوالسيب جديدة	ستة لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
41	أ. طابعة للحواسيب ب. طابعة للحواسيب مساح ضوئي	واحد لا غير	جديدة	عام 2001
42	مساح ضوئي	اربعة لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
43	وحدة تخزين اضافية	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
44	مجموعة ups	سبعة لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
45	مجموعة ups	سبعة لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
46	تلفزيون مليون سيريونكس 25 بوصة	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
47	تلفزيون مليون سيريونكس 29 بوصة	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
48	مستقبل مطاطات قضائية	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
49	مستقبل محططات قضائية	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
50	فيديو نوع سوني	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
51	فيديو نوع سوني	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
52	مسجلة كاسيت	ثلاثية لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
53	راديو	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
54	مقسم هاتق مؤلف من موزع عدد 2 وفرعي عدد 1 ولينون دور عدد 1	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
55	هاتق خلبي	واحد لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
56	جهاز فاكس	ثلاثية لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
57	جهاز فاكس	اثنان فقط	جديدة	سنوارات سابقة
58	آلة كاشن IBM	اثنان لا غير	جديدة	سنوارات سابقة
		واحد	جديدة	سنوارات سابقة

الرقم	العنوان	التاريخ الشراء	الحالة الراهنة
الرقم	العنوان	التاريخ الشراء	الحالة الراهنة
59	أ. حاملة اوراق للطباعة ب. حاملة اوراق للطباعة	سترات سابقة	ثالثة وسط
60	آلة بونداج خاصية بتجهيز الوثائق	سترات سابقة	جديدة
61	آلة تجعيد وثائق حرارية	سترات سابقة	جديدة
62	آلة اوراق	سترات سابقة	جديدة
63	آلة تصوير ميتا 3055DC مع قاعدة التي تصوير ميتا 6090DC ملحق بها ملقم اوتو ماتيكي SK-1 موبيل 5120ASS-S مع الدباسة + مصنف اوتو ماتيكى DC 2060	سترات سابقة	جديدة
64	آلة تصوير ميتا تصوير ميتا 65 الله تصوير ميتا 65	واحد لا غير	واحد لا غير
65	آلة تصوير كاسيو موديل 65	سترات سابقة	واسط
66	آلة حاسبة كاسيو	واحد لا غير	واسط
67	صندرق حديد	واحد لا غير	واسط
68	صندرق حديد	واحد لا غير	واسط
69	لوحة حافظية	شاكية لا غير	واسط
70	علقانات النساء	سترات سابقة	واسط
71	منضدة سجلات معدنية	سترات سابقة	واسط
72	سلم حديد	اثنان لا غير	واسط
73	براد ماركتهاي لإنف قياس 18 قدم	سترات سابقة	جديدة
74	غبار مؤلف من قيلك روس	سترات سابقة	جديدة
75	قارورة غاز	واحد لا غير	جديدة
76	دقمية شفاف	واحد لا غير	جديدة
77	مكبسه كهربائية	سترات سابقة	جديدة
78	طلبيه حريق	واحد لا غير	جديدة
79	ثريا	اثنان لا غير	جديدة
80	ثريا	واحد لا غير	جديدة
81	كرسدينا موز ابيك شرقية	سترات سابقة	جديدة



الرقم	النوع	الحالة الراهنة	تاريخ الشراء	العنوان
82	مكين فطعمن	جديدة	عام 2001	كتاب رقم 1 واحد لا غير
83	مكين فطعمن	جديدة	سترات سابقة	سبعة لا غير
84	كاميرا مراقبة	جديدة	عام 2001	واحد لا غير
85	شاشة مراقبة	جديدة	عام 2001	اثنان لا غير

المدير المالي
دبيبي السرزني



الأمين العام
نور الدين الخطيب



الاتحاد البرلماني العربي

الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 / شباط - فبراير / 2002

البند 5-أ / مج 40

**مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول:
الوضع المالي
تسير عملية بناء المقر الجديد
للاتحاد البرلماني العربي**

حسوٌل تمويل المشروع

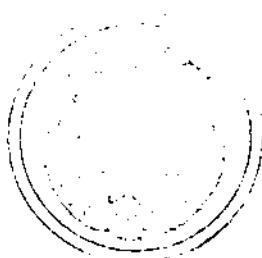
استناداً إلى قرارات مجالس الاتحاد البرلماني العربي بالموافقة على مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد وعلى مطالبة الشعب البرلمانية العربية بتسديد مساهمتها في تكاليف بناء المقر الدائم للاتحاد.

يسرقنا إعلامكم أن الرصيد المتوفّر في حساب الاتحاد لبناء المقر لدى البنك العربي بعمان /الأردن بلغ لغاية 2001/12/31 ما مقداره (1420417.92) دولار أمريكي وهو ناجم عن:

1- المبالغ المحصلة من مساهمات الشعب الأعضاء والبالغة (1205124.20) دولار أمريكي وفقاً للمكشف

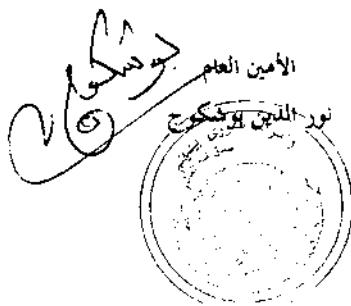
المرفق. مع بيان أن كل من الشعبة البرلمانية الجزائرية والشعبة البرلمانية التونسية قد سددت القسط الثاني من المساهمة خلال عام 2001، إضافة إلى تسديد جزء من مساهمة الشعبة السودانية.

2- الفوائد الدائنة نتيجة ربط حساب بناء مقر الاتحاد لدى البنك العربي بعمان/الأردن . والتي بلغت ما مقداره (215293.72) دولار أمريكي .



جدول إجمالي بوزيع حوالي ثلث تكلفة إنجاز بناء المقر الدائم
للاتحاد على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد
وفقاً لنسب المساهمة في الموازنة وما تم تسديده والأرصدة المتبقية موقوفاً بالدولار الأمريكي في 31/12/2001

الرقم	الإجمالي	المساهمة	مبلغ المساهمة	الى	الرصيد
.1	الأردن	78000	78000	-	78000.00
.2	الإمارات	205000	205000	-	205000.00
.3	البحرين	78000	78000	-	78000.00
.4	تونس	97000	97000	48448.00	48552.00
.5	الجزائر	175000	175000	99896.20	75103.80
.6	جيبوتي	10000	10000	-	10000.00
.7	السودان	49000	49000	3780.00	45220.00
.8	سوريا	-	-	-	-
.9	العراق	205000	205000	-	205000.00
.10	فلسطين	10000	10000	10000.00	-
.11	قطر	205000	205000	-	205000.00
.12	جزر القمر	10000	10000	-	10000.00
.13	الكويت	205000	205000	205000.00	-
.14	لبنان	78000	78000	-	78000.00
.15	الجماهيرية الليبية	205000	205000	-	205000.00
.16	مصر	175000	175000	-	175000.00
.17	المغرب	175000	175000	-	175000.00
.18	موريطانيا	10000	10000	-	10000.00
.19	اليمن	49000	49000	-	49000.00
	الإجمالي	2019000	1205124.20	813875.80	



المدير المالي
دبي العزنيق

مساهمة سوريا : تقديم الأرض

الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 / شباط - فبراير / 2002

البند ١-٥ / مج ٤٠

تقرير تدقيق الحسابات المتعلقة
ببناء المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي
عن عام 2001

بسم الله الرحمن الرحيم

دمشق في 8 / 1 / 2002
تقرير تدقيق الحسابات المتعلقة ببناء المقر
الجديد للاتحاد البرلماني العربي عن عام 2001
 هاتف: 2313521 - 2312695

محمد طاهر المفتى
 محاسب قانوني

السيد الرئيس،
 السادة أعضاء مجلس الاتحاد البرلماني العربي،

تحية طيبة وبعد:

استنادا إلى قرار مجلسكم الموقر رقم 27/م/38 بتاريخ 25-2-2001 وإلى قرار الأمانة العامة رقم 47/أ.ع. بتاريخ 10-10-2001 المتضمن تكليفي بتدقيق حسابات الاتحاد عن عام 2001، واستنادا للقرار رقم 9/م/28 بتاريخ 12-5-1997 المتضمن الموافقة على مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد بدمشق، واستنادا للقرار رقم 34 بتاريخ 29-6-1999، واستنادا لكتاب الموجه إلى كل من رؤساء الشعب البرلمانية لتسديده مساهمة كل منها بما يخصها من إنجاز بناء المقر الدائم، ولاحقاً لتعريفي المؤرخ في 18/1/2000 فإني أقدم لسيادتكم بياناً بالبالغ المسددة من الشعب البرلمانية حتى 31/12/2001 والمودعة لدى البنك العربي في عمان وفق ما يلي:

اسم الشعبة البرلمانية المسددة	المبلغ بالدولار
الأردن	78000.00
البحرين	78000.00
تونس	48448.00
الجزائر	99896.20
السودان	3780.00
فلسطين	10000.00
قطر	205000.00
الكويت	205000.00
لبنان	78000.00
مصر	175000.00
المغرب	175000.00
اليمن	49000.00
المجموع	<u>1205124.20</u>

وقد بلغت الفوائد الح息بة علىبالغ المودعة لدى البنك العربي في عمان حتى 31/12/2000 مبلغ (156350.32) دولار، كما بلغت الفوائد الح息بة عن عام 2001 مبلغ (58943.40) دولار، وبذلك تكون جمجمة الفوائد الح息بة علىبالغ المودعة حتى 31-12-2001 مبلغ (215293.72) دولار أمريكي، وبإضافة هذا المبلغ إلى جمجمةبالغ المبالغ المسددة من الشعب البرلمانية، يصبح جمجمةبالغ المبالغ الخاصة ببناء المقر والمودعة لدى البنك العربي في عمان هي مبلغ (1420417.92) دولار حتى 31/12/2001 وهي مطابقة لما ورد في الكشف المصرفي المرسل من المصرف والمحفوظ لدى المديرية المالية.

فيرجى الاطلاع

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام.



الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 / شباط - فبراير / 2002

العدد 4 / مج 40

مذكرة الأمانة العامة حول
مشروع خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2002

الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
المؤتمر العاشر
(الغرِّفَطُوم 7-11/2/2002)

البند 4 من جدول الأعمال

مذكرة الأمانة العامة حول مشروع خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي لعام 2002

تتضمن هذه المذكرة عرضاً لمختلف الفعاليات والأنشطة التي سيقوم بها الاتحاد البرلماني العربي خلال عام 2002 في مختلف الميادين . وقد تم وضع مشروع هذه الخطة استناداً إلى المعطيات والأولويات الآتية :

- 1 - قرارات المؤتمر التاسع للاتحاد (الجزائر - شباط - فبراير 2000) وقرارات الدورات العادية وال الاستثنائية لمجلس الاتحاد ، وهي على التوالي : الدورة 36 الاستثنائية (أب - أغسطس - 2000) و السابعة والثلاثين الطارئة (شرين أول - أكتوبر 2000) و الثامنة والثلاثين العادية (أبو ظبي - شباط - فبراير - 2001) والتاسعة والثلاثين الطارئة (صناعة - تموز - يوليو - 2001) ، وكذلك استناداً إلى نتائج الأنشطة التي قام بها الاتحاد خلال عام 2001 بصورة خاصة .
- 2 - ضمان استمرار الأنشطة السابقة و الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتحاد في مختلف الميادين و في إطار العلاقات مع المنظمات الأخرى .
- 3 - الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في الساحتين الدولية والإقليمية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع العربية و على أنشطة الاتحاد و موافقه .

لولا انشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي

1 - المقر الجديد للاتحاد

- أ - متابعة عملية بناء المقر الدائم للاتحاد البرلماني العربي بدمشق ، بالتعاون مع الشعبة البرلمانية السورية ، و السعي إلى الانتهاء من وضع المخطط التنفيذي للبناء و الإعلان عن مسابقة لاختيار تصميم البناء .
- ب - حث الشعب الأعضاء على استكمال تسديد مساهماتها المالية في ميزانية بناء المقر .

ج - وضع خطة لبدء حملة التبرعات و المساهمات المالية في بناء المقر من الأوساط و المؤسسات غير البرلمانية ، بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد .

2 - الوضع المالي

أ - حث الشعب الأعضاء على تسديد مساهماتها المالية في ميزانية عام 2002 في وقت مبكر ، و الانفاق مع الشعب المدينة على طريقة مرنة لتسديد متأخراتها عن السنوات السابقة .

ب - تزويذ الشعب الأعضاء بتقارير عن الوضع المالي للاتحاد مرتين على الأقل خلال العام .

ج - متابعة سياسة ترشيد الإنفاق دون المساس بالالتزامات و المهام الأساسية المترتبة على الاتحاد .

3 - العلاقة مع رئاسة الاتحاد مع الشعب الأعضاء في الاتحاد

أ - التشاور مع رئاسة الاتحاد حول تحديد أولويات الأنشطة و البرامج الفصلية لتنفيذ مقررات الدورة الأربعين للمجلس والمؤتمر العاشر ، وإطلاع رئاسة الاتحاد ، أولاً بأول ، على كل ما تقوم به الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من أنشطة ومبادرات بهذا الخصوص .

ب - تنفيذ توجيهات الرئاسة حول القضايا المستجدة التي تتطلب تحديد موقف الاتحاد .

ج - وضع رئاسة الاتحاد بشكل دائم في صورة العمل داخل الأمانة العامة ، لا سيما فيما يتعلق بالوضع الإداري و المالي و المحاسبي .

د - الحرص على توسيع مشاركة الشعب الأعضاء في أنشطة الاتحاد المختلفة ، و تزويذ هذه الشعب بتقارير حول مختلف الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد .

ه - حث الشعب الأعضاء على تزويذ الأمانة العامة بأخبار أنشطتها المختلفة ، و التطورات التي تجوي فيها ، و المبادرات التي تتخذها في إطار تنفيذ مقررات الدورة 40 لمجلس الاتحاد و مؤتمره العاشر ، تنفيذاً لأحكام المادتين 8 و 13 من ميثاق الاتحاد .

و - تشحيط عمل اللجان الدائمة المختصة في الاتحاد من خلال عقد اجتماعات لهذه اللجان كلما اقتضت الضرورة ذلك .

4 - النشاط الإعلامي

أ - متابعة إصدار مجلة الاتحاد الدولية "البرلمان العربي" و العمل على تحسينها ، من حيث الشكل و المحتوى ، و حث البرلمانيين العرب على الكتابة فيها و تزويدها بالمودع و الأخبار .

ب - إصدار نشرة عصرية موجزة للتعرف بالاتحاد البرلماني العربي و أهدافه و أنشطته باللغات : العربية و الإنكليزية و الفرنسية .

ج - العمل على إصدار كتاب " دساتير البلدان العربية " بالتنسيق مع الشعب الأعضاء .

5 - الندوات البرلمانية

العمل على تنظيم ندوة برلمانية واحدة على الأقل لمناقشة أحد المواضيع التالية :

- الإرهاب كظاهرة عالمية : مفهوم الإرهاب - أسبابه - الوسائل الناجعة لمكافحته .
- الرؤية البرلمانية للعمل العربي المشترك في ظل النظام العالمي الجديد .
- حقوق الطفل في البلدان العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل .

التوصيات - أنشطة الاتحاد على الصعيد العربي

- 1) العمل على تعزيز التضامن العربي و تقوية الأجراء العربية و وضع برنامج ملموس لتحسين مشاركة الاتحاد البرلماني العربي في هذه المهمة القومية الكبيرة .
- 2) مواصلة دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني الشقيق و مساندة انتفاضته الباسلة بكل الوسائل و الإمكانيات المتاحة و متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها الاتحاد بهذا الصدد .
- 3) متابعة الأوضاع و التطورات على الساحة العربية و تحديد موقف الاتحاد منها في ضوء قرارات مجالس الاتحاد و مؤتمراته و توجيهات رئاسة الاتحاد .
- 4) إيلاء الاهتمام لقضايا إشاعة الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان في الوطن العربي ، و التعاون و التنسيق بين الاتحاد و المنظمات العربية العاملة في هذا المجال ، و المشاركة في أنشطتها من أجل تعزيز الحرريات العامة و ترسیخ الديمقراطية البرلمانية و التعددية و السياسية في الوطن العربي .
- 5) تفعيل دور الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة و متابعة تنفيذ قراراتها على جميع المستويات ، وفقاً لتوجيهات رئاسة الاتحاد .
- 6) تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية و السعي لوضع برنامج عمل مشترك يهدف إلى تنفيذ بنود اتفاق التعاون الموقع بين الجامعة و الاتحاد في تشرين الثاني - نوفمبر 1996 في المجالات التي حددها الاتفاق .
- 7) متابعة الاتصالات و علاقات التعاون و التنسيق مع الاتحادات و المنظمات العربية التي تلتقي أهدافها و مجالات عملها مع أهداف الاتحاد و مجالات عمله .
- 8) العمل على تحسين مستوى مشاركة المرأة البرلمانية في أنشطة الاتحاد و تشجيع عمل لجنة قضايا المرأة في الاتحاد و مواصلة الاحتفال بيوم المرأة العربية في الأول من شباط / فبراير / من كل عام .
- 9) التعاون مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية و تقديم المساعدة لها و دعم أنشطتها .

ثانياً - أسلوب الاتصال على الصعيد الدولي (المؤتمرون)

1 - الاتحاد البرلماني الدولي

- أ - المشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي السابع بعد المائة الذي سيعقد في مراكش بالمملكة المغربية الشقيقة في آذار - مارس 2002 ، و إعداد تقرير عن نتائجه و تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود العربية المشاركة في أعماله .
- ب - الإسهام في الاجتماعات النظامية و الأنشطة البرلمانية اللاحقة التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي و تعميم تقارير عنها على جميع الشعب الأعضاء .

2 - الحوار البرلماني الإفريقي - العربي

- أ - التنسيق مع الاتحاد البرلماني الإفريقي لعقد اجتماع للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر التاسع الذي عقد في تونس في أيلول - سبتمبر 2000 . و اتخاذ الترتيبات المشتركة لعقد المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي العاشر في أثيوبيا خلال عام 2002 .
- ب - تلبية الدعوة الموجهة من الاتحاد البرلماني الإفريقي إلى الأمانة العامة للاتحاد للمشاركة في أعمال مؤتمره الخامس والعشرين عام 2002 .
- ج - تسديد المساعدة المالية السنوية للاتحاد البرلماني الإفريقي .
- د - العمل على إجراء المزيد من التنسيق بين الوفود البرلمانية العربية و الإفريقية المشاركة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي .

3 - الحوار البرلماني العربي - الأوروبي

- أ - التنسيق مع الأمانة العامة للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي لعقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في إحدى العواصم الأوروبية ، وتسديد المساعدة المالية للرابطة في حال انعقاد المؤتمر .
- ب - متابعة الاتصالات مع البرلمان الأوروبي لتأمين زيارة وفد برلماني عربي إلى مقر البرلمان الأوروبي للاتفاق على صيغة جديدة لاستئناف العلاقة معه ووضع آلية لضمان استمرار تلك العلاقة .
- ج - العمل على تنفيذ زيارة لوفود برلمانية عربية لبعض الدول الأوروبية الفاعلة .

4 - العلاقات مع البرلمانات و المنظمات الأخرى

- أ - السعي لإقامة علاقة مع الكونгрس الأمريكي و ترتيب لقاء أولي لهذه الغاية .
- ب - تعزيز العلاقة مع اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و المشاركة في أنشطته و تنسيق مواقف البرلمانات العربية الأعضاء فيه .

ج - تعزيز العلاقات مع برلمان أمريكا اللاتينية و التسويق معه من أجل تحقيق زيارة وفد برلماني عربي إلى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية خلال عام 2002 .
و الأمر معروض على المجلس .

الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7/شباط - فبراير / 2002

البند 5-ب / مج 40

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول:
مشروع موازنة
الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2002

الند 5 - ب / مج 40

**مذكرة الأمانة العامة للاتحاد
حـول
مشروع موازنة الاتحاد لعام 2002**

يسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن ترفع إلى مجلس الاتحاد هذه المذكرة التوضيحية المتعلقة بمشروع موازنة الاتحاد لعام 2002 والتي تم إعدادها بناء على المبادئ الأساسية التالية :

- (1) فيما يخص الإيرادات تمت مراعاة أحوال الشعب البرلمانية العربية وتم اعتماد مبلغ مساهمة كل شعبة في ميزانية الاتحاد خلال العام الماضي أساسا لإسهامها في ميزانية العام الحالي .
- (2) فيما يتعلق بالنفقات تم الالتزام عند رصدها بالتفصيف وترشيد الإنفاق مع تنفيذ المهام الأساسية المنوطة بالاتحاد والتي ينص عليها ميثاقه ومراعاة التزامات الناشئة عن أنشطة المنظمة في مختلف الميادين .

ونعرض فيما يلي ، توضيحات نأمل أن تجib على بعض الاستفسارات :

أولا - إيرادات الموازنة :

- قدرت إيرادات الاتحاد البرلماني العربي للعام الحالي 2001، والذي يبدأ من فاتح يناير - كانون الثاني ولغاية 31 / دجنبر - كانون الأول من السنة نفسها ، بمبلغ إجمالي قدره (734800) فقط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفا وثمانمائة دولار أمريكي لا غير . وقد وزعت المساهمات على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقا للجدول المرفق رقم (2) .
- استنادا إلى قرار السادة رؤساء المجالس العربية خلال المجلس الخامس والعشرين الذي انعقد في الرباط في 3/4/1995 ، تم توزيع مساهمة الشعبة البرلمانية لجمهورية جيبوتي لعام 2002 على الشعب البرلمانية الأعضاء وفقا للجدول المرفق رقم (1-2).
- انطلاقا من قرارات مجالس الاتحاد السابقة فسوف تتم مطالبة الشعب البرلمانية الأعضاء المدينة بديون سنوات 2001 وما قبل لتسديد التزاماتها الموضحة في الجدول المرفق رقم (2-2) والبالغ مجموعها بالدولار الأمريكي (825335.81).

بناءً على ما سبق فإن إجمالي المطالبة خلال عام 2002 تبلغ ما مقداره 1560135.81) دولار أمريكي موزعة على النحو التالي :

مطالبة السنة الحالية	دولاراً أمريكا	734800.00
إجمالي مطالبة ديون السنوات السابقة	دولاراً أمريكا	825335.81

ثانياً - نفقات الموازنة :

قدر اعتمادات نفقات الاتحاد البرلماني العربي في الاثني عشر شهراً التي تبدأ من 1/1/2002 ولغاية 31/12 للعام نفسه بمبلغ إجمالي قدره (734800.00) فقط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة دولار أمريكي . وقد روعي عند تدبير هذه النفقات الأمور التالية:

- أ. مشروع خطة عمل الاتحاد المعروضة على المجلس في دورته الحالية لاقرارها .
- ب. تطوير فعاليات الاتحاد وتكثيف أنشطته على الصعيدين العربي والدولي وعلى الصعيد الإعلامي .
- ج. متابعة تنفيذ قرارات كل من مؤتمرات الاتحاد الدورة العادية والطارئة لمجالس الاتحاد البرلماني العربي وخاصة ما يتعلق بتحقيق التضامن العربي.
- د. العمل على تفعيل وتحديث قاعدة البيانات لموقع الاتحاد البرلماني العربي على الانترنت.

وقد تم توزيع اعتمادات الإنفاق في موازنة عام 2002 على الأبواب وفقاً لما يلي :

الباب	العنوان	الاعتماد بالدولار الأمريكي	النسبة %
الأول	نفقات الأفراد العاملين	283800	% 38
الثاني	النفقات الإدارية العامة	176000	% 24
الثالث	نفقات الأنشطة والبرامج	220000	% 30
الرابع	التزامات عربية ودولية	55000	% 08
الإجمالي	الاعتمادات	734800	% 100

يبرز التوزيع السابق ما يلي :

- 1) خصص لتنفيذ البرامج القدر الأكبر من الأموال المتاحة للاتحاد .
- 2) إن نسبة الباب الأول المتعلقة بالرواتب والأجور والتعويضات والبالغة 38 % هي نسبة معقولة إذا ما أخذت في الاعتبار تغطية لجزء من ملاك الاتحاد وذلك بمراعاة الاحتياجات الوظيفية الضرورية خلال الدورة المالية المذكورة .

ثالثاً - إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وهي ترفع للمجلس الكريم مذكورة
هذه يسرها أن تلتئم ما يلي :

- 1) إقرار خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي لعام 2002 وتنفيذ ما ورد فيها من
مبادرات في حدود السيولة المالية المتوفرة .
- 2) الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد لعام 2002
والبالغة (734800) فقط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة
دولار أمريكي لا غير وكما وردت تفاصيلها في الجدول رقم 1 المرفق.
- 3) إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء
في الاتحاد وفقاً للجدول رقم (2) ومطالبة الشعب البرلمانية بالإسراع في دفع
مساهماتها حتى يتسعى للاتحاد الوفاء بالتزاماته ولأمانة العامة القيام بواجباتها.
- 4) الموافقة على توزيع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتية على جميع الشعب العربية
وفقاً للجدول المرفق رقم (1-2).
- 5) مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2001 وما قبل بتسديد ما عليها من
استحقاقات في أقرب الآجال وفقاً للجدول المرفق رقم (2-2).
- 6) الموافقة على إعادة تكليف المحاسب القانوني بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2002
وتفويض رئيس الاتحاد بتحديد أتعابه.
- 7) تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق
الاتحاد وأنظمته النافذة .

والأمر معروض على المجلس .

**مشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2002 مقدرة بالدولار الأمريكي**

كتف رقم 1

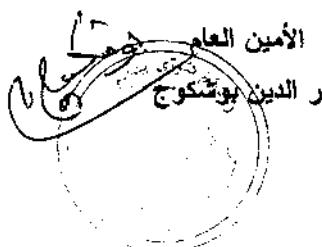
	الاعتماد المطلوب لعام 2002	اسم الحساب	الرمز		
			باب	بند	نوع
اجمالي	جزئي	جزئي			
283800		الباب الأول - نفقات الأفراد العاملين	1		
	231200	نفقات الرواتب		1	
	---	بدل غلاء منطقة		2	
	4900	المخصصات العائلية		3	
	19000	تعويضات		4	
	2500	تعويض تدفئة		1	
	11500	تعويض طبيعة العمل		2	
	2000	تعويضات عن الأعمال الإضافية		3	
	2000	تعويضات للجان الدائمة والمؤقتة		4	
	1000	تعويضات أخرى		5	
	2000	أجور عمال مؤقتين		5	
	1500	الإكراميات والمكافآت		6	
	10000	مكافأة نهاية الخدمة		7	
	15200	المزايا العينية والتقدمة		8	
	10000	بدل نقل وسفر عند التعيين وانتهاء الخدمة والإجازة السنوية		1	
	200	بدل لباس		2	
	5000	صندوق الضمان الصحي		3	



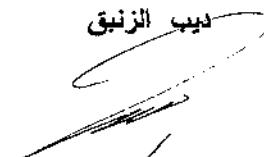
تابع كشف رقم 1

نوع	الرمز	اسم الحساب	الاعتماد المطلوب لعام 2002	
			إجمالي	أجمالي
	2	الباب الثاني - النفقات الإدارية العامة	176000	
	1	النفقات الجارية	161000	
	1	المستلزمات الخدمية		130000
	2	المستلزمات السلعية		25000
	3	مستلزمات الصيانة		6000
	2	النفقات الرأسمالية	15000	
	3	الباب الثالث - نفقات الأنشطة والبرامج	220000	
	1	نفقات الحوار البرلماني	80000	
	2	نفقات الأنشطة البرلمانية	95000	
	3	نفقات الأنشطة غير البرلمانية	25000	
	4	نفقات النشرات البرلمانية	20000	
	4	الباب الرابع - التزامات عربية ودولية	55000	
	1	المساهمة في المنظمات العربية	10000	
	2	المساهمة في المنظمات الدولية	45000	
الإجمالي العام لاعتمادات الدورة المالية موزعة على الشعب حسب			734800	
كشف النسب المرفق رقم 2				

الأمين العام
نور الدين بوشكوح



المدير المالي
دبيب الزنبق



جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في ميزانية عام 2002
مقارنة بنسق توزيع ميزانية عام¹ 2001 بالدولار الأمريكي

(كشf رقم (2)

مساهمة عام 2002		مساهمة عام 2001		البلد	الرقم
المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
23500	3.20	23500	3.49	الأردن	.1
61000	8.30	61000	9.05	الإمارات	.2
23500	3.20	23500	3.49	البحرين	.3
29000	3.94	29000	4.30	تونس	.4
52000	7.08	52000	7.72	الجزائر	.5
3200	0.44	3200	0.47	جيبوتي ²	.6
15000	2.04	15000	2.23	السودان	.7
61000	8.30	61000	--	السعودية	.8
40500	5.50	40500	6.02	سوريا	.9
61000	8.30	61000	9.05	العراق	.10
30000	4.08	30000	4.46	عمان	.11
3200	0.44	3200	0.47	فلسطين	.12
61000	8.30	61000	9.05	قطر	.13
3200	0.44	3200	0.47	جزر القمر	.14
61000	8.30	61000	9.05	الكويت	.15
23500	3.20	23500	3.49	لبنان	.16
61000	8.30	61000	9.05	الجماهيرية العربية الليبية	.17
52000	7.08	52000	7.72	مصر	.18
52000	7.08	52000	7.72	المغرب	.19
3200	0.44	3200	0.47	موريطانيا	.20
15000	2.04	15000	2.23	اليمن	.21
734800	100	734800	100	الإجمالي	



الأمين العام
نور الدين بوشعيب

المدير المالي
دبيب الزينق

¹ يحدد مجلس الاتحاد في كل سنة نسبة مساهمة كل شعبة برلمانية في تغطيات الاتحاد . و إلا فإن النسب المعمول بها تبقى على حالها .
(المادة 56) من النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي .

² متوزع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوتية على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بالاستناد لقرار السادة رؤساء المجالس العربية حلال مجلس الاتحاد 25

**جدول إجمالي
بتوزيع مساهمة الشعبة البرلمانية لجبيوتي
لعام 2002 على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد**

جدول رقم 1-2

الرقم	البلد	المبلغ بالدولار الأمريكي
.1	المملكة الأردنية الهاشمية	125
.2	دولة الإمارات العربية المتحدة	300
.3	دولة البحرين	125
.4	الجمهورية التونسية	150
.5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	250
.6	المملكة العربية السعودية	300
.7	الجمهورية العربية السورية	200
.8	دولة فلسطين	25
.9	عمان	125
.10	دولة قطر	300
.11	دولة الكويت	300
.12	الجمهورية اللبنانية	125
.13	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	300
.14	جمهورية مصر العربية	250
.15	المملكة المغربية	250
.16	الجمهورية اليمنية	75
المجموع		3200

المدير المالي

دبي الزنبق

الأمين العام

نور الدين بوشكوح



**كشف بديون عام 2001 وما قبل
موقوفاً بالدولار الأمريكي في
2001/12/31**

كشف رقم 2-2

الشعب الأعضاء	المبلغ
السودان	66217.33
السعودية ^١	61000.08
العراق	622524.08
جزر القمر	6425.00
الجماهيرية العربية الليبية	59934.40
موريتانيا	9235.00
الإجمالي	825335.81

الأمين العام
نور الدين بوشكوح

المدير العالمي
دبيب السزنق

^١ أعلمتنا الشعبة البرلمانية السعودية خلال شهر كانون الأول/2001 بتسديد مبلغ مساهمتها وسيتم تسجيل التسديد في الحسابات عند ورود إشعار قيد المبلغ في حساب الاتحاد.

**بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
لمشروع موازنة عام - 2002
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2001**

كشف رقم 3

دليل الحساب		الاعتماد خلال عام 2001		الاعتماد المطلوب لعام 2002
رقم	اسم	الملحوظ	المصروف	
11	نفقات الأفراد العاملين	278800.00	226500.93	283800.00
12	النفقات الإدارية العامة	158000.00	129010.86	176000.00
13	نفقات الأنشطة والبرامج	177000.00	152785.31	220000.00
14	التزامات عربية ودولية	60000.00	55000.00	55000.00
الإجمالي		673800.00	563297.10	734800.00

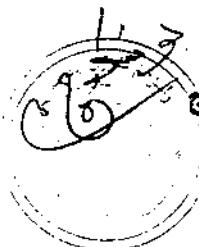
الأمين العام
نور الدين بوشكوح

المدير العالمي
دبيد الزنبق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
 في الباب الأول لمشروع موازنة عام - 2002
 مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2001

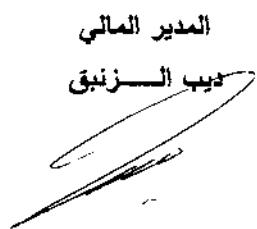
كشف رقم 3-1

رقم	العنوان	الاعتماد خلال عام 2001		الاعتماد المطلوب لعام 2002
		الملايين	المصروف	
111	نفقات الرواتب	226200.00	188204.39	231200.00
112	بدل غلاء منطقة	-----	-----	-----
113	المخصصات العائلية	4900.00	2608.17	4900.00
114	التمويلات	19000.00	10869.91	19000.00
115	أجور عمال مؤقتين	2000.00	---	2000.00
116	الإكراميات والكافيات	1500.00	1500.00	1500.00
117	مكافأة نهاية الخدمة	10000.00	10000.00	10000.00
118	المزايا العينية والنقدية	15200.00	13318.46	15200.00
الإجمالي		278800.00	226500.93	283800.00



الأمين العام

نور الدين بوشكوح



المدير المالي

زياد الزينق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
 في بند التعويضات من الباب الأول لمشروع موازنة عام - 2002
 مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2001

كشف رقم 3-1-١

رقم	دليـل الحسـاب	الاعتمـاد خـلال عـام 2001		الاعتمـاد المطلـوب لـعام 2002
		المـلحوـظ	المـصروف	
1141	تعويض التدفئة	2500.00	2102.61	2500.00
1142	تعويض طبيعة العمل	11500.00	8767.30	11500.00
1143	تعويضات عن الأعمال الإضافية	2000.00	----	2000.00
1144	تعويضات للجان الدائمة والمؤقتة	2000.00	----	2000.00
1145	تعويضات أخرى	1000.00	----	1000.00
الإجمالي		19000.00	10869.91	19000.00

الأمين العام

نور الدين بوشكوح

المدير المالي

دبيب السزنق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
 في الباب الثاني لمشروع موازنة عام 2002
 مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2001

كشف رقم 2-3

رقم	دليـل الحـساب	الاعتمـاد خـلال عـام 2001		الاعتمـاد المطلوب لـعام 2002
		الملحوظ	المصرـوف	
1211	مستلزمات خدمة	118000.00	108294.40	130000.00
1212	مستلزمات سلعية	20000.00	14247.39	25000.00
1213	مستلزمات صيانة	5000.00	2776.22	6000.00
122	نفقات رأسمالية	15000.00	3692.85	15000.00
الإجمـالي		158000.00	129010.86	176000.00



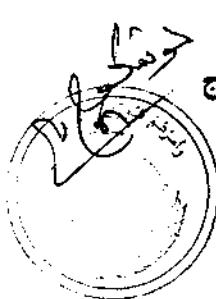
الأمين العام
نور الدين بوشكوح

المدير المالي
دبيب السزنبق

بيان تفصيلي لأجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي في الباب الثالث
لمشروع موازنة عام - 2002
مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2001

كشف رقم 3-3

رقم	دليل الحساب	الاعتماد خلال عام 2001		الاعتماد المطلوب لعام 2002
		المتحفظ	المصروف	
131	نفقات الحوار البرلماني	55000.00	54911.72	80000.00
132	نفقات الأنشطة البرلمانية	77000.00	76181.05	95000.00
133	نفقات الأنشطة غير البرلمانية	25000.00	10201.24	25000.00
134	نفقات النشرات البرلمانية	20000.00	11491.30	20000.00
إجمالي		177000.00	152785.31	220000.00



الأمين العام
نور الدين بوشكوح

المدير المالي
دبيب السزنق

بيان تفصيلي لإجمالي النفقات المقدرة بالدولار الأمريكي
 في الباب الرابع لمشروع موازنة عام 2002
 مقارنة مع الاعتمادات في ميزانية عام 2001

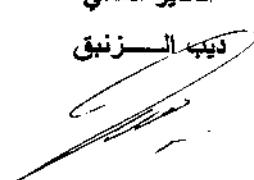
كشف رقم 4-3

رقم	دليل الحساب اسم	الاعتماد خلال عام 2001		الاعتماد المطلوب عام 2002
		المحظوظ	المصروف	
141	المساهمة في المنظمات العربية	10000.00	10000.00	10000.00.
142	المساهمة في المنظمات الدولية	50000.00	45000.00	45000.00
	إجمالي	60000.00	55000.00	55000.00

الأمين العام
 نور الدين بوشكوح



المدير المالي
 نبيه السزنق



الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

الدورة الأربعون لمجلس الاتحاد
الخرطوم 7 / شباط - فبراير / 2002

البند 5-ج / مخ 40

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول:
التقديرات الأولية لمشروع موازنة
الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2003

الند 5-ج / م ج 40

**مذكرة الأمانة العامة للاتحاد
تقديماً للتقديرات الأولية
لمشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2003**

يسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن ترفع إلى مجلس الاتحاد هذه المذكرة التوضيحية المتعلقة بالتقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد لعام 2003 ، انطلاقاً من المبادئ الأساسية التالية :

1. مراعاة أحوال الشعب البرلمانية العربية واعتماد مبلغ مساهمات كل شعبة في ميزانية الاتحاد خلال عام 2002 أساساً لإسهامها في موازنة عام 2003 دون آية زيارة .
2. الالتزام بترشيد الإنفاق إلى الحدود الدنيا دون المساس بالمهام الأساسية المنوطة بالاتحاد والتي ينص عليها ميثاقه .

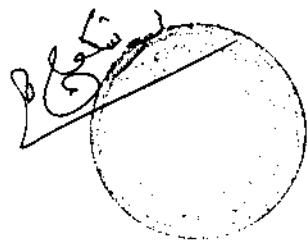
إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وهي ترفع للمجلس الكريم مذكوريها هذه يسرها أن تلتعمس ما يلي :

1. الموافقة المبدئية على الاعتمادات المرصودة في التقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد لعام 2003 وبالبالغة (734800) فقط سبعمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة دولاراً أمريكياً لا غير وفقاً للجدول المرفق رقم (1) .
2. إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المرفق رقم (2) ومطالبة الشعب الأعضاء بدفع مساهماتها في بداية السنة المالية 2003 حتى يتسمى للاتحاد الوفاء بالتزاماته و للأمانة العامة القيام بواجباتها.
3. تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة .
والامر معروض على المجلس .

**التقديرات الأولية لمشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي
لعام 2003 مقدرة بالدولار الأمريكي**

كشف رقم 1

الاعتمد المطلوب لعام 2003	إجمالي	جزئي	جزئي	اسم الحساب	الرمز		
					باب	بند	نوع
293800				الباب الأول - نفقات الأفراد العاملين	1		
	241200			نفقات الرواتب		1	
	----			بدل غلاء منطقة		2	
	4900			المخصصات العائمة		3	
	19000			تعويضات		4	
	2500			تعويض تدفئة		1	
	11500			تعويض طبيعة العمل		2	
	2000			تعويضات عن الأعمال الإضافية		3	
	2000			تعويضات للجان الدائمة والمؤقتة		4	
	1000			تعويضات أخرى		5	
	2000			أجور عمال مؤقتين		5	
	1500			الإكراميات والمكافآت		6	
	10000			مكافأة نهاية الخدمة		7	
	15200			المزايا العينية والنقدية		8	
	10000			بدل نقل وسفر عند التعيين وانتهاء			1
				الخدمة والإجازة السنوية			
	200			بدل لباس			2
	5000			صندوق الضمان الصحي			3



تابع كشف رقم 1

نوع	باب	بند	الرمز	اسم الحساب	الاعتمد المطلوب لعام 2003
			اجمالي	جزئي	جزئي
171000			2	الباب الثاني - النفقات الإدارية العامة	
	161000		1	النفقات الجارية	
		130000	1	المستلزمات الخدمية	
		25000	2	المستلزمات السلعية	
		6000	3	مستلزمات الصيانة	
	10000		2	النفقات الرأسمالية	
215000			3	الباب الثالث-نفقات الأنشطة والبرامج	
	80000		1	نفقات الحوار البرلماني	
	95000		2	نفقات الأنشطة البرلمانية	
	25000		3	نفقات الأنشطة غير البرلمانية	
	15000		4	نفقات النشرات البرلمانية	
55000			4	الباب الرابع - التزامات عربية ودولية	
	10000		1	المساهمة في المنظمات العربية	
	45000		2	المساهمة في المنظمات الدولية	
الاجمالي العام لاعتمادات الدورة المالية موزعة على الشعب حسب					
كشف النسب المرفق رقم 2					

الأمين العام جوشكوج
نور الدين جوشكوج

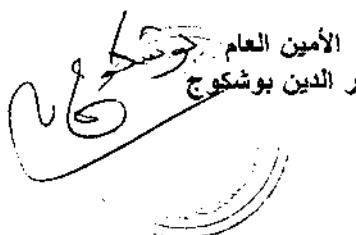
المدير المالي
دبي الزينق

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في ميزانية عام 2003
مقارنة بنسب توزيع ميزانية عام¹ 2002 بالدولار الأمريكي

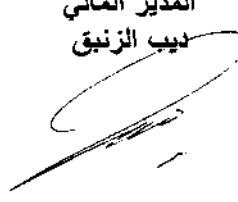
(كشf رقم (2)

الرقم	البلد	مساهمة عام 2002	مساهمة عام 2003	الرقم
		النسبة	المبلغ	النسبة
.1	الأردن	3.20	23500	3.20
.2	الإمارات	8.30	61000	8.30
.3	البحرين	3.20	23500	3.20
.4	تونس	3.94	29000	3.94
.5	الجزائر	7.08	52000	7.08
.6	جيبوتي ²	0.44	3200	0.44
.7	السودان	2.04	15000	2.04
.8	السعودية	8.30	61000	8.30
.9	سوريا	5.50	40500	5.50
.10	العراق	8.30	61000	8.30
.11	عمان	4.08	30000	4.08
.12	فلسطين	0.44	3200	0.44
.13	قطر	8.30	61000	8.30
.14	جزر القمر	0.44	3200	0.44
.15	الكويت	8.30	61000	8.30
.16	لبنان	3.20	23500	3.20
.17	الجماهيرية العربية الليبية	8.30	61000	8.30
.18	مصر	7.08	52000	7.08
.19	المغرب	7.08	52000	7.08
.20	موريطانيا	0.44	3200	0.44
.21	اليمن	2.04	15000	2.04
	الإجمالي	100	734800	100

الأمين العام
نور الدين بوشكوح



المدير المالي
ديب الزنبق



¹ يحدد مجلس الاتحاد في كل سنة نسبة مساهمة كل شعبة برلمانية في نفقات الاتحاد . و إلا فإن النسب المعمول بها تبقى على حالها .
(المادة 56) من النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي .

² متوزع مساهمة الشعبة البرلمانية الجيبوبية على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بالاستاد لقرار السادة رؤساء مجالس العمالقة خلال مجلس الاعماد 25

البند 6 من جدول الأعمال

**مذكرة الأمانة العامة للاتحاد
حول
مشروع جدول أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد**

الدعوة لانعقاده وتعيين مكان الانعقاد
وموعده:

ونتيجة للمشاورات التي أجرتها رئاسة الاتحاد وأمانته العامة مع الأخوة رؤساء الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وبناء على الدعوة التي وجهتها الشعبة السودانية الشقيقة وموافقة الدورة التاسعة والثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد على هذه الدعوة، فقد تم الاتفاق على عقد المؤتمر العاشر للاتحاد في العاصمة السودانية الخرطوم في الفترة من 10-12/2/2002، واقتراح مشروع جدول الأعمال التالي لمناقشته في المؤتمر:

تنص المادة الخامسة من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي على ما يلي:

"يعقد المؤتمر مرة كل سنتين في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ويجوز لأية شعبة برلمانية عربية استضافته بناء على طلب منها وموافقة مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالأغلبية المطلقة".

وتحدد المادة العاشرة من الميثاق اختصاصات مجلس الاتحاد البرلماني العربي، وتشير الفقرة (ب) من هذه المادة على أن من بين هذه الاختصاصات:

بـ وضع جدول أعمال المؤتمر وتوجيهه

مشروع جدول أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد

1. تشكيل مكتب المؤتمر (الرئيس وأمينان السر)
2. إقرار جدول الأعمال.
3. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر التاسع للاتحاد.
(الجزائر - شباط - فبراير 2000)
4. إسهام البرلمانيين العرب في مساندة كفاح الشعب العربي الفلسطيني
وانتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني.
5. البرلمان العربي الموحد - اقتراحات ملموسة حول هيكلية البرلمان الموحد
والخطوات التنفيذية لإنقاذه.
6. دور البرلمانيين العرب في مكافحة الإرهاب.
7. هجرة الأدمعة العربية - وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية
والحد من هجرتها إلى الخارج.
8. المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في مراكش (آذار -
مارس 2002)
 - توحيد المواقف البرلمانية العربية من مشروع إصلاح الاتحاد.
 - البنود الإضافية في جدول أعمال المؤتمر.
9. تقارير عن اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة:
 - أ - اجتماع الوزراء المكلفين بالعلاقات مع المجالس.
 - ب - الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة.
 - ج - لجنة قضايا المرأة.
10. المؤتمر القادم للاتحاد.
11. ما يستجد من أعمال.

ملف العدد

- 2 -

المؤتمر العاشر
للاتحاد البرلماني العربي

محتويات الملف

- * مشروع جدول الأعمال
- * تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته
منذ المؤتمر التاسع
- * مذكرات الأمانة العامة حول بنود جدول الأعمال

للبيهقى من جدول الأعمال

مشروع جدول الأعمال

- 1 - تشكيل مكتب المؤتمر (الرئيس وأمينان للسر) .
- 2 - إقرار جدول الأعمال .
- 3 - تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر التاسع للاتحاد .
الجزائر - شباط - فبراير - (2000)
- 4 - إسهام البرلمانيين العرب في مساندة كفاح الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني
- 5 - البرلمان العربي الموحد - اقتراحات ملمسة حول هيكلية البرلمان الموحد والخطوات التنفيذية لإنقاذه .
- 6 - دور البرلمانيين العرب في مكافحة الإرهاب .
- 7 - هجرة الأدمغة العربية - وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج .
- 8 - المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في مراكش (آذار - مارس - 2002) .
 - توحيد المواقف البرلمانية العربية من مشروع إصلاح الاتحاد .
 - البنود الإضافية في جدول أعمال المؤتمر .
- 9 - تقارير عن اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة :
 - أ - اجتماع الوزراء المكلفين بالعلاقات مع المجالس .
 - ب - الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة .
 - ج - لجنة قضايا المرأة .
- 10 - المؤتمر القادم للاتحاد .
- 11 - ما يستجد من أعمال .

البند 3 / مؤ 10

**تقرير الأمين العام
عن أوضاع الاتحاد وأنشطة الأمانة العامة
خلال الفترة من شباط/فبراير/2000 حتى شباط 2002**

أولاً - المستجدات في أوضاع الشعب الأعضاء

خلال العامين الماضيين جرت تطورات ومستجدات مختلفة في أوضاع بعض الشعب الأعضاء في الاتحاد اشتغلت على حل بعض البرلمانات وإجراء انتخابات جديدة في بعض البلدان الشقيقة ، وتعيينات في قيادات بعض الشعب أو تجديد الثقة في قيادات قائمة . وفيما يلي رصد موجز لهذه التطورات:

الأردن:

في أواسط حزيران - يونيو - 2001 أصدر صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ، عاهل المملكة الأردنية الشقيقة ، إرادة ملكية سامية بحل مجلس النواب الأردني الثالث عشر اعتباراً من تاريخ 16 / 6 / 2001.

و خلال شهر تموز - يوليو - 2001 أقرت الحكومة الأردنية مشروع قانون الانتخابات الجديد الذي ستجري بموجبه الانتخابات البرلمانية الجديدة في العام المقبل . و أبرز ما في القانون الجديد زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى 104 أعضاء بدلاً من 80 عضواً.

السيد الرئيس ، الأخوة أعضاء المجلس ، قبل عامين و تحديداً في شباط - فبراير - من العام 2000 شهدت مدينة الجزائر تظاهرة برلمانية عربية كبيرة تمثلت بانعقاد كل من الدورة الخامسة والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر التاسع للاتحاد . وقد ناقش كل من مجلس الاتحاد ومؤتمره قضايا بالغة الأهمية بالنسبة للوضع العربي ، سياسياً واقتصادياً ، وكذلك بالنسبة لأوضاع الاتحاد البرلماني العربي وأنشطته في ستى المجالات . وشكلت قرارات كل من الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس الاتحاد والمؤتمر التاسع الأساس الذي انطلقت منه أنشطة الأمانة العامة للاتحاد خلال العامين الماضيين .

ويسرني أن أعرض عليكم فيما يلي تقريراً وافياً عن مختلف أوجه النشاط الذي قامت به الأمانة العامة للاتحاد تنفيذاً لقرارات مجلس الاتحاد ومؤتمره .

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، عاهل المملكة قراراً بزيادة أعضاء مجلس الشورى السعودي من تسعين عضواً إلى مائة وعشرين عضواً ، و تم تعيين 75 عضواً جديداً في التشكيلة الأخيرة للمجلس .

وبمناسبة انتهاء الدورة الثانية و بدء الدورة الثالثة للمجلس أصدر جلالة الملك فهد قراراً بتمديد فترة رئاسة الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير لمجلس الشورى و فترة تولى الأخ حمود البدر لمنصب الأمين العام للمجلس لمدة أربع سنوات جديدة ، و عين سعادة الأخ بكرى بن صالح شطا نائباً لرئيس المجلس .

و من التطورات الأخرى البارزة في المملكة الشقيقة أن مجلس الشورى السعودي قد تقدم بطلب انتساب إلى عضوية الاتحاد البرلماني العربي و قبل هذا الطلب بقرار إجماعي من الدورة التاسعة والثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد التي عقدت في صنعاء في تموز - يوليو - 2001 و بذلك يكون عقد العضوية قد اكتمل تماماً في الاتحاد و أصبحت جميع البرلمانات و المجالس العربية أعضاء في اتحادنا .

السودان:

خلال النصف الأول من كانون الأول - ديسمبر 2000 - جرت في السودان الشقيق انتخابات برلمانية جديدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الجديد البالغ عددهم 350 . عضواً وقد جرت الانتخابات على أساس التعديلية الحزبية التي يراعي فيها أيضاً التمثيل الفنوي للسكان . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الوطني الجديد تم بالإجماع انتخاب سعادة السيد أحمد إبراهيم الطاهر رئيساً للمجلس ، كما تم انتخاب نائبين للرئيس .

سوريا:

جدد مجلس الشعب السوري انتخاب الأستاذ عبد القادر قدوره ، رئيساً للمجلس في الجلسة

و في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر - 2001 أصدر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مرسوماً بتشكيل مجلس الأعيان الجديد الذي يضم أربعين عضواً برئاسة سعادة زيد الرفاعي ، رئيس الوزراء الأسبق .

و تعكس تركيبة المجلس الجديد أطياف المجتمع الأردني من فعاليات سياسية و اقتصادية و جغرافية و أقليات إثنية . كما تمثل النساء في المجلس بثلاث عضوات .

الإمارات العربية المتحدة:

في بداية عام 2000 تم في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة صدور مرسوم أميري بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي الجديد . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس في أواخر كانون الثاني - يناير 2000 - انتخب المجلس سعادة الأخ محمد خليفة بن حبتور ، رئيساً للمجلس ، كما انتخب أعضاء مكتب المجلس .

البحرين:

في أواخر أيلول - سبتمبر - من العام الماضي صدر في المنامة الأمر السامي رقم 29 القاضي بتعيين الأعضاء الجدد في مجلس الشورى لدولة البحرين الشقيقة . كذلك صدر الأمر السامي رقم / 30 / بتعيين سعادة الأخ إبراهيم محمد حسن حميدان رئيساً للمجلس . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد تم انتخاب نائبي رئيس المجلس

تونس:

في الجلسة التي عقدها مجلس النواب التونسي في أواسط تشرين أول - أكتوبر - من العام الماضي تمت إعادة انتخاب سعادة فؤاد الميزع ، رئيساً ، لمجلس النواب . كما تم في الجلسة نفسها تجديدثقة بأعضاء مكتب المجلس الآخرين و انتخاب أعضاء اللجان الفارقة السبع في المجلس .

السعودية:

في المملكة العربية السعودية الشقيقة أصدر

جرت في لبنان الشقيق انتخابات جديدة ،لاختيار أعضاء المجلس الجديد البالغ عددهم 128 نائباً. وقد جرت الانتخابات على مرحلتين وأدت إلى تغيير 47 نائباً من النواب القدامى . وفي الجلسة الأولى التي عقدها مجلس النواب تم انتخاب دولة السيد نبيه بري رئيساً للمجلس ، كما تم انتخاب نائب الرئيس وأعضاء مكتب المجلس.

مصر:

في الفترة ما بين الثامن عشر من تشرين الأول - أكتوبر والخامس عشر من تشرين الثاني - نوفمبر 2000 شهدت مصر الشقيقة ، وعلى ثلاث مراحل ، انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب الجديد البالغ عددهم 464 نائباً ، من بينهم عشرة نواب يعينهم رئيس الجمهورية . وقد شارك في عملية الانتخاب 24,6 مليون ناخب . وضم المجلس الجديد ممثلي خمسة أحزاب هي : الوطني ، الوفد ، التجمع ، الناصري ، الأحرار ، بالإضافة إلى ممثلي عن المستقلين . وبلغ عدد النساء المتنبهات سبع نساء . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد في أواسط كانون الأول - ديسمبر 2000 أعيد انتخاب سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيساً للمجلس ، كما تم في الجلسة ذاتها انتخاب وكيل المجلس وحدّد المجلس انتخاب الدكتور سرور وكيل المجلس مرة ثانية في تشرين الثاني / نوفمبر 2001.

وفي أواسط أيار - مايو - 2001 جرت في مصر الشقيقة انتخابات برلمانية لتجديد نصف أعضاء مجلس الشورى المصري . وقد جرت الانتخابات على ثلاثة مراحل لاختيار 88 عضواً يمثلون نصف النواب المنتخبين ، فيما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين 44 عضواً عقب الانتخابات يمثلون نصف الأعضاء المعينين.

التي عقدها خلال شهر كانون أول - ديسمبر - الماضي . كذلك تم في نفس الجلسة تجديد انتخاب نائب رئيس مجلس وأعضاء مكتب المجلس.

العراق:

في أوائل نيسان من العام 2000 جرت في العراق الشقيق انتخابات جديدة لاختيار أعضاء الدورة الخامسة للمجلس الوطني العراقي . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد تم انتخاب هيئة رئاسة المجلس الوطنية برئاسة سعادة الدكتور سعدون حمادي الذي أعيد انتخابه رئيساً للمجلس الوطني الجديد.

عمان:

في الرابع عشر من أيلول - سبتمبر 2000 - جرت في سلطنة عمان الشقيقة للمرة الأولى انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشورى العماني الجديد البالغ عددهم 83 عضواً . وقد شارك في عملية الانتخاب 175 / ألف ناخب يمثلون 59 ولاية إدارية . وبلغ عدد المرشحين 597 مرشحاً بينهم 23 امرأة . وقد تمكنت سيدتان من الفوز بمقعدين في مجلس الشورى الجديد . وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد تم انتخاب سعادة عبد الله بن علي القببي رئيساً لمجلس الشورى الجديد.

قطر:

في التاسع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2001 افتتح صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني دور الانعقاد العادي الثالثين لمجلس الشورى القطري . وقام المجلس بعد ذلك بإعادة انتخاب سعادة الأخ محمد بن مبارك الخليفي رئيساً لمجلس الشورى، وانتخاب نائب الرئيس ومراقبى المجلس.

لبنان:

في أواخر آب - أغسطس عام 2000

الاتحاد، بتنظيم انعقاد الدورة السادسة والثلاثين الاستثنائية لمجلس الاتحاد في الثلاثين من شهر آب - أغسطس 2000 في مدينة نيويورك ، حيث كان أغلبية رؤساء الشعب الأعضاء يحضرون اجتماع رؤساء البرلمانات الوطنية الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد تضمن جدول أعمال الدورة بنداً واحداً هو:

"القدس الشريف وضرورة استهاضن الأمة العربية والإسلامية وتعنته قراراتها وطاقتها واتخاذ موقف عربي موحد يحمي عروبتها ويدرأ الأخطار المحدقة بتاريخها وقدسيتها وهويتها الدينية. "

وشارك في أعمال الدورة ممثلو ست عشرة شعبة برلمانية عربية ، إلى جانب مراقبين يمثلون جامعة الدول العربية ، ومجلس الشورى السعودي ومنظمة المؤتمر الإسلامي واتحاد برلمانات الدول الإسلامية.

واتخذت الدورة قراراً أكد أن قضية القدس هي قلب القضية الفلسطينية ، وأنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط دون عودة السيادة العربية ، الفلسطينية إلى القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية . كذلك دعا القرار إلى تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لتعزيز صمود المدينة المقدسة ضد سياسات التجويع والإفراغ والحصار والضم الهادفة إلى تهويدها . ودعا القرار المجتمع الدولي ، وخاصة الولايات المتحدة ، إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالمدينة المقدسة ، وإلى الضغط على إسرائيل لتوقف عن القيام بأية إجراءات تنتهك الوضع القانوني والديمغرافي للمدينة المقدسة.

2 - الدورة السابعة والثلاثون الاستثنائية لمجلس الاتحاد:

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى وفي ضوء الظروف الخطيرة والأحداث الدامية التي أخذ

المغرب:

أعاد مجلس النواب المغربي انتخاب سعادة السيد عبد الواحد الراضي رئيساً لمجلس النواب.

وأجرت في المغرب مؤخراً انتخابات لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين . وعقد المجلس بعد الانتخابات جلسة تم فيها انتخاب الأستاذ مصطفى عاكاشة رئيساً لمجلس المستشارين .

موريتانيا:

شهدت موريتانيا يومي 19 و 26 تشرين الأول - أكتوبر - 2001 انتخابات برلمانية جديدة للجمعية الوطنية الموريتانية التي تتألف من 81 عضواً . وفي الجلسة الأولى التي عقدتها الجمعية الوطنية الجديدة في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني / 2001 تم انتخاب سعادة السيد الرشيد ولد صالح ، رئيساً للجمعية الوطنية . كما انتخبت الجمعية الوطنية نواب الرئيس الخمسة و باقي أعضاء مكتب الجمعية.

ثانياً - اجتماعات مجلس الاتحاد

للبرلمان العربي

تكلفت خلال العامين الماضيين اجتماعات مجلس الاتحاد بالارتباط مع التطورات الخطيرة التي عصفت بالمنطقة و التي نجمت أساساً عن السياسة العدوانية الإسرائيلية.

1 - الدورة السادسة والثلاثون

الاستثنائية لمجلس الاتحاد:

منذ بداية الصيف الماضي اتخذت التحركات الإسرائيلية الرامية إلى ضم مدينة القدس الشريف إلى الكيان الصهيوني طابعاً هجومياً . وقد تبّه الاتحاد البرلماني العربي إلى خطورة هذه التحركات وقرر عقد دورة استثنائية لمجلس الاتحاد لاتخاذ الموقف المناسب . وفعلاً قامت الأمانة العامة ، بتوجيهه من السيد رئيس

ودان القرار المواقف الأمريكية المتحيزة لإسرائيل ، لاسيما قرار الكونغرس الأمريكي الذي حمل الشعب الفلسطيني ، وهو ضحية العدوان ، مسؤولية ما يجري في الأرضي الفلسطينية المحتلة.

ودعا القرار إلى استغفار وحشد جميع الإمكانيات العربية والإسلامية الصديقة لمواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة ، و أوضح أن الحلقة الأساسية في نصرة الشعب الفلسطيني هي تعزيز التضامن العربي والارتفاع به إلى مستوى التحديات والأخطار الداهمة.

3 - الدورة الثامنة و الثلاثون العادية لمجلس الاتحاد:

عقد مجلس الاتحاد البرلماني العربي دورته الثامنة و الثلاثين العادية في أبو ظبي يومي الخامس والعشرين السادس والعشرين من شباط - فبراير - 2001 ، و تحت الرعاية السامية لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

شاركت في أعمال الدورة وفود تمثل تسع عشرة شعبة برلمانية عربية ، بالإضافة إلى وفود ملحوظة تمثل مجلس الشورى السعودي و جامعة الدول العربية ، و مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ، و مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، و اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و الاتحاد البرلماني الإفريقي و برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

و ناقشت الدورة جدول أعمال واسع و اتخذت قرارات باللغة الأهمية أبرزها القرارات المتعلقة ب : التضامن العربي و فلسطين و الانقاضة المجيدة للشعب العربي الفلسطيني ، و لبنان و التضامن مع سوريا ، و العراق

يعيش في كنفها الشعب العربي الفلسطيني الشقيق تحت وطأة المجازر الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني ، و انطلاقاً من الاقتراحات التي وردت إلى رئاسة الاتحاد البرلماني العربي للتضامن مع أهلنا في الأرضي المحتلة ، وفضح الطبيعة العدوانية المعادية للسلام لحكومة إسرائيلية ، وبعد المشاورات التي أجرتها رئاسة الاتحاد ، فقد تم الاتفاق على عقد دورة طارئة جديدة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي (الدورة 37 الطارئة) التي حملت اسم " انقاضة الأقصى - دورة الشهيد محمد الدرة " . وقد انعقدت الدورة في مدينة جاكرتا الإندونيسية بمناسبة تواجد وفود أغلبية الشعب العربي المشاركة في المؤتمر 104 للاتحاد البرلماني الدولي . وشارك في الدورة أيضاً ممثلو ست عشرة شعبة برلمانية عربية إلى جانب ممثلي عن جامعة الدول العربية واتحاد برلمانات الدول الإسلامية ومجلس الشورى السعودي . وقد اتخذت الدورة قراراً هاماً أكد أن قضية فلسطين و القدس في موقع القلب منها ، هي القضية المصيرية الرئيسية للأمة العربية.

و أكد القرار أيضاً حرص ممثلي الأمة العربية على إقامة سلام عادل و شامل في الشرق الأوسط ، مع التمسك الكامل بالشرعية الدولية والدعوة إلى تنفيذ القرارات المختلفة الصادرة عن مؤسساتها الرئيسية : مجلس الأمن الدولي و الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كذلك أكد القرار رفض جميع الإجراءات التي قام بها المحتل الإسرائيلي لفرض الأمر الواقع على فلسطين و القدس ، ووضع جميع دول العالم أمام مسؤولياتها بدعوتها إلى تأكيد مصداقيتها من خلال العمل على تفعيل التزاماتها بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة ، ومن ضمنها القدس.

و صدر عن الدورة بيان ختامي أكد فيه الاتحاد دعمه الكامل و مساندته المطلقة لانتفاضة الأقصى المباركة ، و إدانته و استكارة الشديدين للمجازر الوحشية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي . و دان موقف الأمريكي المساند لإسرائيل و عبر عن استغرابه من الصمت الدولي عن جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

و أكد الاتحاد في بيان الدورة ضرورة القيام بتحرك دولي سريع لتوفير الحماية الدولية للشعب الشقيق ، ووضع مقررات قمة القاهرة و عمان و قرارات قمة الدوحة موضع التنفيذ ، و العمل على توفير جميع أشكال المساندة و مقومات الصمود المادية و المعنوية لانتفاضة الأقصى المجيدة حتى تتکل بالنصر .

ثالثاً - أنشطة الاتحاد على الصعيد الداخلي

1 - انتقال الرئاسة إلى الشعبة الجزائرية:

اتخذت الدورة الخامسة والثلاثون العادلة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقدة في الجزائر بتاريخ 2000/2/19 قراراً بالتوافق العام ينص على ما يلي:

”تحقيقاً للصالح العربي المشترك ، تتولى الشعبة البرلمانية الجزائرية ، برئاسة الأستاذ عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الاتحاد البرلماني العربي لمدة سنتين عقب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يوم 21 شباط - فبراير 2000 – على أن تكون الرئاسة بعد ذلك وفق الترتيب الهجائي لأسماء الشعب البرلمانية الأعضاء.“.

وتفيداً لهذا القرار وجه الأمين العام للاتحاد تميمياً إلى جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد ، وإلى جميع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد ، يبلغهم فيها بانتقال رئاسة الاتحاد إلى الشعبة الجزائرية

و الكويت و مساندة الجماهير العربية الليبية ، و الجزر الإماراوية الثلاث المحطة و السودان ، و السوق العربية المشتركة ، و تنسيق التشريع و توحيده في الوطن العربي ، بالإضافة إلى القرارات المعتمدة حول خطة العمل و ميزانية الاتحاد العام 2001 ... وغيرها.

و قد شكلت هذه القرارات إلى جانب قرارات الدورات السابقة (35 ، 36 ، 37) و قرارات المؤتمر التاسع للاتحاد أساس نشاط الاتحاد والأمانة العامة خلال الفترة المنصرمة .

4 - الدورة التاسعة و الثلاثون الطارئة

لمجلس الاتحاد:

في تموز / يوليو / من العام الماضي 2001 دخلت انتفاضة الأهل في فلسطين المحطة شهراً العاشر ، و هي أكثر تصميماً على تحقيق النصر . و كان واضحاً في تلك الفترة أن حكومة Sharon قد أخذت تصعد من عملياتها الإجرامية ضد الشعب العربي الفلسطيني ، و تحولت تلك العمليات إلى حرب شاملة ضد الشعب الشقيق . و تجاوزت العدوانية الصهيونية كل الحدود ، مع مواصلتها على تكريس الاحتلال للأراضي الفلسطينية و تكثيف عمليات الاستيطان ، و التهديد بمزيد من التصعيد و بتوسيع رقعة العمليات إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحظلة في مغامرة عدوانية تستهدف سوريا و لبنان بشكل خاص.

و لدى قراءتها لهذه التطورات و ما يمكن أن تتطوّر عليه من مضاعفات خطيرة رأت رئاسة الاتحاد ، و بعد التشاور مع الأخوة رؤساء الشعب الأعضاء ، أن الأمر يتطلب عقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد لدراسة هذه التطورات و الاحتمالات التي يمكن أن تتمحّض عنها . و جرى تنظيم الدورة التاسعة و الثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد في صنعاء بدعوة من مجلس النواب اليمني الشقيق .

علاقة متطورة مع جميع الشعب الأعضاء . ويمكن القول أن العلاقة بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة قد تميزت خلال الفترة المنصرمة أيضاً بالحيوية ، والشفافية والثقة المتبادلة . وقد برز ذلك خصوصاً من خلال الأمور التالية :

- زودت معظم الشعب الأعضاء الأمانة العامة للاتحاد بأخبارها وبالتطورات التي جرت فيها ، وكذلك بتقارير عن بعض أنشطتها.
- كذلك تافت الأمانة العامة من بعض الشعب الأعضاء البيانات التي أصدرتها هذه الشعب حول مواقفها من بعض الأحداث التي جرت على الصعيدين القومي والدولي . وقامت الأمانة العامة بعمم هذه البيانات على جميع الشعب الأعضاء ، كما قامت بنشرها في مجلة الاتحاد الدورية.
- أقيمت صلة حية و مباشرة بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد من خلال الزيارات التي قام بها الأمين العام للاتحاد إلى عدد من الشعب الأعضاء : الأردن - السعودية - الإمارات العربية - العراق - عمان - لبنان - مصر والمغرب فضلاً عن العلاقة الوطيدة مع الشعبة البرلمانية السورية ، شعبة المقر . كما شارك الأمين العام في الاجتماع الأخير للأمناء العامين لمجالس الشورى والوطني والأمة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط في العام الماضي.
- وزودت الأمانة العامة للاتحاد جميع الشعب الأعضاء بتقارير مفصلة عن جميع الأنشطة التي تضمنت عرضاً لواقع تلك الأنشطة وتقديماً لنتائجها واقتراحات حول تحسين عمل الاتحاد.

وقد أسهم ذلك كله في تعزيز العلاقات بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد وإرサتها على أساس من الصراحة والثقة المتبادلة . وقد أعربت عدد من الشعب

بشخص رئيسها سعادة عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري . وقد باشر السيد بن صالح مهام منصبه كرئيس للاتحاد البرلماني العربي مباشرة بعد انتهاء جلسة افتتاح المؤتمر التاسع للاتحاد.

2 - العلاقة مع رئاسة الاتحاد:

حرصت الأمانة العامة على إقامة أوائق العلاقات مع رئاسة الاتحاد على جميع الأصعدة . ويمكن القول أن العلاقة بين رئاسة الاتحاد وأمانة العامة خلال العامين الماضيين قد تميزت بالحيوية والشفافية والتفاعل . ويتبين ذلك خصوصاً من خلال :

- المشاركة الشخصية للسيد رئيس الاتحاد في مختلف أنشطة الاتحاد : رئاسة الدورات 36 و 37 و 39 الطارئة لمجلس الاتحاد حول القدس ، وانتفاضة الأقصى ، و الدورة 38 العادية لمجلس الاتحاد.
- رئاسة وفود الجانب العربي في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ، ورئاسة الوفد البرلماني العربي إلى عدد من البلدان الأوروبية لحشد التأييد الدولي للقضية الفلسطينية.
- اتخاذ المبادرات لتأكيد دور الاتحاد وليراز مواقفه إزاء الأحداث التي مرت على الوطن العربي خلال العام الماضي.
- الحرص من جانب الأمانة العامة على إطلاع رئاسة الاتحاد أول بأول على جميع ما يردها من أخبار وموافق وبيانات حول ما يتعلق بأنشطة الاتحاد العربية والدولية والداخلية.

- وقد أسهم هذا التعاون في تعزيز الثقة المتبادلة ، وأدى إلى قيام الاتحاد بالمهام الموكلة إليه على نحو أكثر فاعلية وانقاذاً.

3 - العلاقة بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد:

حرصت الأمانة العامة للاتحاد على إقامة

أصدرت الأمانة العامة للاتحاد طبعة جديدة من ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي تتضمن التعديلات التي أقرها المؤتمر التاسع . كذلك أصدرت الأمانة العامة في كراس واحد أنظمة الاتحاد الأخرى : نظام العاملين الأساسي والنظام المالي للاتحاد . وسوف توزع نسخ من هذه الأنظمة على الشعب الأعضاء للإطلاع .

ومن التطورات الهامة على الصعيد الإعلامي إحداث موقع للاتحاد على شبكة الانترنت يتضمن تعريفاً بالاتحاد ومعطيات عن جميع أنشطته الراهنة وارشيفاً عن أنشطته السابقة منذ التأسيس .

وبهذا الصدد لود أن شير إلى ملاحظتين هامتين:

1. نظراً للتزايد نشاط الاتحاد في ميدان النشر والإعلام ، فقد لاحظت ميزانية الاتحاد لعام 2001 زيادة في الاعتماد المخصص لهذا البند .
2. بالرغم من تحسين مستوى مشاركة الشعب الأعضاء في تزويد مجلة الاتحاد بالمولد، فإن هذه المشاركة بقيت دون المستوى المطلوب . ولتنبي أوجه إلى جميع الأخوة البرلمانيين العرب نداء حاراً لإيلاء هذه المسألة ما يستحق من اهتمام . "لبرلمان العربي" هي مجلتهم ومنبر لآرائهم ومطارحاتهم ، وكلما ازدادت إسهاماتهم فيها كلما كانت الاستفادة منها أكبر وأشمل .

5 - نشاط لجنة شؤون المرأة في الاتحاد:

من بين القرارات الهامة التي اتخذها المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي إجراء تعديل في النظام الداخلي يقضي بإحداث لجنة شؤون المرأة في الاتحاد ، تعنى بقضايا المرأة العربية والعمل بجميع الإمكانيات المتوفرة لرفع مكانتها وتفعيل دورها .

وقد حرصت الأمانة العامة للاتحاد على إعطاء هذا القرار الأهمية التي يستحقها من الناحية التنفيذية ، فقامت بما يلي :

- نظمت جماعات تسييرية للبرلمانيات العربيات اللواتي شاركن في المؤتمر الثالث بعد

الأعضاء في رسائل موجهة إلى الأمانة العامة عن ارتياحها للعلاقات القائمة وتقديرها الإيجابي لنشاط الأمانة العامة في هذا المجال.

4 - الإعلام والنشر:

ان نشاط الأمانة العامة في هذا الميدان مليءاً لمتطلبات أنشطة الاتحاد في مختلف المجالات:

- أصدرت الأمانة العامة للاتحاد ثمانية أعداد من المجلة الدورية "البرلمان العربي" هي الأعداد من 75 - 82 . وقد خصص العدد 75 لنتائج الدورة 35 والمؤتمر التاسع لاتحاد . ونشر فيه البيان الخاتمي والقرارات الصادرة والنصوص الكاملة لكلمات السادة رؤساء البرلمانات والوفود التي ألقيت في المجتمعات الجزائر .

- وتتضمن العدد 76 ملفاً خاصاً عن رحيل القائد العربي الكبير المغفور له الرئيس حافظ الأسد ، الرئيس السابق للجمهورية العربية السورية ، وتنصيب السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد ، رئيساً لسوريا الشقيقة . كذلك تضمن العدد تنظيفية واسعة للمؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط مع وثيقته الخاتمية وللمؤتمر البرلماني الدولي 103 في عمان إلى جانب دراسات حول قضايا برلمانية .

وكرس العدد 77 أساساً لدعم اتفاقية الأقصى المباركة ونشاط الاتحاد والشعب الأعضاء في هذا المجال و تضمن العدد 78 وثائق الدورة 38 لمجلس الاتحاد . و تضمنت الأعداد 79 ، 80 ، 81 ، تغطية شاملة لموافقات الاتحاد و المجالس الشقيقة من دعم الاتفاقيات الbasilea لأهلنا في الأرض المحتلة . أما العدد 82 ، و هو العدد الذي وزع عليكم في هذه الدورة فهو يتضمن الوثائق الكاملة للدورة الأربعين لمجلس الاتحاد ووثائق المؤتمر العاشر الذي افتتحت أعماله صباح هذا اليوم .

- وعلى صعيد النشر والإعلام أيضاً

- دورته التي انعقدت في الجزائر.
- بلغت نسبة مساهمات الشعب الأعضاء في ميزانية عام 2000 بما مقداره (78,61٪) وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية : الأردن - الإمارات العربية - البحرين - تونس - الجزائر - سوريا - عمان - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن.
 - لم تقم الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة لعام 2000 بالتسديد وهي : السودان - العراق - الجماهيرية العظمى - موريتانيا.
 - أصدر السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي قراراً يقضي بتنازله عن مخصصاته الرئيسية لعام 2000 لصالح استكمال تأثيث مقر الاتحاد . وقد تم شراء الموجودات المبنية في القائمة التفصيلية المرفقة مع الوثائق المالية.
 - أصدر السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي قراراً يقضي بزيادة الرواتب الشهرية المقطوعة بنسبة (10٪) عشرة بالمائة من الراتب المقطوع لعام 2000 لجميع العاملين في جهاز الأمانة العامة للاتحاد باستثناء الأمين العام للاتحاد ، وذلك بدءاً من راتب شهر كانون الأول 2000 . علماً أن هذا القرار اتخذه سيادة رئيس الاتحاد البرلماني العربي تماشياً وتواافقاً مع القرارات التي اتخذتها السلطات العليا في سوريا بهذا الشأن.
 - تم تحويل مخصصات اتحاد البرلمانيات الإفريقية وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية المحددة في ميزانية عام 2000.
- فيما يتعلق بميزانية عام 2001:
- من خلال الوثائق المالية التي تقدمت بها الأمانة العامة إلى مجلس الاتحاد تتضح الأمور التالية:
- المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في عمان في أيار - مايو من العام 2000 . وقد حضر الاجتماع التنسيقي سعادة رئيس الاتحاد وألقى كلمة أكد فيها أهمية الدور الذي تتضطلع به المرأة ، والمرأة البرلمانية على وجه الخصوص ، في مختلف مناحي الحياة . واتخذ الاجتماع عدة قرارات لتحسين مشاركة البرلمانيات العربيات في اجتماع النساء البرلمانيات داخل الاتحاد البرلماني الدولي وتنسيق مواقفهن حول مختلف القضايا.
- * وفي الفاتح من شباط - فبراير 2001 نظم الاتحاد البرلماني العربي بدمشق ، بالتعاون مع مجلس الشعب السوري الشقيق ، تظاهرة برلمانية نسائية عربية تضمنت احتفالاً بيوم المرأة العربية وندوة برلمانية حول " دور المرأة العربية في القضايا العربية المصيرية ". وقد شاركت في أعمال الندوة وفود تمثل البرلمانيات العربيات في جميع البرلمانات العربية التي تضم النساء في عضويتها . وصدر عن الندوة بيان ختامي هام أكدت فيه البرلمانيات العربيات تضامنن مع الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين المحطة ، كما تضمن البيان العديد من الاقتراحات الهامة المتعلقة بتحسين مكانة المرأة وتفعيل دورها في مختلف جوانب الحياة في مجتمعاتنا.
- ## 6 - الوضع المالي للاتحاد:
- من خلال الوثائق التي تقدمت بها الأمانة العامة إلى دورة مجلس الاتحاد 38 تتضح الأمور التالية:
- فيما يتعلق بميزانية عام 2000:
- حددت مساهمة الشعبة البرلمانية العمانية بمقدار (30000) دولار أمريكي أضيفت إلى الإجمالي العام لميزانية الاتحاد لعام 2000 وتم توزيعه بالتناسب على أبواب الميزانية استناداً إلى قرار مجلس الاتحاد في

وبتوجيهات من رئاسة الاتحاد ، تابعت الأمانة العامة مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد من خلال التسويق الكامل مع سعادة الأخ رئيس مجلس الشعب السوري الشقيق الذي يمدنا بدعمه الشفاف وتعاونه المنمر والمتوصل.

وتابعت الأمانة العامة الاتصالات مع مركز الدراسات والأبحاث العربية "استشاريون في العمارة والتنظيم العمراني" لإعادة رسم مخططات مشروع بناء المقر الدائم للاتحاد في ضوء الملاحظات التي قدمت من قبل السادة رؤساء البرلمانات العربية خلال انعقاد الدورة 34 لمجلس الاتحاد بدمشق بعد الاطلاع على مخطط المشروع.

ونظراً لعدم إتمام هذه المهمة من قبل المركز المذكور فقد لجأت الأمانة العامة بالتنسيق مع رئيس مجلس الشعب إلى التحكيم لفك الارتباط مع المركز المذكور واتخاذ أسلوب استدراج مسابقات المخططات والدراسات المعمارية لهذا المشروع الهام.

رابعاً - نشطة الاتحاد على الصعيد العربي

1 - نشاط الاتحاد في مجال تعزيز التضامن العربي:
يشكل العمل من أجل تعزيز التضامن العربي وتوحيد مواقف البرلمانيين العرب حول مختلف القضايا والأحداث القومية والدولية أحد أهم محاور النشاط الذي يقوم به الاتحاد البرلماني العربي.

ويمكن القول أن الفترة المنصرمة ما بين مؤتمري الاتحاد التاسع والعشر كانت من أغنى الفترات نشاطاً في مجال تعزيز التضامن العربي بالنسبة للاتحاد . وكانت محاور النشاط التضامني ترتبط خصوصاً بالقضية الفلسطينية والدفاع عن مدينة القدس الشريف وانتفاضة الأقصى البطولية ، والوضع في لبنان وغيرها من القضايا . ويسرني أن أقدم إلى الآخوة

- بلغت المساهمات المسددة من الشعب البرلمانية الأعضاء في ميزانية الاتحاد عن عام 2001 مبلغاً قدره 606100 دولاراً أمريكياً ، أي ما نسبته (82,50 %) وقد وردت هذه التسديدات من الشعب العربية التالية:

- الأردن - الإمارات العربية المتحدة - البحرين - تونس - الجزائر - السودان - سوريا - عمان - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - الجماهيرية العربية الليبية - المغرب - اليمن .

- انضمت الشعبة البرلمانية السعودية إلى الاتحاد البرلماني العربي بموجب القرار رقم 2 / مج 39 (صنعاء 11 - 12 / 7 / 2001) وقد أعلمنا الشعبة البرلمانية السعودية خلال شهر كانون الأول 2001 بتسديد مساهمتها البالغة 61000 دولاراً أمريكياً و تسجيل التسديد في الحسابات عند ورود إشعار قيد المبلغ في حساب الاتحاد .

- سددت بعض الشعب البرلمانية المدينة بديون السنوات السابقة للعام 2001 جزءاً من ديونها وهي : السودان - الجماهيرية العربية الليبية ، وقد بلغت إجمالي التسديدات ما مقداره (320 186) دولاراً أمريكياً أي ما نسبته (21 %) من إجمالي من ديون الشعب البرلمانية أما الشعب البرلمانية التي لم تسدده فهي : العراق - جزر القمر - موريشيا .

- تم تحويل مخصصات اتحاد البرلمانات الإفريقية و الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي و جمعية الأمانة العامين للبرلمانات العربية المحددة في ميزانية عام 2001 .

وللمزيد من التفصيلات حول الوضع المالي للاتحاد بشقيه (الإيرادات والنفقات) يمكن الرجوع إلى الوثائق والمذكرات التي قدمتها الأمانة العامة للاتحاد حول هذا الموضوع

7 - بناء المقر الجديد للاتحاد:
تفيداً لقرارات مجالس الاتحاد ومؤتمراته

- ونظم مع الاتحاد البرلماني الإفريقي في عمان ندوة برلمانية إفريقية عربية حول موضوع القدس والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية.
- وأصدر الاتحاد بياناً أدان فيه موقف الكونغرس الأمريكي إزاء الانفاضة وتحميله الشعب العربي الفلسطيني مسؤولية العنف الذي اندلع في فلسطين المحتلة.
- وفي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني وجه سعادة رئيس الاتحاد إلى الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسالة تضامن وتأييد.
- وتتفيداً لقرارات الدورة الطارئة السابعة للثلاثين للمجلس نظم الاتحاد زيارة لوفد برلماني عربي برئاسة رئيس الاتحاد إلى بعض الدول الأوروبية حيث أجريت لقاءات مع برلماناتها تهدف إلى حث الحكومات الأوروبية على تصعيد دعمها لحقوق الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ، وإدانة الوحشية وأعمال القتل التي يقوم بها المحتلون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ـ كذلك عمل الاتحاد من خلال مشاركته في المؤتمرات البرلمانية الدولية ، وفي مؤتمرات الحوار مع البرلمانيات الإفريقية ومن خلال اللقاءات التي أجرتها المسؤولون فيه مع بعض الوفود البرلمانية ، والقرارات الصادرة عن مؤتمرات الحوار على الإعراب عن:
- التضامن مع الشقيقة سوريا في موقفها المتمسك بالثوابت القومية ، وفي سعيها لإعادة الجولان السوري المحتل وانسحاب إسرائيل منه حتى حدود الرابع من حزيران.
 - التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية والترحيب بالتوصيل إلى حل لما سمي بأزمة لوكري والمطالبة برفع الحصار المفروض على الجماهيرية الشقيقة بصورة نهائية.
 - التضامن مع العراق والمطالبة برفع
- أعضاء المجلس عرضاً موجزاً لما صدر عن الاتحاد من مواقف إزاء مختلف القضايا العربية:
- في الرابع والعشرين من أيار - مايو - 2000 انسحبت قوات العدو الصهيوني مهزومة مدحورة من جنوب لبنان بفضل النضال المتواصل والتضحيات الجسامية للشعب اللبناني ومقاومته الوطنية الباسلة . وقد أثار هذا الحدث الكبير الفرحة في أوساط الشعب اللبناني ولدى جميع من تعز عليهم قضايا حريات الشعوب واستقلالها . وأصدر الاتحاد البرلماني العربي بهذه المناسبة بياناً بارك فيه هذا الانتصار ، وأكد مجدداً تضامن البرلمانيين العرب مع لبنان الشقيق . كذلك أصدرت الشعب البرلمانية العربية بيانات بهذه المناسبة قام الاتحاد بطبعيمها ونشرها في مجلته الدورية.
- كذلك أصدر الاتحاد بياناً حول نفس الموضوع في الذكرى الأولى لهذا الانتصار أيار (مايو) من العام الماضي.
- وأصدر الاتحاد بياناً لدعم موقف الوفد الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد الأولى التي جرت في حزيران (يونيو) من العام 2000.
- وبарь الاتحاد في بيان خاص اتفاق ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن.
- وكان أبرز نشاطات الاتحاد هو النشاط المتعلق بدعم انتفاضة الأقصى المباركة والتضامن مع هبة الأهل وصمودهم في فلسطين المحتلة ضد الاحتلال الصهيوني وهجمية جنود الاحتلال . فقد عقد الاتحاد الدورات الالستثنائيتين 36 و 37 و 39 المكرسة لموضوع القدس والانتفاضة.
- وأصدر الاتحاد عدداً من البيانات حول مختلف التطورات المتعلقة بالانتفاضة الباسلة.

تعمل المنظمتان على تحقيقها.

3 - كذلك يواصل الاتحاد علاقاته واتصالاته مع عدد من المنظمات العربية الأخرى وينسق معها في مجالات العمل المشتركة ويدعوها للمشاركة في اجتماعات مجلس الاتحاد ومؤتمرات الاتحاد و الندوات التخصصية التي ينظمها.

خامساً - أنشطة الاتحاد على الصعيد الدولي

1 - العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

يشكل العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي مجالاً هاماً من مجالات عمل الاتحاد البرلماني العربي على الصعيد الدولي . وخلال العامين الماضيين شارك اتحادنا في مؤتمرات للاتحاد البرلماني الدولي هي المؤتمرات : 103 ، 104 ، 105 ، 106 التي عقدت على التوالي في كل من عمان وجاكربتا و هافانا و واغادوغو.

شاركت في مؤتمر عمان وفود برلمانية عربية من ستة عشر بلداً عربياً ، بالإضافة إلى وفد من الأمانة العامة للاتحاد . وعقدت الوفود العربية اجتماعاً تنسيقياً ناقشت فيه جملة من القضايا المعروضة أمام المؤتمر ، وفي مقدمتها حشد التأييد للبند الإضافي الذي تقدمت به الشعبة الجزائرية ، باسم وفود المجموعة العربية حول مساندة البرلمانيات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحروب والاحتلال. وقد نجحت الوفود العربية في إدراج هذا البند كبند إضافي في جدول أعمال المؤتمر.

وحقق البند نجاحاً كبيراً إذ فاز على البنود الأخرى المنافسة بأغلبية 1338 صوتاً لصالح الطلب مقابل 45 صوتاً معارضاً فقط . ولعبت عوامل عده في تحقيق هذا النجاح ، من أبرزها : حسن اختيار موضوع البند وتوقيت هذا الاختيار في الفترة التي تجري المفاوضات على المسار الفلسطيني حول عدد من القضايا ، من

الحضار الظالم المفروض عليه ووقف العدوان الأمريكي - البريطاني الجوي المتواصل على أراضيه أو الدعوة لإيجاد حل لقضية الأسرى والمفقودين في حرب الخليج.

- التضامن مع دولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد حقها في الجزر العربية المحظلة الثلاث ودعوة إيران للموافقة على حل الخلاف بالطرق السلمية.

- تأييد وحدة السودان أرضاً وشعباً وإدانة جميع المحاولات الرامية إلى تقسيم هذا البلد الشقيق.

- وقد عكست جميع هذه المواقف في نشاط إعلامي ملحوظ من خلال مجلة الاتحاد الدولية "البرلمان العربي".

2 - العلاقة مع جامعة الدول العربية:

أولى الاتحاد البرلماني العربي دائمًا اهتماماً خاصاً للعلاقة مع جامعة الدول العربية ، باعتبارها المنظمة الأم التي تتبع عمل الحكومات العربية في مختلف المجالات . وأسهم اتفاق التعاون والتنسيق الذي وقع في تشرين الثاني - نوفمبر / 1996 في تعزيز العلاقات بين المنظمتين الشقيقتين . وقد وصلت الأمانة العامة للاتحاد لتعاونها وتنسيقها مع جامعة الدول العربية خلال العام الفائت من خلال :

- مشاركة ممثلي عن جامعة الدول العربية في الدورات الاستثنائية التي عقدتها مجلس الاتحاد في نيويورك وجاكربتا ، وفي الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول القدس في عمان . كما يشارك ممثل للجامعة في أعمال مؤتمرا العاشر الحالي.

- وسوف يواصل الاتحاد بذل الجهود واتخاذ المبادرات لتعزيز علاقته بجامعة الدول العربية وتطوير التعاون والتنسيق معها مستقبلاً، خدمة للأهداف القومية المشتركة التي

و خاصة المدنيين الغزل ."

و قد فاز هذا الطلب بالأكثرية المطلوبة
و أصدر المؤتمر قراراً هاماً حوله ، بالرغم من
الضغوط الكبيرة و المناورات التي مارسها وفد
الكيان الصهيوني و بعض مؤيديه في عدد من
الوفود الأوروبية لاغراء البند بحجة أن الأجراء
التي خيمت على المؤتمر في أعقاب الهجوم
الإرهابي في الولايات المتحدة ليست ملائمة
لمناقشة موضوع البند.

ومن ناحية أخرى حافظت الوفود العربية على موقعها التنظيمي داخل اللجنة التنفيذية للاتحاد من خلال انتخاب ممثل الشعبة الكويتية عضواً في هذه اللجنة بدلاً عن ممثل الأردن الذي انتهت مدة عضويته فيها . وقد نظمت الأمانة العامة اجتماعات تنسيقية للوفود العربية المشاركة في المؤتمر الدولي الرابعة وزرعت مذكرات حول القضايا المطروحة في المؤتمر .

على صعيد الأنشطة الدولية الأخرى المرتبطة بالاتحاد البرلماني الدولي شارك الاتحاد في حدثين هامين :

أ - المؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول

الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض

المتوسط :

الذي عقد في مدينة مرسيليا الفرنسية في أو آخر شهر آذار - مارس / 2000 . وقد تمثل الاتحاد في المؤتمر بوصفه عضواً منتسباً . وترأس وفد الاتحاد سعادة رئيس مجلس الاتحاد . وبرئاسته أيضاً عقدت الوفود العربية المشاركة اجتماعاً لتنسيق مواقفها حول القضايا المطروحة في المؤتمر .

وألقى سعادة رئيس الاتحاد كلمة في المؤتمر ضمنها الملاحظات التي تقدمت بها الوفود العربية على مشروع الوثيقة الخاتمة للمؤتمر . كذلك وزرعت الأمانة العامة للاتحاد على أعضاء الوفود العربية مذكرة حول مختلف

بينها قضية اللاجئين . كما أن انعقاد المؤتمر في عمان قد أسهم في دعم البند . كذلك لعب دوراً هاماً التكتيك الناجح الذي اتبعه الوفود العربية من خلال موافقتها على دمج البند مع البند الاسترالي المقترن ، الأمر الذي ضمن عدداً هاماً من الأصوات لصالح البند وحيداً أصواتاً غير قليلة كان يمكن أن تعارضه . ولا بد من التتويه أيضاً بالجهود الكبيرة التي بذلها السادة رؤساء البرلمانات والوفود المشاركة في المؤتمر من خلال اتصالاتهم الحثيثة مع مختلف الوفود ما أسهم أيضاً في إنجاح الطلب العربي .

وفي مؤتمر جاكرتا عملت الوفود العربية على إدراج بند إضافي حول : " دور البرلمانين في التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية تحقيقاً للسلم والأمن الدوليين " وبد آخر استعجالي حول الوضع في الأرضي الفلسطينية المحتلة ، والذي أصبح عنوانه بعد التعديل والاندماج مع بنود أخرى كما يلي : " إنهاء التوتر والعنف في الشرق الأوسط وحماية المدنيين ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . "

وإذا كان البند الإضافي لم ينجح فإن الطلب الاستعجالي قدحظى بموافقة إجماعية من المؤتمر الذي أصدر حوله قراراً شجب فيه أعمال العنف المرتكبة في فلسطين المحتلة ، كما طالب الأمم المتحدة بإجراء تحقيق سريع وموضوعي من قبل لجنة دولية .

و في المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (واغادوغو - أيلول - سبتمبر / 2001) تقدمت الشعبة الكويتية باسم الشعب العربية / بطلب لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر تحت عنوان :

" إسهام البرلمانات في التصدي لاستمرار الأوضاع المأساوية في الأرضي العربية المحتلة و العمل على توفير مراقبي دوليين و حماية دولية للشعب العربي الفلسطيني ،

كل من سعادة رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، والأمين العام للاتحاد مع السيد كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة . وقد أوضح السيد رئيس الاتحاد في هذا اللقاء وجهة النظر العربية حول مختلف القضايا الراهنة ، لاسيما ما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط والعملية السلمية فيه ، والوضع في العراق ورفع الحصار عنه وحل المشاكل الناجمة عن حرب الخليج ، لاسيما قضية الأسرى والمفقودين ، ورفع الحصار نهائياً عن الجماهيرية العربية الليبية.

2 - الأشطة المتعلقة بعلاقات الحوار مع مختلف البرلمانات والمنظمات البرلمانية:

أ - الحوار البرلماني الإفريقي - العربي:
 انطلاقاً من الروابط والمصالح متعددة الجوانب التي تجمع بين البلدان والشعوب الإفريقية والعربية ، فإن تعزيز العلاقات البرلمانية الإفريقية - العربية على المستويين الحكومي والبرلماني يكتسب أهمية خاصة في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم اليوم . ويسهم التعاون بين البرلمانات العربية والإفريقية ، الذي يجري من خلال عملية الحوار البرلماني الإفريقي - العربي ، دوراً بارزاً في تعزيز تلك العلاقات . من هذا المنطلق تتابع الأمانة العامة للاتحاد تعاونها مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي لتحسين العمل في إطار هذا الحوار وتوسيع مجالات نشاطه .

وتتفيداً لمقررات المؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي الثامن (كوتونو ، 1998) (والأحكام النظام الأساسي للحوار البرلماني الإفريقي - العربي ، ولمقررات المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الجزائر (شباط - فبراير / 2000) ، عقد في العاصمة التونسية في أواسط أيلول - سبتمبر / 2000 ، تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس زين العابدين بن

القضايا التي تتناولها المؤتمر لتكون عنواناً لهم في متابعة أعماله .

وقامت الأمانة العامة للاتحاد بعد انتهاء أعمال المؤتمر بإعداد تقرير مفصل حول وقائع المؤتمر ونتائجـه ، كما وزعت على جميع الشعب البرلمانية العربية ترجمة كاملة للوثيقة الختامية التي أصدرها المؤتمر في نهاية اجتماعاته .

ومن المفيد أن أشير هنا إلى أن إحدى القضايا التي أثيرت في المؤتمر هي تأسيس جمعية برلمانية لدول المتوسط تلعب دوراً مماثلاً للدور الذي يلعبه البرلمان الأوروبي داخل الاتحاد الأوروبي حالياً . وقد تمت مناقشة هذا الموضوع في الاجتماع الدوري للأطراف المشاركة في عملية الأمن والتعاون في المتوسط الذي عقد في جاكرتا . وتم الاتفاق مبدئياً على تأسيس هذه الجمعية ، وشكلت لجنة مختصة لمناقشةاقتراحات المقدمة حول الموضوع من الشعبة المالطية . ونظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لعدد غير قليل من البلدان العربية فقد طرحته الأمانة العامة في جدول أعمال الدورة الثامنة و الثلاثين لمجلس الاتحاد وقدمت مذكرة تفصيلية حوله و تم اتخاذ الموقف العربي المناسب .

ب - المؤتمر الدولي لرؤساء البرلمانات الوطنية:

الذي عقد في نيويورك في أواخر آب - أغسطس / 2000 بهدف وضع تصورات حول الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في فجر الألفية الثالثة التي دخلتها البشرية . وقد صدر عن المؤتمر إعلان ختامي يتضمن وجهة نظر البرلمانات الدولية حول مختلف معطيات العصر الراهن : التحديات التي تواجه البشرية ، الموقف من الأمم المتحدة ، تطور العلاقات الدولية والعلوم .. الخ .

وبمناسبة انعقاد المؤتمر في نيويورك التقى

وقراراً حول دعم إنشاء صندوق عالمي للتضامن . وفي ختام أعماله شكل المؤتمر لجنة متابعة جديدة لمتابعة تنفيذ مقرراته.

- وعلى صعيد التعاون البرلماني الإفريقي - العربي في المجالات الأخرى تجدر الإشارة إلى تحقيق مالي:

 - * عقد الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول القدس في العاصمة الأردنية / عمان في أوائل تشرين الثاني - نوفمبر 2000.
 - * استمرار التسويق بين وفود المجموعتين العربية والإفريقية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي ، خاصة فيما يتعلق بإدراج بنود إضافية في جداول أعمال المؤتمرات ، وتبادل دعم المرشحين العرب والأفارقة إلى المناصب القيادية في هيئات الاتحاد.
 - * تبادل الزيارات بين ممثلي الاتحاد . فقد شارك الأمين العام للاتحاد في المؤتمر الثالث والعشرين والرابع والعشرين للاتحاد البرلماني الإفريقي الذين عقدا في أديس أبابا في تشرين الثاني - نوفمبر و في أبوجا في تشرين الأول - أكتوبر / 2001 كما شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي في أعمال المؤتمر التاسع لاتحادنا الذي عقد في الجزائر في شباط - فبراير 2000.
 - * متابعة تسديد المساعدة المالية السنوية المقدمة مع الاتحاد البرلماني العربي إلى الاتحاد البرلماني الإفريقي.
 - * ووجهت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي الدعوة إلى الأمين العام الجديد للاتحاد البرلماني الإفريقي السيد إبراهيم فال من السنغال الذي خلف السيد هنري أدوسيس في منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي للمشاركة في أعمال الدورة 38 لمجلس الاتحاد في أبوظبي.
 - واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أوجه أطيب التحيات إلى السيد أدوسيس الذي أسهم خلال

على ، رئيس الجمهورية التونسية ، المؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي التاسع بمشاركة وفود برلمانية إفريقية وعربية من تسع وعشرين بلداً إفريقياً وعربياً . وناقش المؤتمر جدول أعمال تضمن ، بالإضافة إلى القضايا الإجرائية المعتمدة ، القضايا الأساسية التالية:

- تبادل الآراء حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم.
- المتغيرات الدولية وانعكاساتها على السياسات الوطنية والإقليمية للبلدان الإفريقية والعربية.
- التعاون الإفريقي - العربي من أجل استغلال الموارد الطبيعية في إفريقيا والعالم العربي.
- وضع آلية لتسهيل الاتصالات بين البرلمانات الأعضاء في الجانبين.
- مساندة إنشاء صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر.

وتصدر عن المؤتمر بيان خاتمي ضافر تضمن حصيلة المناقشات والأراء التي طرحت في كلمات رؤساء الوفود البرلمانية العربية والإفريقية حول القضايا الأساسية التي تهم الجانبين الإفريقي والعربي . كما أصدر المؤتمر قرارات هامة أوضحت تطابق وجهات النظر حول العملية السلمية في الشرق الأوسط، الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية اللثانية ، الوضع في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية ، وأنغولا وسيراليون وأثيوبيا وأريتريا ، والسودان والعراق والكويت.

وتضمن البيان الصادر عن المؤتمر أيضاً قرارات حول المتغيرات الدولية وانعكاساتها على السياسات الوطنية والإقليمية للبلدان الإفريقية والعربية ، و حول التعاون الإفريقي - العربي من أجل استغلال الموارد الطبيعية في إفريقيا والعالم العربي و حول آلية لتسهيل الاتصالات بين البلدان الإفريقية والعربية ،

خلال التحضير للمؤتمر السنوي الذي سيعقد في روما بمبادرة وتنظيم من الشعبة الإيطالية للرابطة . كما قام الأمين العام للاتحاد بزيارة مقر الرابطة أثناء زيارته الأخيرة إلى بروكسل كعضو في الوفد البرلماني العربي للقاء مع رئيس البرلمان الأوروبي ، وتم الاتفاق على التحضير المشترك لمؤتمر روما المقبل.

إلا أن الانتخابات البرلمانية الإيطالية المبكرة قد أدت إلى فقدان عدد هام من أعضاء الرابطة في البرلمان لمقاعدهم ، بمن فيهم رئيس الشعبة الإيطالية ، الأمر الذي أدى إلى تعذر أعمال التحضير للمؤتمر وتأجيله . و قبل شهرين تفتت الأمانة العامة للاتحاد من سكرتارية الرابطة ما يفيد إمكانية عقد المؤتمر في روما خلال النصف الأول من هذا العام . و سوف تتبع الأمانة العامة اتصالاتها مع الرابطة لتنظيم عقد المؤتمر.

العلاقة مع البرلمان الأوروبي:

تفيداً لقرار المؤتمر التاسع للاتحاد في الجزائر وكذلك تفيدةً لقرارات الدورتين الطارئتين 36 و 37 لمجلس الاتحاد تابعت كل من رئاسة الاتحاد وأمانته العامة اتصالات مع البرلمان الأوروبي لإرسال وفد برلماني عربي يرأسه سعادة رئيس الاتحاد لبحث موضوع الانقضاضة وحث البرلمانيين الأوروبيين على تفعيل الدور الأوروبي في الشرق الأوسط دعماً للانقضاض ولحقوق الشعب العربي الفلسطيني . وأسفرت اتصالات عن اتفاق على لقاء مع رئيس البرلمان الأوروبي ولقاءين مع كل من الجمعية الوطنية الفرنسية والبرلمان البلجيكي . ولكن رئيسة البرلمان الأوروبي اعتذرت عن الموعد في اللحظات الأخيرة لأسباب اضطرارية وتم اللقاء مع البرلمانيين الآخرين.

ذلك تم تنظيم لقاء لوفد برلماني عربي ترأسه الأستاذ عبد الواحد الراضي ، رئيس

السنوات الطويلة لتعاوننا في تعزيز العلاقات بين اتحادينا من جهة ، وبين بلداننا وشعوبنا ، من جهة أخرى.

ب - الحوار البرلماني العربي - الأوروبي:

العلاقة مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي:

يتم الحوار البرلماني العربي - الأوروبي من خلال قناته الرئيسية - الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي - التي تأسست في العام 1974 ، ونظم في عضويتها حوالي 700 برلماني أوروبي في مختلف برلمانات دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي ومن مختلف الإنتماءات السياسية.

وكما هو معروف فقد عقد أول مؤتمر للحوار البرلماني العربي - الأوروبي في دمشق في أيلول - سبتمبر 1974 . وتعاقبت بعد ذلك مؤتمرات الحوار سنة بعد أخرى ، وبالتناوب بين العاصمة العربية والأوروبية . وعقد آخر مؤتمر للحوار في دمشق أيضاً في صيف عام 1998 . إلا أن عملية الحوار صاحبها بعض التعثر بسبب الأزمات المالية العديدة التي تعرضت لها الرابطة ، والتي أدت إلى تقليص نشاطها وكادرها ، الأمر الذي أدى إلى تأجيل انعقاد مؤتمري عام 1999 وعام 2000.

ويبدو أن الرابطة قد تجاوزت الأزمة المالية الأخيرة التي عطلت نشاطها مؤقتاً ، وعادت إلى مزاولة أعمالها اعتباراً من تشرين الثاني - نوفمبر الماضي . كما أجرت تغييراً للأمين العام بحث حل السيد بول مارك محل الأمين العام السابق السيد جان ميشيل ديمون . وفي تشرين الثاني - نوفمبر 2000 استقبل الأمين العام للاتحاد وفداً من الشعبة الإيطالية للرابطة برئاسة السيناتور جان غويدو فولوني ، رئيس الشعبة الإيطالية . وتم في اللقاء اتفاق على متابعة عملية الحوار بين الرابطة والاتحاد من

الاتحاد الشقيق . وتجسد العلاقة حالياً من خلال تبادل الوثائق والوفود في مؤتمرات كل من الاتحادين .

وفي هذا الإطار شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي في أعمال الدورة الثانية لمجلس اتحاد برلمانات الدول الإسلامية الذي عقد في القاهرة في أوائل حزيران - يونيو / 2000 ، وحضر الأمين العام والأمين العام المساعد للاتحاد مؤتمر الرباط أيضاً . كما شارك الأمين العام لاتحاد البرلمانيات الإسلامية في أعمال الدورات 36 و 37 و 39 الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في كل من نيويورك وجاكرتا و صنعاء . وشارك الأمين العام المساعد للمنظمة في أعمال الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول القدس التي عقدت في عمان / الأردن في أوائل شهر تشرين الثاني - نوفمبر / 2000 . ويسعدنا أن يشارك الأمين العام للاتحاد الشقيق في أعمال مؤتمتنا هذا .

وسوف تواصل الأمانة العامة للاتحاد علاقاتها بهذا الاتحاد الشقيق وتنسيق الأنشطة المشتركة معه ، خدمة للأهداف المشتركة للأمينين العربية والإسلامية .

السيد الرئيس ،

الأخوة أعضاء مجلس الاتحاد ،

كان ذلك عرضاً موجزاً للوضع في الاتحاد البرلماني العربي والأشطة التي قام بها خلال العامين المنصرمين . وإنني إذ أضع بين أيديكم هذا التقرير ، والذي يمثل في بعض جوانبه وفقة مع الذات ، فإنني وأش清香 أنه سيفتني بمناقشاتكم وملاحظاتكم التي سوف تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ برنامج عمل الاتحاد المقبلة .

ولابد لي أن أنقدم بهذه المناسبة إلى سعادة الأخ عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري بواهر الشكر والامتنان على ما لقيته منه من مساعدة وتوجيه

مجلس النواب المغربي ، مع رئيسة البرلمان الأوروبي في أوائل شباط - فبراير 2001 لبحث موضوع الحصار على العراق . وسوف تتبع الأمانة العامة اتصالاتها مع البرلمان الأوروبي بهدف تأطير العلاقة مع هذه المؤسسة الإقليمية الهامة ضمن آلية يتم الاتفاق عليها .

ج - الحوار مع البرلمانيات والمنظمات الأخرى :

قامت الأمانة العامة للاتحاد بإحياء الصلات مع عدد من برلمانات أمريكا اللاتينية ومع كل من برلمان أمريكا اللاتينية وبرلمان الأند . و في إطار العمل على تنفيذ قرار المؤتمر التاسع للاتحاد لتنظيم زيارة وفد إلى عدد من بلدان القارة . وجهت رسائل إلى برلمانات كل من: البرازيل ، الأرجنتين ، تشيلي ، كولومبيا ، المكسيك ، والتي رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والأمين العام لبرلمان الأند للاتفاق على برنامج الزيارة التي افترحت الأمانة العامة القيام بها خلال شهر نيسان - أبريل / 2001 ، مباشرة بعد انتهاء أعمال المؤتمر 105 للاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في العاصمة الكوبية هافانا في أوائل نيسان / ابريل / 2001 .

ولكن بعض الإشكالات التي جرت في تشكيل الوفد و ورود اقتراحات متأخرة لبعض الشعب بأن تنظم الزيارة بصورة مستقلة عن ارتباطها بالمؤتمر الدولي قد حال دون تحقيق الزيارة في الموعد المتفق عليه .

وسوف تتبع الأمانة العامة مساعدتها لتنظيم الزيارة في موعد لاحق ، آخذة بعين الاعتبار الآراء والمقترنات التي طرحت .

د - العلاقة مع اتحاد برلمانات الدول الإسلامية :

بعد مشاركتها في تأسيس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تواصل الأمانة العامة للاتحاد علاقاتها مع هذا

إخلاصاً وتقانياً في العمل وشعوراً رفيعاً
بالمسؤولية.

وأود أخيراً أن أؤكد لجميع الأخوة رؤساء
وأعضاء الوفود المشاركة في أعمال هذه الدورة
أن الأمانة العامة للاتحاد سوف تواصل عملها
بنفس الإخلاص والتقانى ، وسوف تكون دائماً
مجندة لتحقيق أهداف الاتحاد وتنفيذ قرارات
هيئاته بأفضل صورة ممكنة.

شكراً لإصغائكم
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ومتابعة جادة لكافة أنشطة الاتحاد ، الأمر الذي
كان حافزاً لنا في الأمانة العامة للاتحاد على
بذل المزيد من الجهد لتحقيق المهام المنطة بنا.

كذلك يتوجه شكري إلى جميع الأخوة رؤساء
الشعب البرلمانية الشقيقة الذين كان لتعاونهم مع
الأمانة العامة ودعمهم لأنشطة الاتحاد فضل
كبير في تمكين الأمانة العامة من متابعة عملها
في أفضل الظروف.

و لا يفوتي أيضاً أن أشير إلى عمل جهاز
الأمانة العامة للاتحاد وكاراتها الذين كانوا على
مستوى التقة المنطة بهم ، ويبدون دائماً



البند 5 / مذكرة

مذكرة الامانة العامة حول البرلمان العربي الموحد - اقتراحات حول هيكلية البرلمان العربي الموحد والخطوات التنفيذية لإنقاذه

1986، وعالجت الندوتان موضوعاً واحداً جاء تحت العنوان التالي:
"البرلمان العربي - الموحد -
أسسه ووسائل تحقيقه"

وأخذت الندوتان توصيات عامة وحثتا على ضرورة السير في طريق تحقيق هذا الهدف القومي الكبير.

وقد واصل الاتحاد اهتمامه بهذا الموضوع من خلال الندوة الثالثة التي أقيمت في العاصمة اللبنانية - بيروت - في كانون الأول - ديسمبر / عام 1999 والتي اتخذت مقررات أكثر ملموسية بهذا الخصوص.

وقد وافق المؤتمر التاسع للاتحاد الذي عقد في الجزائر في شباط - فبراير / عام 2000 على توصيات ندوة بيروت، وأكد ضرورة مواصلة السعي من أجل تحقيق البرلمان العربي الموحد وإيجاد آلية منتهية لذلك انطلاقاً من المبادئ والإجراءات التالية:

الموافقة على مبدأ إقامة "برلمان عربي موحد" والعمل على إقراره من خلال اتفاقية دولية توقعها الدول العربية بما يتوافق مع تشريعاتها ودساتيرها.

أولى الاتحاد البرلماني العربي اهتماماً كبيراً لموضوع إقامة البرلمان العربي الموحد. وينطلق اهتمام الاتحاد بهذا الموضوع من ناحيتين أساسيتين:

الأولى: ارتباط الموضوع بهدف قومي عربي كبير أجمع عليه العرب في أمصارهم كافة وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة؛

والثانية: إن موضوع إقامة البرلمان العربي الموحد، فضلاً عن أنه تعبر عن إرادة سياسية قومية، يشكل في أحد جوانبه - عملاً يتصل مباشرة بمهامات البرلمانيين العرب، من حيث أنه يهدف إلى إقامة السلطة التشريعية العربية الواحدة، التي هي أحد المركبات الأساسية لدولة الوحدة المنشودة.

وقد عمل الاتحاد البرلماني العربي طويلاً من أجل تجسيد هذا الهدف القومي الكبير. واتبع لذلك سياسة مرحلية تمثلت أولاً في التمهيد لفكرة إقامة برلمان عربي من خلال إقامة ندوات فكرية لبحث الموضوع. وتحقيقاً لهذا نظم الاتحاد ندوتين برلمانيتين عقدت الأولى منها في بغداد في أيار - مايو / عام 1983، وعقدت الثانية في عمان في آذار - مارس / عام

شأنها دعم هذه المؤسسة وتمكينها من القيام بدورها الرئادي في توحيد الأمة لمحاجة الأخطار المحدقة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعية اليمنية الشقيقة قد طالبت منذ فترة بإدراج موضوع البرلمان العربي الموحد في جدول أعمال المؤتمر الحالي ، وتقدمت مشكورة بورقة عمل تحت عنوان «**رؤى تفصيلية لإنشاء البرلمان العربي الموحد**» ، وستوزع على جميع أعضاء المؤتمر .

ونظراً لما يشكله تحقيق هذا الهدف من أهمية ومسؤولية كبيرة فإن الأمانة العامة للاتحاد تقترح ما يلي :

1. تكليف جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد بصياغة أفكارها ومقترناتها حول هذا الموضوع خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد المؤتمر الحالي للاتحاد ، وترويد الأمانة العامة للاتحاد بهذه الأفكار والمقترنات .

2. إشراك جامعة الدول العربية والمنظمات العربية ذات الصلة بهذا الموضوع (اتحاد المحامين العرب ، اتحاد الحقوقيين العرب ... وغيرها) في صياغة الأساس التي ستقوم عليها هيكلية هذا البرلمان الموحد .

3. عقد إجماع مشترك لكل من اللجنة القانونية ولجنة الشؤون السياسية والبرلمانية في الاتحاد لدراسة المقترنات الواردة من الشعب ووضع مشروع عملي لإقامة البرلمان العربي الموحد لعرضه على الدورة القادمة لمجلس الاتحاد .

والأمر معروض على المجلس .

اتخاذ المبادرات السياسية والتشريعية الرامية إلى إقامة برلمان عربي موحد بما لا يتعارض مع مقتضيات دسائير وأنظمة الدول العربية والعمل على المحافظة على السيادة الوطنية للدول العربية واحترام وحدتها أرضاً وشعباً وحل الخلافات بالطرق السلمية وتعريض اللجوء للقوة والتهديد .

1. اعتبار الاتحاد البرلماني العربي نواة للبرلمان العربي الموحد .

2. تكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإعداد مشروع متكملاً للبرلمان العربي الموحد لعرضه على المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني العربي مع الاستعانة بخبراء عرب عند الاقتضاء .

3. الموافقة على مبدأ المساواة بين الدول العربية في تشكيل البرلمان العربي الموحد ، بما يضمن تمثيلاً عادلاً ويوفر ضمانات أوسع للدول العربية .

4. التأكيد على المبادئ العامة الرئيسية لإقامة البرلمان العربي الموحد من حيث تشكيله وأختصاصاته وموقعه بين مؤسسات العمل العربي المشترك ، مع الاستفادة إيجابياً من التجارب المماثلة التي عاشتها بعض مناطق العالم ، وخصوصاً أوروبا وأمريكا اللاتينية مستفيدين من العناصر التي ساهمت في إنجاحها ومستبعدين كل العوامل السلبية التي أدت إلى تعثرها في بعض المبادرات .

5. دعوة جميع مكونات المجتمع المدني وخاصة الأكاديميين والمفكرين العرب ووسائل الإعلام في الوطن العربي إلى دعم مبدأ إقامة البرلمان الموحد واتخاذ كل المبادرات التي من

العدد 7 من 10

مذكرة الأمانة العامة حول هجرة الأديمة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج

- الظاهرة إلى الحقائق التالية :
- يساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية
- إن 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة، وكندا بوجه خاص.
- إن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.
- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي 34% من مجموع الأطباء العاملين فيها.
- إن ثلث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تتصدّر 75% من المهاجرين العرب.
- بلغت الخسائر التي蒙ت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأديمة العربية 11 مليار دولار في عقد السبعينات.

الأسباب الأساسية لهجرة الأديمة العربية :

إن جميع الدراسات التيتناولت موضوع

تعتبر هجرة الكفاءات والخبرات أو ما اصطلاح على تسميته "هجرة الأديمة" أو هجرة الغول: واحدة من أكثر المشكلات حضوراً على قائمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، منذ أن باشرت هذه البلدان بوضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن حقب طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية. وتمثل هذه المشكلة، بالنسبة للبلدان العربية جرحًا نازفًا يثخن الجسد العربي، وتقف حاجزاً كبيراً في طريق التنمية العربية من خلال استنزاف العنصر الأثمن، والثروة الأغلبى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقة مبنية الأسس، قابلة للتتطور والاستمرار. ولكي ندرك أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على واقع البلدان العربية ومستقبل عملية التنمية فيها قد يبدو من المفيد أولًا إيراد بعض الأرقام حولها.

تشير الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهمة بهذه

- إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي ثبتت كفاءاتهم وتطورها من جهة أخرى، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع وأكثر عطاءً ، من جهة أخرى .

الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على البلدان

العربية :

تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي. ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية. ومن أهم المنعكسات السلبية لنزيف العقول:

- ضياع الجهد والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرایین البلدان الغربية بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقانة .

- تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل .

- ضعف وتدحرج الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية .

ومما يلفت النظر في الوطن العربي أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شئ بتلكفة الاقتصادية مرتفعة ومباغ فيها في كثير الأحيان .. وبعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد

هجرة الأدمغة في الوطن العربي تجمع على أن هذه الهجرة هي نتيجة لتشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية . ويصنف الباحثون هذه الأسباب في نوعين هما :

1) الأسباب الأساسية الدافعة إلى الهجرة :

- ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم .

- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات .

- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.

- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكالات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطنائهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً .

- إلى جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والتعهدات و الكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات ، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية.

2) الأسباب الجانبية لهجرة الأدمغة :

- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والقدم الذي تتمتع به هذه البلدان.

- توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة وجزية مادياً تشكل إغراءً قوياً للاختصاصيين.

الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

- فقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو حتى التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة الأدمغة أو استخدام الكفاءات الوطنية وأصحاب الخبرات من العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم.

- من الواضح أيضاً أن هجرة الأدمغة تؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصةً لأن التكنولوجيات والابتكارات المتطرفة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خالصاً للدول الجاذبة.

وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعل نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري.

نحو استراتيجية عربية لوقف تزيف الأدمغة العربية

إن الخطورة التي تشكلها هجرة العقول العربية على المخططات التنموية العربية بصورة خاصة تتطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة تمهيداً لوقفها. والحل الأمثل هو في وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهذه المشكلة. وينبغي أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجية كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة

الكافاءات العربية المهاجرة، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة.

إن البحث في مسألة هجرة الأدمغة العربية يطرح التساؤل التالي:

"لماذا تتحقق البلدان العربية في بذل الجهود اللازمة لجذب علمائها وقيفيها نوى المهارات العالمية والدقيقة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟"

إن جانباً من الإجابة على هذا السؤال يمكن في الأسباب الدافعة للهجرة والتي سبق أن أشرنا إليها في مقدمة هذه المذكرة. ولكن ثمة جوانب أخرى يمكن توضيحها فيما يلي:

- إن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي النفسي والإنتاج العلمي.

- إن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات، مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا. والنماذج السائدة في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تتطوّر، في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكوادرات الوطنية، بل بإقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج "تسليم المفتاح". ومن الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء والخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة وإثبات الجدارة، الأمر الذي يشعر أصحابها بالاغتراب في أوطانهم وتشكل دافعاً للهجرة. هذا فضلاً عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديداً كبيراً للموارد العربية في استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية الغربية، الأمر الذي يعني وبالتالي صرف النظر عن توفير

لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات ؛

4 - حت الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، ومنهم الحواجز المادية وتيسير إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث ؛

5 - تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات ؛

6 - التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومرافق علمية في البلدان العربية لتكوين كادرات وكفاءات عربية واجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها.

والأمر معروض على المجلس.

من خبرات منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جدية حول هذه المشكلة.

ويمكن للاقتراحات التالية أن تشكل إسهاما في هذا المجال:

1 - إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواصفاتها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها ؛

2 - صياغة سياسة عربية مركبة لقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية بحيث تتمكن الدول العربية التي تواجه اختلافات في مجال القوى العاملة من التخلص من فوائضها، وتنجح للبلدان العربية الأخرى التي تواجه عجزا في هذا الميدان من سد العجز لديها ؛

3 - وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية

البند 8 / مؤ

**مذكرة الأمانة العامة
حول
المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي
(مراكش 17-23/آذار - مارس 2002)**

العاملي للبيئة والدعم البرلماني لبروتوكول
كيونتو.

**ثانياً - توحيد المواقف العربية من
مشروع إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي :**

ناقشت الدورة التاسعة والستون بعد المائة
لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت
في واغادوغو في أيلول-سبتمبر/2001
موضوع إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي.
وكان متوقراً أن يبت الاتحاد بهذا الموضوع
في دورته المنعقدة في واغادوغو. ولكن العديد
من الشعب ارتأت ضرورة إجراء المزيد من
المناقشة حول الموضوع . وتقدم الوفد
الأسترالي بمشروع قرار لتأجيل البث بالأمر
حتى دورة المجلس السبعين بعد المائة التي
ستعقد في مراكش . وبعد المناقشة تم الاتفاق
على تخصيص جلسة خاصة لمناقشة الموضوع
في واغادوغو. وجرت في الجلسة مناقشات
مستفيضة أبرزت عدة وجهات نظر، لا سيما
فيما يتعلق بعقد مؤتمر واحد في العام أو
مؤتمرين، وحول دور اللجان واجتماعاتها...

ينعقد المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد
البرلماني الدولي في مدينة مراكش بالمملكة
المغربية الشقيقة في الفترة ما بين 17-
23/آذار-مارس/2002. وتعرض الأمانة
العامة للاتحاد البرلماني العربي في هذه
المذكرة لبعض القضايا الهامة التي تتعلق
بأعمال المؤتمر لتوحيد المواقف البرلمانية
العربية حيالها:

**أولاً - جدول أعمال المؤتمر السابع بعد
المائة :**

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر
السابع بعد المائة.
2. دراسة إمكانية إدراج بند إضافي في
جدول أعمال المؤتمر.
3. مناقشة عامة حول الوضع السياسي
والاقتصادي والاجتماعي في العالم.
4. دور البرلمانيات في تطوير سياسة
عامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة
الأطراف واتفاقات التجارة الدولية .
5. عشرة أعوام بعد الريسيو : التدهور

ما يجري من أحداث وتطورات في منطقتهم . ولما كانت المواجهة البطولية للاحتلال الإسرائيلي الغاشم من قبل أهلنا في الأرضى الفلسطينية المحتلة في انتفاضة الأقصى المباركة هي الحدث الأبرز والأهم على الساحتين العربية والشرق أوسطية، فمن المفيد السعي إلى إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر الخامس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي حول هذا الموضوع. وبهذا الصدد تقترح الأمانة العامة للاتحاد ما يلي :

تکلیف إحدى الشعب الشقيقة الأعضاء في الاتحاد التقدم بطلب لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر السابع بعد المائة تحت العنوان التالي :

"وقف العدوان والحصار الإسرائيليين المفروضين على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني هو الحل الأفضل لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط".

ونذكر الأمانة العامة بأن هذا الطلب يجب أن يقدم خلال الأسبوع الحالي على أبعد تقدير لأن شرط مناقشة الطلب في المؤتمر أن تسلمه سكرتارية الاتحاد قبل شهر من انعقاد المؤتمر .

والأمر معروض على المجلس .

الخ . وتم الاتفاق أخيراً على ما يلي :

1. أن ترسل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مذكرة جديدة حول موضوع الإصلاح تتناول فيهااقتراحات الجديدة التي عرضت في المناقشات في واغادوغو.

2. إجراء تعديلات في الوثيقة المعدلة إلى جميع الشعب الأعضاء.

3. البت بموضوع الإصلاح في الاتحاد في دورة المجلس القادمة في مراكش.

ونظراً لأن المذكرة الموعودة لم تصل من سكرتارية الاتحاد البرلماني الدولي حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة، فإن الأمانة العامة للاتحاد تقترح أن يدرس الاجتماع التسسيقي للوفود البرلمانية العربية، الذي سيعقد في مراكش عشية انعقاد المؤتمر، الاقتراحات الواردة من سكرتارية الاتحاد واتخاذ الموقف الملائم منها .

ثالثاً - دراسة إمكانية إدراج بند إضافي أو استعجمالي في جدول أعمال المؤتمر:

اعتادت الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم طلبات لإدراج بنود إضافية في جداول أعمال المؤتمرات البرلمانية الدولية بين فترة وأخرى، انتلاقاً من تطور الأوضاع في المنطقة العربية ومتابعة البرلمانيين العرب لهذه الأوضاع، ورغبة منهم في إطلاع الرأي العام الدولي على

البند 9 / مذ 10

اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة

- 1 -

اجتماع الوزراء المكلفين بالعلاقات مع المجالس
في الحكومات العربية

مشروع جدول الأعمال

- 1 - انتخاب رئيس الاجتماع
- 2 - تبادل آراء حول طبيعة العلاقة بين المجالس والحكومات في البلدان العربية .
- 3 - بحث إمكانية التنسيق في عمل الوزارات العربية المكلفة بالشؤون البرلمانية واقتراح آلية لهذا التنسيق .

- 2 -

اجتماع الهيئة البرلمانية العربية
لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى

مشروع جدول الأعمال

- 1 - تشكيل مكتب الهيئة (انتخاب نائب رئيس ومقرر - المادة 7 من اللائحة الداخلية) .
- 2 - تقرير أمين الهيئة (الأمين العام للاتحاد) حول متابعة تنفيذ قرار المؤتمر التاسع للاتحاد بخصوص السوق العربية المشتركة .
- 3 - نشاط اللجان البرلمانية الخاصة بمتابعة موضوع السوق العربية المشتركة .
- 4 - اقتراحات حول عمل الهيئة البرلمانية العربية للسوق خلال عام 2002 .
- 5 - تقرير الهيئة أمام المؤتمر .

- 3 -

اجتماع لجنة شؤون المرأة

مشروع جدول الأعمال

- 1 - انتخاب رئيسة ومقررة للجتماع .
- 2 - اقتراحات حول نشاط البرلمانيات العربيات في اجتماع النساء البرلمانيات المشاركات في المؤتمر 107 للاتحاد البرلماني الدولي في مراكش .
- 3 - اقتراحات حول برنامج عمل للبرلمانيات العربيات خلال عام 2002 .

قاعدة التصوص القانونية

المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية

مقدمة

مبادرة من مجلس النواب اللبناني الشقيق و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و بمساهمة فعالة من جانب الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت ، في أواسط أيار - مايو - من العام 2000 ندوة للبحث في تطوير العمل البرلماني العربي . و شارك في الندوة برلمانيون من الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي ، و خبراء قانونيون من البلدان العربية . وقد اتخذت الندوة عدداً من التوصيات الهامة من بينها التوصية ب " بناء نموذج لقاعدة بيانات برلمانية عربية " .

و تتفيداً لهذه التوصية بادر برنامج الحكم في الدول العربية (UNDP - POGAR) مشكوراً ، إلى تكليف مؤسسة الدراسات والاستشارات في المعلوماتية والقانون (دمامق - لبنان) تحت إشراف الدكتور وسيم حرب ، بإعداد قاعدة البيانات التي تضمنتها التوصية المشار إليها أعلاه . و تفيد هذه القاعدة في تحقيق عدة أهداف منها ، على سبيل المثال ، إعطاء فكرة عن الوضع القانوني للعمل التشريعي العربي ، و مساعدة الباحثين العاملين في المجالات القانونية و السياسية و الاجتماعية في الحصول على المواد و المعطيات التي تعتبر أساساً لأبحاثهم ، إلى جانب فوائد و أهداف أخرى تتواхماً هذه القاعدة .
و تحتوي القاعدة على مجموعة كبيرة من الوثائق و المواد (رسائل ، أنظمة داخلية للبرلمانات ، قوانين الانتخاب ... إلخ) و المراجع الفقهية و القانونية التي لا غنى عنها لأي باحث في المجالين التشريعي و القانوني .

و صممت القاعدة و تمت برمجتها للنشر على شبكة الانترنت و على الاسطوانات الضوئية . و سيتولى الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الاهتمام بتحديث و تطوير هذه القاعدة بصورة دورية .

إننا نعتبر إعداد قاعدة البيانات هذه إنجازاً كبيراً بالنسبة لنشر الوعي البرلماني و التشريعي ، و التعريف بالمؤسسات التمثيلية العربية و طرائق عملها ، و توفير المعلومات للباحثين العرب و غيرهم في هذا المجال . و كلنا أمل أن تؤدي هذه الخطوة الجادة أكبر الفاندة للبرلمانيين العرب و تيسر أعمالهم . و نتمنى الأمانة العامة للاتحاد أن تلتقي ملاحظات البرلمانيات الشقيقة و اقتراحاتها حول هذا الإنجاز بهدف تطويره و تحقيق أقصى ما يمكن من النفع منه . كما أنها تنتظر إسهام البرلمانيات و البرلمانيين الأشقاء في عملية التحديث الدوري لهذه القاعدة .

و الله من وراء القصد

نور الدين بوشكوح

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

وصف قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية

بمهامها الدستورية بعامة والتشريعية بخاصة.

3. مساعدة الباحثة العاملين في المجال القانوني والسياسي والاجتماعي الحصول على المعلومات القانونية التي تشكل مورد عملهم.

4. وضع الإطار لبحث مقارن في الوضع التشريعي العربي . يسمح من جهة أولى ، برصد نقاط التقاطع والاختلاف بين الأنظمة التشريعية العربية ويسمح من جهة أخرى بوضع مفرد Lexicon) يبين أوجه الترافق بين المصطلحات والعبارات الحقوقية العربية المستخدمة في الدول العربية.

إن هذه الأهداف قد شكلت الركيزة التي بني عليها تصميم قاعدة المعلومات هذه ، سواء من الوجهة المعرفية أم من الوجهة التوثيقية.

2 - مضمون قاعدة المعلومات

تضم هذه القاعدة في إصدارها الأول:

1. نصوصاً أساسية عددها 119 تتوزع بين نصوص الدساتير ، والأنظمة الداخلية ، وقوانين الانتخاب وقوانين مختلفة.

وقد وضعنا جردة بها تراجع لائحة النصوص القانونية.

2. كما تضم هذه القاعدة 18 نصاً من النصوص المكملة والتي جرى إدخال نصها الحرفي في القاعدة دون توثيق وتم ربطها بالنص الأساسي المتعلقة به . وهذه النصوص هي : مذكرات تفسيرية ، ميثاق وطني ، قانون أو نص تم تعديله . (تراجع لائحة النصوص) .

يتبع من استعراض عنوانين هذه النصوص ، أن بعضها يشكل مدخلاً لنص أساسي وبعضها

1 - ركائز وأهداف المشروع

اتفاق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) مشروع إدارة الحكم في المنطقة العربية (POGAR) مع الاتحاد البرلماني العربي لوضع قاعدة معلوماتية مقارنة تضم الدساتير والنصوص القانونية المتعلقة بالمجالس التشريعية والهيئات التشريعية العربية السارية المفعول في الدول العربية.

لقد اتخذ هذا القرار ، بناء على توصية صدرت عن ندوة تطوير العمل البرلماني العربي التي عقدت في بيروت بتاريخ 16 - 18 / مايو / 2000.

بدأ العمل في مطلع شهر يوليو عام 2001 واستغرق حوالي 6 أشهر بحيث انتهى في آخر عام 2001 وسيصار إلى نشر هذه القاعدة عبر شبكة الانترنت من موقع الأمم المتحدة www.undp.org العربي www.arab.ipu.org كما يتم نشرها على أسطوانات ضوئية CD-Rom.

ويتولى كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني العربي الاهتمام بتحديث وتطوير هذه القاعدة بصورة دورية وبشكل إصدارات مستمرة . ويعتبر نشرها في مطلع عام 2002 الإصدار الأول لها.

إن قرار بناء قاعدة المعلومات هذه قد اتخذ لخدمة أهداف عدة أهمها:

1. التعريف بالوضع القانوني للعمل التشريعي العربي.

2. مساعدة السلطات العليا في الدول العربية وبخاصة السلطة التشريعية ل القيام

وبالتالي عند بناء قاعدة معلومات أو عند وضع موسوعة قانونية ، لا يمكن الاكتفاء فقط بجمع النصوص الحديثة ، إنما يقتضي أيضاً جمع النصوص القديمة التي مازالت بأكملها أو بعض موادها أو أجزائها صالحة وسارية المفعول.

وهذا الأمر لا يمكن رصده ، سلفاً ، إذ يحتاج إلى قراءة النصوص الحديثة وبالتالي رصد ووضع جردة بالنصوص القديمة المرتبطة بها بغية جمعها لإكمال المحتوى .
(راجع لائحة النصوص المكملة) .

تتم مواجهة هذه المشكلة عبر التعاون القائم بين برنامج الأمم المتحدة و الاتحاد البرلماني العربي اللذان ساهموا في جمع بعض النصوص المطلوبة . وتولى مكتب الدراسات والاستشارات في المعلوماتية والقانون ، المنوط به تنفيذ قاعدة المعلومات إكمال عملية الجمع . وقد أمكن ، نتيجة ذلك ، وضمن الفترة الوجيزة المحددة للإصدار الأول جمع ما يقارب 95% من النصوص القانونية شملت جميع الدول العربية باستثناء دولتي جزر القمر والصومال .
تجدر الإشارة إلى أن عملية بناء قاعدة معلومات قانونية متخصصة بموضوع معين يوازي عملية بناء الموسوعات القانونية المتخصصة ، بحيث أنها عملية بناء متواصلة تعمق وتتكامل مع الزمن عبر الإصدارات المتلاحقة . ويساهم في إكمالها ، بصورة فعالة ، جميع الذين سيستخدمونها وبخاصة البرلمانات العربية وأعضائها ، من خلال الملاحظات والإرشادات التي يوجهونها إلى الناشرين .

3،2 وضع الهندسة والبرمجة المعلوماتية

3،2،1 ركائز التصميم الهندسي:

لقد تمت أعمال البرمجة على بيئه ميكروسوفت وقد استخدمت الأنظمة التالية:

1. Microsoft Visual Interdev

الآخر يشكل تفسيراً وتوضيحاً لنصوص أساسية وببعضها يشكل نصوصاً قديمة سارية المفعول إنما جرى ذكرها للاستثناء .

إضافة إلى ذلك تضم هذه القاعدة لائحة بعض المؤلفات الفقهية القانونية العربية التي تعالج مواضيع دستورية وبرلمانية . بالتأكيد لا تشكل هذه اللائحة مرجعاً كاملاً لقد ورد ذكرها للدلالة ، وكخطوة أولى صالحة لأن يبني عليها في المستقبل ويفترض إكمالها تباعاً مع الزمن .
(راجع لائحة المراجع الفقهية) .

3 - أعمال إنتاج قاعدة المعلومات

لقد قام إنتاج قاعدة المعلومات على ثلاثة محاور :

- 1) جمع النصوص من الدول العربية
- 2) وضع الهندسة والبرمجة المعلوماتية
- 3) معالجة وتوثيق النصوص القانونية
(تبييم ، توثيق ، إدخال) .

3،1 جمع النصوص من الدول العربية

إن إنشاء قاعدة معلومات قانونية مقارنة للدول العربية بواجهة مشكلة دقيقة لجهة جمع النصوص القانونية وتكميل هذه المشكلة على صعيددين :

الصعيد الأول ، عدم وجود مرجعية عربية واحدة تتولى بشكل منظم ومستمر جمع النصوص القانونية من الدول العربية ؛ بحيث تشكل المصدر لتحصيل النصوص التي تحتاجها عملية بناء قاعدة معلومات مقارنة . إن غياب هذا المصدر يخلق صعوبات جدية وكبيرة ومتعددة .

الصعيد الثاني ، إن عملية جمع النصوص القانونية المتعلقة بأي موضوع قانوني وتحديداً بموضوع الهيئات التشريعية العربية ، لا تقتصر فقط على جمع النصوص الأكثر حداة . ذلك أن بعض هذه النصوص مازال يرتبط بنصوص سابقة (عطفاً ، أو إشارة ، أو استناداً)

لتصميم طرق الاسترجاع واستخدام قاعدة المعلومات أما بالنسبة لشرح هذه الطرق فيمكن مراجعة دليل الاسترجاع.

□ لقد صممت قاعدة المعلومات وفق نظام استرجاع يسمح بتأدية وظائف متعددة أهمها الوظائف التالية:

» الاسترجاع في دولة واحدة أو في أكثر من دولة أو في الدول جميعها في آن معاً ، أي بإمكان المستخدم أن يفتقر عن موضوع معين (مثلاً : القمة بالحكومة) في دولة واحدة فتخرج له مواد النصوص التي تتناول هذا الموضوع في الدولة ، أو في أكثر من دولة ، فتخرج له مواد النصوص من جميع الدول المختارة التي تتناول هذا الموضوع . وعندما يمكنه أن يتصرفها بطريقة المقارنة على شاشة واحدة مقسومة إلى قسمين الأمر الذي يسهل عملية المقارنة . وإن إمكانية الاسترجاع المقارن هذه متوفرة في كل طرق الاسترجاع التي لحظها النظام كما هو مفصل أدناه.

» الاسترجاع عبر الفهرس الزمني ، وهذه الطريقة تسمح بتصفح جميع النصوص القانونية التي تضمنها القاعدة والعائدة إلى دولة واحدة أو إلى أكثر من دولة . إن هذه الطريقة تسمح للمستخدم أن يعرف ما هي النصوص المعالجة ، وأن يستعرضها بكامل مoadها . وهي بذلك تؤدي وظيفة الجردة التي توازي أو تشابه وظيفة الأرشيف . من الواضح أن هذه الطريقة لا تخدم وظيفة الاسترجاع بموضوع معين بهذه الوظيفة متوفرة في طرق الاسترجاع الأخرى التي لحظها النظام .

» الاسترجاع بموضوع معين . إن الاسترجاع بموضوع معين يتتوفر عبر طرق الاسترجاع الثلاث الأخرى التي لحظها النظام وهي :

(1) الاسترجاع عبر فهرس الموضوعات

2. Microsoft Visual Basic 6
3. Microsoft Access XP
4. Microsoft SQL Server 2000
5. Microsoft IIS (Internet Information Services)
6. ADO (Active -X Data Object)
7. Microsoft Front Page XP

3،2،2 أهداف التصميم الهندسي :

لقد صممت القاعدة معلوماتياً وتمت عملية البرمجة وفق أسس وتقنيات لأجل خدمة أهداف عدة أهمها:

1. نشر القاعدة على شبكة الانترنت ، بما يفرضه ذلك من تقنيات خاصة بالاسترجاع والبحث من هذه الشبكة ، وقد لحظ التصميم ظهور لوحة مفاتيح طباعة على شاشات الاسترجاع بغية تسهيل الطباعة للمستخدمين الذين لا يتقنون الطباعة باللغة العربية .
2. نشر القاعدة على أسطوانات صوتية CD – Rom.

3. إباح المجال لاسترجاع المعلومات من كل دولة عربية على حدة ، أو من أكثر من دولة عربية ، أو من جميع الدول العربية في آن معاً ، وتسهيل إمكانية المقارنة بين الدول عبر شاشة تصفح واحد . وهذه الإمكانية غير متوفرة في أي نظام معلوماتي قائم وقد وضعت لخدمة أغراض البحث المقارن بين أكثر من دولة .

4. تسهيل البحث للمستخدم ، وبخاصة البرلمانيين والحقوقيين عامة الذين لم يعتادوا على تقنيات البحث المعكّن . وذلك عبر لحظ أكثر من طريقة للبحث ، وفق تقنيات توثيقية ملائمة للعمل الحقوقي ، وعبر تقنيات بحث مبسطة وسهلة (يراجع الشرح أدناه) .

3،2،3 طرق الاسترجاع والاستخدام:

- نستعرض هنا الأسس التي اعتمدت

إن حل هذه الصعوبات يمكن بتزويد النظام المعلوماتي بمحلل صرفي ، لغوي ونحوى مدعم بمحرك ألى لعبارات الترافق . والأنظمة المعلوماتية العربية التي عالجت هذه المسألة ، إنما عالجتها على صعيد اللغة العربية بشكل عام ولم تعالجها أخذة بعين الاعتبار خصوصيات اللغة الحقوقية التي تتميز بمواصفات خاصة.

في ضوء هذا الأمر ، يرد التساؤل عن جدوى اعتماد طريقة الاسترجاع الحر . لقد تم اعتماد هذه الطريقة ، أولًا لأنها تصلح لاستخدامها من قبل الحقوقين المتخصصين في تقنيات التوثيق الحقوقى ، وثانياً ، لأنها تشكل ركيزة يسمح بتطويرها في الإصدارات اللاحقة عبر لحظ تقنيات لغوية ملائمة.

□ إن الاسترجاع عبر فهرس الموضوعات يسمح باختيار عنوان من عناوين الفهرس الذي هو بمثابة تصميم لمحتويات القاعدة (بلغ 1360 عنوان) وبغية تسهيل البحث في الفهرس وتوفير الوقت للمستخدم ، لحظت تقنية تسمح باختيار مصطلح من لائحة معتمدة فيؤدي اختياره إلى الوصول مباشرة إلى العناوين التي يسعى إليها المستخدم ، بحيث أن النقر على عنوان معين يؤدي إلى تصفح النتائج (يراجع دليل الاستخدام) .

□ إن الاسترجاع عبر المفاتيح يقوم على اختيار مصطلح من لائحة المصطلحات (عددها 740) وبغية تسهيل اختيار مصطلح ، يطبع المستخدم (عبر لوحة الطباعة الظاهرة أمامه على الشاشة) بعض أحرف الكلمة التي يفكر في استخدامها فتظهر له من اللائحة المصطلحات التي تحتوي هذه الكلمة أو أحرف هذه الكلمة فيختار منها المصطلح الذي يليبي طلبه . إن هذه التقنية تسهل العمل في اعتماد المصطلحات الصالحة للاسترجاع .

□ وبغية مساعدة المستخدم على استخدام

(2) الاسترجاع عبر المصطلحات -

المفاتيح

(3) الاسترجاع الحر

□ لقد لحظ النظام طرق الاسترجاع الثلاثة هذه التي تشكل جميعها مداخل تسمح بالوصول إلى أية مادة من مواد النصوص المخزنة في القاعدة ، بغية تمكن المستخدم ، وبخاصية الحقوقى أو البرلماني غير المترعرع بتقنيات الاسترجاع من بنوك المعلومات الممكنته ، من استعمال أكثر من وسيلة بإمكانها أن تجعله يصل إلى ما يبحث عنه . مع الإشارة إلى أن البحث عبر فهرس الموضوعات ، أو عبر مصطلحات قانونية أمر اعتاد الحقوقى استخدامه في أعمال البحث التقليدية على المؤلفات الورقية (إن شرح أعمال التوثيق الواردة أدناه يلقى الضوء على فوائد طرق البحث هذه) .

□ إن الاسترجاع عبر فهرس الموضوعات ، أو عبر "المصطلحات - المفاتيح" ، يشكل طريقة استرجاع منظمة وموجهة أى على المستخدم أن يختار عنواناً من فهرس الموضوعات الذي يظهر أمامه ، أو مصطلحاً من لائحة المصطلحات المعتمدة في النظام بغية تصفح المواد القانونية المتعلقة به .

□ أما الاسترجاع الحر فإنه يعني أن المستخدم يمكنه استعمال أية عبارة يريده ، فتخرج له المواد القانونية التي تتضمن هذه العبارة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاسترجاع الحر هو تقنية متقدمة وتوارجها صعوبات بخاصة إذا استعمل المستخدم عبارة مكتوبة بشكل مختلف عن النص (مثلاً : استعمل عبارة "البيت بصحة النيابة" في حين أن النص يذكر الفعل في صحة النيابة ، فالنظام المعلوماتي لا يلحظ التشابه بين عبارة البيت وعبارة الفعل وبالتالي لا تخرج النصوص التي تتضمن عبارة الفعل) .

- عند ظهور نتيجة البحث يشير النظام إلى عدد النصوص النتائج التي خرجت وإلى عدد المواد التي تجيب داخل النص على السؤال . ويسمح النظام المستخدم أن يستعرض كامل مواد النص دون الخروج من الشاشة وبالوصول الفوري إلى أية مادة من المواد . كما يسمح له ، في حال اختيار أكثر من دولة أن يتضمن النتائج عبر شاشة العرض المقارن.

□ بالنسبة لطباعة النتائج:

إن النظام يسمح للمستخدم أن يطبع ورقياً النتيجة التي حصل عليها . تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات الحماية قد فرضت تضييق إمكانيات الطباعة والتزير (Download) بحيث جعلتها مقتصرة على نتائج البحث المحدد أي البحث الموجه إلى الحصول على معلومة محددة (مثلاً : إجراءات نزع الثقة عن الحكومة) وليس البحث العام (مثلاً : مهام المجلس التأسيسي بالرقابة على الحكومة . 3،3 معالجة وتوثيق النصوص القانونية (تبسيم ، توثيق ، إدخال ، مكنز) :

لقد اعتمدت في توثيق ومعالجة النصوص التي تحتوي عليها هذه القاعدة ، تقنيات التوثيق الموجه ، وقد تمت عملية التوثيق لخدمة طرق البحث ووظائف نظام الاسترجاع كما ورد شرحها أعلاه .

سيتناول شرح أعمال المعالجة والتوثيق التي تلت ، الأسس والأفكار الموجهة التي قادت عملية التوثيق . وسنبدأ بأعمال الإدخال والتبسيم ، وننتقل إلى شرح المنهجية التي اعتمدت في التوثيق .

□ بالنسبة لأعمال الإدخال والتبسيم:

لقد تم إدخال النصوص التي تعنى بهذه القاعدة بحرفيتها . وجرى تصحيح أخطاء الإدخال المطبعية ، ومع ذلك يمكن أن يسجل المستخدم بعض الشوائب المطبعية ، التي يتم ،

العبارة المناسبة ، يلاحظ النظام "مكتنز" Thesaurus (أي علاقات المصطلحات والعبارات بعضها ببعض ، سواء لجهة الترابط أو التشابه ، أم لجهة علاقات الأصل والفرع أم لجهة علاقات المحيط) . ويمكن تصفح المكتنز على مستويين ، مستوى العبارة التي استعملها المستخدم ، ومستوى لائحة العبارات بأكملها . وهو ما يسمى بالمكتنز العام الذي يشكل أداة توجيهه ، ترشد المستخدم في عملية اختيار العبارات التي يريد الاسترجاع من خلالها .

تجدر الإشارة إلى أن النظام يلاحظ تقييد البحث الآلي بين العبارات المترابطة (مثلاً : إذا استعمل المستخدم عبارة "نزع" يفترض النظام في آن معًا في عبارة "نزع" وفي عبارة "شعب" .

إن استخدام طريقة البحث بالمفاهيم تمكن المسترجع من استعمال تقييد أدوات البحث البولياني (مع - دون) وهذه الأدوات تصلح لمزيد من الدقة في الاسترجاع (مثلاً : إذا أراد المسترجع أن يفتض عن المواد التي تتحدث عن عدم جواز الجمع بين النيابة والوزارة . إذا استعمل عبارة "الجمع بين الوظائف" تخرج له جميع المواد التي تتحدث عن جواز أو عدم جواز الجمع بين كل الوظائف بما فيها الجمع بين النيابة والوزارة وتكون الأرجوبة كثيرة . لذلك بغية الوصول إلى المواد التي تجيب فقط على سؤاله عليه أن يختار مصطلح "الجمع بين الوظائف" (مع) مصطلحين آخرين "وزارة" "المضوية في مجلس النواب" أو "النيابة" . عندما تخرج له فقط المواد التي تتحدث عن هذا الموضوع .

3،2،4 وظائف النظام الأخرى:

□ بالنسبة لتصفح النتائج:

- يمكن للمستخدم أن يتضمن عبر لائحة النصوص وفق ترتيبها الزمني وفقاً للتبسيم الهجري أو التبسيم الميلادي .

الخروج من شاشته.

□ بالنسبة لأعمال التوثيق

يقتضي أن نلفت النظر إلى أن موضوع قاعدة المعلومات هذه هو "الهيئات التشريعية العربية". وبالتالي بنيت عملية التوثيق على هذا الأساس بحيث تم التركيز عند توثيق الدساتير وقوانين القضاء الدستوري ، على المواد التي تتعلق بالهيئات التشريعية ، وبالعمل التشريعي. وقد تمت ترجمة هذه المقاربة في صياغة فهرس العناوين الذي يسمى فهرس الموضوعات.

إن هذه الملاحظة تعنى تحديداً أنه عند معالجة وتوثيق مواد الدستور أو التي تتعلق بأسس الحكم والنظام ، وبالعريات والحقوق ، والتي تتعلق بالسلطة التنفيذية أو القضائية . فقد تم التوثيق بالعموميات ، أي أنه لم يتدرج لليحظ مختلف التفاصيل.

ولقد احتفظنا بالمواد الدستورية أو بالمواد المنصوص عنها في قوانين المحاكم الدستورية والتي لا علاقة لها بالتشريع أو بالهيئات التشريعية ، حتى نحافظ على متن النص كاملاً وبدون فراغ . الأمر الذي فرض توثيق هذه المواد إنما بعناوين كبيرة.

لقد تم توثيق نصوص هذه القاعدة مادة مادة على اعتبار أن المادة هي الوحدة التوثيقية الأصغر (ومع ذلك لا يمنع أن تجمع أكثر من مادة في عملية توثيق واحدة إذا كان لها نفس المعنى) . وقد قام التوثيق على وضع عنوان أو أكثر للمادة (وعنوان هو جملة تعبر عن مضمون المادة) وعلى وضع مصطلحات مفاتيح لها تعبير عن مضمونها.

لقد تمت عملية وضع العناوين على مرحلتين . قامت المرحلة الأولى على وضع عناوين تعبر عن مضمون المادة دون الرجوع إلى لائحة معتمدة . وفي نهاية هذه المرحلة تم جمع جميع العناوين ضمن فهرس واحد .

بالتأكيد تصحيحها في الإصدارات اللاحقة.

إن عملية إدخال النصوص قد أخذت بعين الاعتبار هيكلية النص فحافظت على تصميمه الداخلي دون أن تغير فيه . نلفت النظر إلى ، العناوين التي وضعها المشرع لمواد النص ، فإنها تظهر مباشرة قبل المادة التي تدخل تحتها.

وقد تم عند إدخال مواد النص إدخال التعديلات التي طرأت عليها في نصوص لاحقة فإذا كان التعديل يلغى المادة القديمة ، فيحل التعديل محل النص القديم إلا أننا وبغية الاستثناء بهذا الأخير ، لحظنا ذكره مع الإشارة إلى كونه النص القديم . وأوضحتنا في مطلع المادة أنه قد جرى تعديلها بنص حديث مع تبيان رقم النص وتاريخه.

أما إذا تم إلغاء مادة من نص ، فيتم حذفها مع لحظ ذكرها إذا كانت متوفرة . كما أنه تم إدخال نصوص إضافية وتم ربطها بالنصوص الأساسية التي تحتوي عليها القاعدة . بعض النصوص الإضافية يشكل شرحاً للنصوص الأساسية وبالتالي فإن ذكرها من الضرورات ، وثمة نصوص إضافية لا قيمة لها إلا بالنظر إلى ذكرها من الناحية التاريخية ، لقد احتفظنا بها لأهميتها التاريخية.

إن إدخال النصوص الإضافية ، يشكل مثلاً يفيد أنه بالإمكان إضافة أي نص إلى القاعدة وإن لم يكن يتعلق مباشرة بموضوعها . وذلك على سبيل الاستثناء والدلالة وهذا الأمر يعني القاعدة ويزيد ، مع الوقت من قيمتها.

إضافة إلى النصوص الإضافية فقد تم إدخال لائحة ببعض المراجع الفقهية العربية التي تتعلق بالعمل التشريعي العربي.

وقد لحظنا عند إدخال النصوص الترابط القائم بينها ، سواء بين كامل النص ونص آخر أو بين مادة من نص ومادة أخرى من نفس النص أو من نص آخر . وعملية الربط هذه تتبع للمترجع أن يتضمن النص المرتبط دون

و غالباً ما تكون المفاتيح (أي المصطلحات الوافية) تغير عن معانٍ يتذرع ضبطها في العنوانين (مثلاً : حرية النائب - استقلالية النائب) .

ولقد تمت عملية التكثيف بالمفاتيح بدون ضوابط توثيقية (ذلك أنه أحياناً تم اعتماد واصف مفرد وأحياناً أخرى تم اعتماد واصف مركب) ، وقد سهلت هذه العملية الإمكانية التي لحظها النظام المعلوماتي بإمكانية تحصيل أي مصطلح من خلال طباعة حرف أو ثلاثة حروف من مكوناته ، وبذلك تتنفس الحاجة إلى ضوابط في اعتماد المفرد أو التركيب عند اختيار وصياغة المصطلحات المفاتيح . علماً أنه في ضوء التقنية المعلوماتية التي ذكرنا يصبح من الأفضل اعتماد المصطلحات المركبة تسهيلاً لعمل الاسترجاع بغاية تقادري استخدام أدوات المنطق البولياني (مثلاً : إجراءات الطعن بالنيابة) .

قبل إيهاء شرح أعمال التوثيق تجدر الإشارة إلى الأساس المنطقي الذي تحكم في بناء هيكلية فهرس الموضوعات .

لقد شكلت مواد الدساتير الأساس لبناء الفهرس . فالدساتير تتحدث بشكل عام عن المواضيع التالية :

1. نظام الحكم وركائز الدولة والمجتمع والحقوق والحريات العامة .

2. الهيئات ذات الصفة التشريعية .

3. السلطة التنفيذية .

4. السلطة القضائية .

لقد اعتمدنا هذا التقسيم لتحديد أقسام الفهرس . وهذا لا يعني أن هذه الأقسام متساوية في الحجم والمضمون . ذلك أن قسم السلطة التشريعية الذي سميته بعنوان الهيئات ذات الصفة التشريعية يشكل الجزء الأكبر من الفهرس .

وعملية الجمع قامت على تحليل العنوانين بحيث وحدت العنوانين التي تؤدي إلى نفس المعنى أو الوظيفة ، ونتيجة عملية التحليل هذه ، خرج الفهرس العام للعنوانين . وهذا الفهرس شكل الركيزة (Analysis grid) التي بنيت عليها المرحلة الثانية التي قامت على ربط مواد النصوص : كل مادة بعنوان من الفهرس ، يعبر عن مضمونها . نتيجة هذه العملية تم ربط كل عنوان من عنوانين الفهرس بأكثر من مادة من مواد نص معين في دولة معينة أو في كل الدول العربية (ونلتف النظر إلى أن المواد التي تدخل تحت نفس العنوان ، ليس بالضرورة أن تكون متتابعة ذلك أنه يمكن أن تكون متتابعة) كان تدخل المواد من الدستور تحت عنوان (الحصانة النيابية) كما تدخل معها مواد من النظام الداخلي تحت نفس العنوان وثمة مواد تدخل تحت أكثر من عنوان (مثلاً : انتخاب رئيس مجلس النواب ، ولاية رئيس مجلس النواب ، شغور منصب رئيس مجلس النواب) ذلك أن لمضمونها أكثر من معنى .

وتتجدر الإشارة إلى أن عملية بناء فهرس الموضوعات استمرت طوال أعمال التوثيق ، ذلك أن ثمة عنوانين تسقط (مثلاً : أهلية الترشح للانتخابات النيابية) و أخرى تضاف (الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية المجلس الدستوري) و أخرى تعدل ، حتى أن هيكلية الفهرس يمكن أن تتغير في ضوء نتائج التوثيق .

إن هذه العملية تسمح بضبط استرجاع أية مادة من مواد النصوص المخزنة ، إلا أنها لا تكفي للإبهاطة بكل معانٍ المادة ، سواء المباشرة أم غير المباشرة ، لذلك تتم إكمال عملية التوثيق عبر وضع مصطلحات واصفة (المفاتيح) ، بعضها يؤخذ من متن العنوان (مثلاً : جلسة / إدارة / نصاب) وبعضها الآخر يخرج من متن المادة (مثلاً : الأكثرية)

مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، المرتبة الأولى من الوجهة التوثيقية بين هذه الهيئات ، ذلك أن هذين المجلسين يشكلان في المنظور العام هيئات التشريعية الرئيسية.

لذلك تحت عنوان مجلس النواب يرد حوالي 7% من عنوانين الفهرس بأكمله.

إن العنوان العائدة لمجلس النواب قد جاءت متسلسلة بشكل منطقي . مع ذلك نشير إلى أن بعض العنوانين قد تكرر بالضرورة . لاسيما بالنظر إلى التقاطع الحاصل مثلا : بين مهام النائب ، ومهام المجلس ، وبين مهام مكتب المجلس ومهام رئيس المجلس ، وهذا التقاطع أصبح إزاما بسبب الطبيعة المقارنة لقاعدة المعلومات . ذلك أن مهمة ما قد تكون من صلاحية رئيس المجلس في دولة عربية ، بينما هي من مهمة مكتب المجلس في دولة عربية أخرى. الأمر الذي يفرض تكرارها تحت عنوان مهام رئيس المجلس وتحت عنوان مهام مكتب المجلس ، وأية محاولة لإيجاد فهرس يحكمه منطق آخر، لا يمكنها أن تتفادى عملية التكرار. من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنه قد تم بتصنيف تعداد مهام رئيس المجلس وأجهزته بتصنيف وكذلك بالنسبة لمهام النائب في حين أنه كان من الممكن الاكتفاء بالعنوان العام. لقد تقرر التعداد التفصيلي للمهام ليس بهدف إحصائي إنما بغية إفساح المجال للإحاطة بكل الأعمال المذكورة بشكل صريح ، سواء تلك المناطة برئيس المجلس أو تلك المناطة بأجهزة المجلس أو بالنائب. ولتسهيل البحث بالنسبة لمهام رئيس المجلس فقد جرى تبويبها (مثلا : مهام تتعلق باللجان التابعة - مهام تتعلق برئيس الدولة - مهام لها علاقة بالتشريع . (...). ثمة مواضيع تبين أنه من الصعب تبويبها لذا وضعت تحت عنوان " مهام مختلفة " . كما أنه جرى تبويب مهام مجلس النواب أمام المهام التي لم تدخل ضمن أي من التبويبات المعتمدة،

بالنسبة للقسم الأول فإن عنوان نظام الحكم وركائز الدولة والمجتمع والحقوق والحريات العامة ، فقد أدخلنا تحته كل المواد الدستورية التي تتحدث في هذا الموضوع ، ولم نلحظ ترجماً مفصلاً له ، لأن القاعدة ، كما سبق وأشارنا ، هي قاعدة البرلمانات العربية ، إنما لا شيء يمنع في الإصدارات اللاحقة أن يتم تفصيل هذا القسم ، وعندها يتم تغيير اسم القاعدة إلى قاعدة " الهيئات الدستورية ونظام الحكم " .

إنما لتعويض عدم التفصيل في العنوان ، وضعنا بعض المفاتيح الفرعية التي تتصرف بوزن استرجاعي ، (مثل : جنسية الدولة) بحيث يسمح استخدامها في الوصول إلى المادة المعنية بالمقتاح .

بالنسبة للقسم الثالث والرابع أي السلطة التنفيذية والقضائية ، فقد لحظنا ضمنهما وبدون تفصيل العنوان الأساسية التي تتعلق بمهامها غير التشريعية وبنظام عملها ، أما فيما يتعلق بمهامها التشريعية فقد لحظت في القسم الثاني المتعلقة بالهيئات التشريعية . وهذا المنحى قد فرضته الطبيعة المزدوجة للسلطات التنفيذية في بعض الدول العربية . ذلك أن هناك دول عربية يشارك فيها رئيس الدولة في العمل التشريعي . وهناك دول أخرى يمارس فيها مجلس الوزراء أو هيئات تنفيذية أخرى (مجلس الاتحاد ، ومجلس الثورة ...) صلاحيات تشريعية.

فعليه إن ورود اسم بعض هيئات السلطة التنفيذية ضمن إطار القسم الثاني المتعلقة بالهيئات ذات الصفة التشريعية ، إنما فقط مرتبط بالممواد الدستورية التي تتحدث عن صفتها التشريعية.

بالنسبة للقسم الثاني الذي عنوانه هيئات ذات الصفة التشريعية فإنه يشكل الجزء الأهم والأعظم في الفهرس وقد قسم إلى عدد الهيئات التي لها صفة التشريع وبالطبع يحتل كل من

ولم نكتف بالترادف بين عبارات دولة عربية ودولة عربية أخرى إنما أيضاً بين العبارات المتشابهة ضمن اللغة العربية بشكل عام.

وقد اشتمل المكنز على إجراء الترادف بين العبارات المفردة أم المركبة ، سواء كانت ذات دلالة حقوقية ، أم ذات دلالة لغوية عامة . كما أجرى الترادف بين الأسماء والتسميات المستخدمة لاسمها بالنسبة للأجهزة (مثلاً : الجهاز المختص بالرقابة المحاسبية = ديوان المحاسبة)، والهيئات ، وبخاصة بالنسبة للجان التنابية ، وقد قمنا بتبويب اللجان التنابية بغية تسهيل البحث عنها . وقد اعتمدنا التبويب التالي :

- لجنة الشؤون التشريعية والدستورية.
- لجنة الدفاع الوطني والشؤون الداخلية والبلدية.
- لجنة الشؤون المالية.
- لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والمغاربيين.
- لجنة السياحة والإعلام والثقافة والتربيـة.
- لجنة الشؤون الاقتصادية والتجارة والصناعة والتخطيط والإنتاج.
- لجنة العراض والشكوى.
- لجنة النقل والمواصلات والأشغال العامة.
- لجنة التعليم والتوجيه والشباب والرياضة.
- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والصحية والخدمات.
- لجنة الإسكان وشئون المهاجرين.
- لجنة الموارد المائية والكهربائية والمرافق العامة.
- لجنة الزراعة والبيئة والثروة السمكية والحيوانية .

وقد جرى وضعها تحت عنوان مهام مختلفة . نشير ضمن هذا الإطار أنه قد جرى تفصيل في المهام عندما تكون هذه المهام ذات موقع مهم . وجرى في المقابل التقليل من المهام والاكتفاء بالعنوان الأعلى عندما لا تكون المهام بهذه أهمية (مثلاً : المهام الانتخابية أو النظامية لمجلس النواب).

من المفيد أن نبين قبل أن نختـم هذا المقطع ، أن عملية بناء فهرس بالمحتوى يحيط بموضوع معين كالهيئات التشريعية في أكثر من بلد (مهما تجانتـت أنظمتها) ، تتسم بدقة باللغة لسبعين رئيسـيين : الأول التبـاب الواضح بين الدول حول مسائل جوهـرية تتعلق بالهيئات التشريعية . يكفي دلالة أن ثـمة دول تعتمـد التعيينـ للهيئات التشريعية وـثـمة دول أخرى تعتمـد الـانتخاب . السبـب الثاني هو اختلاف المفردات والمصطلحـات الحقوقـية المستخدمة . إن اللغة العربية غنية بمفرداتها وبدلالاتها اللغـوية ، الأمر الذي تجلـى بشـكل واضح في اختلاف العبارات التي استخدمـتها الدول العربية لتكوين لغتها القانونـية . إن هذا الاختلاف فرض ، كـضرورة لا يمكن تجاوزـها ، وضع مـكنز يـلاحظ على الأقل أوجه التـرـادـف بين المصطلـحـات المستـخدمـة في الدول العربية .

بالنسبة للمـكنـز

يشـكل المـكنـز (Thesaurus) على الصعيد التـوثـيقـي أداة لـلاـسـتـرـاجـعـ والـبـحـثـ ، وـقـلـما يستـخدمـ كـأداة للتـوثـيقـ . وهو يعني جـرـدة العبارات ذات الدلـالـة وـرـبـطـها بالـعبـاراتـ التي تـقـومـ بـعـلـاقـةـ ما ، سواء كانت عـلـاقـةـ تـرـادـفـ (مـثـلاً : الجـمعـيـةـ الوـطـنـيـةـ تـساـويـ مجلسـ النـوـابـ) ، أم عـلـاقـةـ أـصـلـ وـفـرعـ (مـثـلاً : مـسـؤـلـيـةـ - مـسـؤـلـيـةـ مـدنـيـةـ) . ولـقد اـعـتـمـدـنا وـضـعـ مـكـنـزـ مـسـؤـلـيـةـ مـدنـيـةـ . ولـقد اـعـتـمـدـنا وـضـعـ مـكـنـزـ للـعـبـاراتـ المستـخدمـةـ فيـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ معـ عـلـاقـاتـ التـرـادـفـ فيماـ بـيـنـهاـ ، وـذـلـكـ بـغـيـةـ تسـهـيلـ الـبـحـثـ عـلـىـ الـمـسـتـخـدـمـ أـيـاـ كانـ موـطـنـهـ الـعـرـبـيـ .

للمساعدة على أخذ القرار ، يتميزها عن بنوك أرشفت النصوص ويتميزها عن أنظمة الاسترجاع الحر ، التي مازالت طرية العود في مجال اللغة القانونية.

تتميز هذه المقارنة بأنها مبنية على جهد فكري ، وعلى عملية تحليل لمواد النصوص القانونية، بغية استخراج مضامينها ، والتعبير عنها بأفصح العبارات الدالة المداولة بين الحقوقين . وبالتالي فإنها ككل عمل فكري يتطور ويكتمل مع الزمن.

لذلك إن مستخدمي هذه القاعدة مدعوين إلى إكمال بنائها بملحوظاتهم التي يرسلونها إلى الناشرين سواء " البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " ، أم " الاتحاد البرلماني العربي " . ومن المفيد جداً أن ترسل مع الملاحظات ، الأسئلة التي كان المستخدم يستعملها . وما هي طرق البحث التي استخدمها وما هي العبارات التي استعملها وما كانت نتيجة بحثه . وبالتالي إن تعنية الاستبيان المرفق - وإرساله عبر البريد الإلكتروني إلى الناشرين بشكل مساهمة مشكورة من قبل المستخدمين في تطوير تحسين قاعدة المعلومات هذه.

- لجنة الطاقة والثروات المعدنية.
- لجنة الشؤون العربية.
- لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- لجنة الإدارة والعدل.
- لجنة الشؤون الدينية والأوقاف.
- لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ونشير إلى أن ثمة لجان تدرج تحت أكثر من تجويف ، ذلك أن المشرع قد أعطى تسمية للجنة نيابية تجعلها متخصصة في أكثر من مجال (مثلاً : لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - لجنة التشريع العام والتنظيم العام والإدارة) إن عملية تجويف اللجان تشكل إلى حد ما عملية التراصف .

خاتمة:

إن المقاربة التوثيقية التي اعتمدت في بناء قاعدة البيانات التشريعية العربية هذه ، هي فريدة من نوعها في المنطقة العربية لاسيما في المجال الحقوقي . ومن هذا المنطلق فإنها تشكل نموذجاً يصلح للبناء عليه في ضوء التجربة وفي ضوء ملاحظات المستخدمين.

إن أهمية هذه المقاربة تكمن في أنها تطمح أن تجعل من قواعد المعلومات القانونية أدوات





معلومات برلمانية عربية

تابع "البرلمان العربي" في هذا العدد سلسلة المقالات الهادفة إلى التعريف بتاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية . وتعرض فيما يلي موجزاً لتاريخ الحياة النيابية في السودان

بسم الله الرحمن الرحيم

ملامح تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان

بقلم : إبراهيم محمد إبراهيم
الأمين العام للمجلس الوطني السوداني

تمهيد

❖ نحاول - هنا - أن نرصد ملامح وإشارات حول تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان ، والتي تفتقت بواعيرها عام 1882 م عندما آتى الأمر إلى الإمام محمد أحمد المهدي وبسط سلطانه في سائر مديریات السودان وأخذ يتوجه إلى الناس وأفراد من مندوبيه بمنشورات وخطابات تتضمن الأصول والإرشادات الواجبة الاتباع في الإدارة والحكم والقضاء . وإذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع ، وكانت السنة المطهرة هي المصدر الثاني منذ انتشار الإسلام ، فقد أضحت منشورات المهدي في حياته ، وبعض منشورات الخليفة من بعده هي المصدر الثالث ، وذلك فضلاً عن العرف بطبيعة الحال . في بينما كانت الشريعة تطبق على المديریات الشمالية ، كان العرف القبلي هو السائد في المديریات الجنوبية ، وسننوب تركيزنا على التجربة المتميزة الراهنة لهذا الجهاز في اختصاصاته التشريعية والرقابية التي بدأت ببروز المجلس الوطني المنتخب في مفتح أبريل (نيسان) 1996 م، وصولاً إلى المجلس الحالي.

❖ بدأت أطلياف الممارسة النيابية في السودان عند تكوين مجلس الحاكم العام سنة 1910م في عهد الاستعمار ، والذي اقتصرت مهامه على دراسة القوانين واللوائح والأوامر التي يصدرها الحاكم العام ، وضمت عضويته أربعة أعضاء هم الحاكم العام رئيساً ، والسكرتير الإداري ، والسكرتير المالي ، والسكرتير القضائي . وقد هدف الاستعمار بهذا التكوين إلى تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد حفنة من أبنائه ، مع عزل وإقصاء أبناء الوطن الأصليين ، لضمان استغلال موارد البلاد وتوظيفها على النحو الذي يتسمق وسياسة الإمبراطورية البريطانية.

❖ شهد يوم 16 مارس (آذار) 1943 م ، قيام المجلس الاستشاري لشمال السودان ، بناء على توصية من لجنة شكلها الحاكم العام من أربعة بريطانيين ، وأصدر بموجب ذلك تشريعاً يفصّل قانون المجلس الذي اشتغل تكوينه على المديريات الشمالية ويرأسه الحاكم العام ، ويبلغ عدد أعضائه ثمانية وعشرون عضواً معيناً من قبل السلطة ، في تمثيل يضم زعماء العشائر ، ورجال الدين ، والوجهاء ، والأثرياء . وقد خلف هذا التشكيل بتراكيبه الجمهورية والصفوية آثاراً سلبية عميقة ساهمت - لاحقاً - في خلخلة بنية المجتمع السوداني.

من مظاهر هذا المجلس أن رئيسه هو الذي يقدر الموضوعات التي يجوز إدراجها في جدول الأعمال ، وينعقد المجلس سنوياً لثلاثة أو أربعة أيام ، ويجوز لرئيس المجلس فض الدورة متى رأى ذلك ، مع إحالة البنود المزجلة إلى دورة قادمة . وقد واجه تشكيل المجلس بالصورة المشار إليها معارضه القوى الوطنية الحية . وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، وفي خضم تداعياتها ، ووسط تسارع الأحداث ، واندلاع الكفاح المسلح ضد الاستعمار في العديد من دول العالم الثالث ، وتصاعد مد حركات التحرر ، عمد الحاكم العام إلى عقد مؤتمر لإدارة السودان يقوم بالبحث عن الوسائل العلمية لكيفية حكم وإدارة السودانيين لبلادهم . وكان الأمر ينطوي على مكيدة سعت إلى انتصاق الغضب العام لإقامة مؤسسة صورية جديدة . ولا يجد المرء صعوبة في نقد النظم والأشكال التي خلفها الاستعمار في السودان مثل مجلس الحاكم العام والمجالس الاستشارية والجمعية التشريعية كما لا يجد كبير عناء في نقد الحكم الذاتي .

تجدر الإشارة إلى مؤتمر الخريجين الذي كان يضم الكثير من المتعظمين ، وأوائل الغربيين من السودانيين المنضويين تحت لواء الجمعيات الأبية والسياسية التي عرفت بمناهضتها للاستعمار في تلك الحقبة . وقد أعلن تكوين هذا المؤتمر في 12 فبراير (شباط) 1938 بمدينة أم درمان ، حيث اجتمع أكثر من (1180) خريجاً ، جاءوا من أقاليم السودان كافة ، وتقديموا في 31 مارس (آذار) 1947 م إلى الحاكم العام بتقرير يتضمن التوصيات التالية :

- وجوب تعديل قانون المجلس الاستشاري وتطويره بغرض إقامة جمعية تشريعية تؤلف من أعضاء منتخبين من أرجاء البلاد كافة ، يعهد إليها بصلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تضطلع بها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يقوم مقام مجلس الحاكم العام .

- وجوب اتجاه السودان صوب نظام برلماني ومجلس تنفيذي مسؤول أمامه على غرار النظام البريطاني .

- وجوب أن توفر هذه الجمعية للسودان صوته الخاص ، وذلك بتكوين هيئة ذات ولادة في التقرير عن القطر بأسره .

علمًا بأن مؤتمر الخريجين قد قاطع إنشاء المجلس الاستشاري عام 1943 م ، رغم العرض المقدم له بتمثيله بمقددين ، إلا أن المؤتمر ظل ينادي ويطالب بتقرير المصير . كما تم خوض مؤتمر جوبا الذي عقد بمدينة جوبا في جنوب السودان في الفترة 12 - 13 يونيو (حزيران) 1947 م عن رغبة أبناء الجنوب في الاتحاد مع الشمال ، مع ضرورة تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة .

في 23 أكتوبر (تشرين الأول) 1947 ، وافقت الحكومة البريطانية على تلك التوصيات ، ومضت السلطات الاستعمارية في ذلك الحين إلى إصدار مشروعات القوانين التي أعدت لتنفيذ تلك التوصيات . رغم الاعتراضات التي أثيرت من قبل المؤتمر العام للخريجين والأحزاب الاتحادية .

الجمعية التشريعية (1948 م - 1952 م)

في 19 يونيو (حزيران) 1948 تألفت الجمعية التشريعية بمقتضى تشريع صدر من الحكم العام بناء على اقتراحات تقدمت بها لجنة مؤتمر إدارة السودان التي انتفت من المجلس الاستشاري ، وقد قامت مظاهرة شعبية عاصفة بمدينة أم درمان يوم انعقاد الجمعية نادت بسقوطها ونددت بالاستعمار ، وألقى القبض على كثير من المناضلين وقموا للمحاكمة ، وصدرت الأحكام على بعضهم بالسجن وعلى البعض الآخر بالغرامة واندلعت المظاهرات في شتى بقاع السودان ، وسقط بعض الشهداء في مدينة عطبرة . وقد تكونت الجمعية التشريعية من (86) عضواً ، منهم ثلاثة عشر يمثلون مجالس المديريات الجنوبية ، وأربعةأعضاء من البريطانيين بحكم مناصبهم في المجلس التنفيذي . ويقوم الحكم العام بتعيين عشرةأعضاء مراعيًا تمثيل مصالح تلك الفئات التي أقرت بمبدأ قيام هذه الجمعية . وتلخصت اختصاصات الجمعية في التداول ، والنظر في مشروعات القوانين المقدمة من الجهاز التنفيذي ، وتنكمل شروط نفاذ المشروعات المقدمة إلى الجمعية برفعها إلى الحكم العام للتصديق عليها . وفي حالة إقرار الجمعية لمشروع قانون يقتضي تعديلات لا تحظى بقبول المجلس التنفيذي يجوز للأخير سحب المشروع وإحالته إلى الحكم العام ، وفي هذه الحالة تصبح الصيغة التي ارتضتهاها الحكم العام قانوناً نافذاً في صورته الأصلية أو وفق التعديلات التي أجريت . وما برح الشعب يشجب أعمال الجمعية ، مطالباً باسترداد سيادته الكاملة ، خاصة أن كثيراً من الدول الأفريقية والآسيوية قد حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وسادت الأفكار التحررية في ذلك الحين . وقد أجازت الجمعية التشريعية قرار دولتي الحكم الثاني (المصري والبريطاني) بمنح السودان الحكم الذاتي .

البرلمان الأول (1954 م - 1958 م)

* في الفترة الواقعة ما بين 1954 و 1958 م ، أخذ الحكم الذاتي بنظام المجالسين (مجلس الشيوخ ، والنواب) إذ يتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضواً يتم اختيارهم عبر الانتخابات أو التعيين ، ويقوم رئيس البلاد بتعيين خمسى الأعضاء ، ويتم انتخاب البقية بالاقتراع العام . وتنتمي شروط الأهلية في أن لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة ، وأن يكون قد أكمل تعليمه الثانوي ، ومن ذوي الكفاية في الآداب والعلوم والفنون ، عوضاً عن الخبرة الطويلة في العمل الاجتماعي ، وإدارة شؤون الدولة . كما تستغرق دورة المجلس ثلاث سنوات من تاريخ انعقاده ، وهو غير قابل للحل ، وتعلق جلساته عند حل مجلس النواب . ويختصر مجلس الشيوخ

باتخاذ التدابير اللازمة شرعاً في تحرير مصير السودان السياسي ومن ثم إقرار قانون الجمعية التأسيسية.

أما مجلس النواب - في ذات الفترة - فيتكون من 95 عضواً يتم اختيارهم عبر الانتخاب المباشر، وغير المباشر ، ودوائر الخريجين ، وبلغ دورات انعقاده ثلاث سنوات ما لم يتم حلها. من أهم اختصاصاته إنهاء الفترة الانتقالية وإصدار قرار يعبر فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تحرير مصير البلاد ، وإقرار قانون انتخابات الجمعية التأسيسية ، ووضع الدستور الدائم للبلاد ، إضافة إلى الحق الدستوري في الرقابة على السلطة التنفيذية ، والحق في سحب الثقة من الحكومة . ومن أنصع إنجازات هذا المجلس إعلانه للاستقلال من داخل البرلمان في التاسع عشر من ديسمبر 1955 م ، وكانت ممارسته البرلمانية مصدر إجلال واعتزاز للأمة السودانية. وقد حفلت هذه الفترة أيضاً بالاحترام التقليدي البرلماني عند مناقشة الميزانية في مرحلة القراءة الأولى ، صوت إلى جانبها 45 عضواً وعارضها 48 عضواً منهم ثلاثة من نواب الحكومة . وقد اعتبر رئيس الحكومة في ذلك الحين أن نتيجة الميزانية بمثابة سحب الثقة من الحكومة ، ودعا إلى اجتماع طاري لمجلس الوزراء مبدئاً الرأي في استقالة الحكومة في الحال ، لأن البرلمان قد صوت ضد الميزانية . ورغم محاولة الوزراء من القانونيين في إقناعه بإرجاء ذلك بعد مرحلتي القراءة الثانية والثالثة ، ولكن رئيس الحكومة تمسك ب موقفه مراعاة للممارسة الديمقراطية وصوناً للأصول البرلمانية.

بعد أن نال السودان استقلاله في مطلع عام 1956 م ، استقر الرأي على أن يظل العمل سارياً بأمر أحكام الحكم الذاتي بعد إجراء بعض التعديلات عليه ، وحذف بعض النصوص ، وصدر الدستور المؤقت بالديبلومالية : (نحن أعضاء مجلس الشيوخ والتواب ، وفي جلسة مشتركة نقرر الموافقة على الأحكام المرافقه وتصدرها : دستوراً سودانياً مؤقتاً ، يرعاه الشعب السوداني ويطبعه إلى أن تصدر في حين المرتفق أحكاماً أخرى) .

المجلس المركزي (1962 - 1964 م)

* عقب قيام النظام العسكري في 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1958 م ، أصدر مجلسه الأعلى قراراً بتشكيل لجنة التطوير الدستورية في 18 ديسمبر (كانون الثاني) 1961م. ومن مهام هذه اللجنة دراسة كيفية إدخال نظام الانتخاب النسبي في تشكيل المجالس المحلية ، وتقديم التوصيات لتكوين مجلس مركزي عبارة عن هيئة تشريعية يأتي بعض أعضائها عن طريق مجالس المديريات ، وتستكمل بقية العضوية بالتعيين.

* في يناير (كانون الثاني) 1962 م قدمت اللجنة تقريرها بالتوصية لقيام المجلس المركزي على المستوى القومي ، وله سلطات تشريعية ، وتم إصدار قانون المجلس المركزي عام 1962م الذي يشكل مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة . ويتكون المجلس المركزي من (86) عضواً يتم اختيارهم كما يلى:

- وزراء الحكومة ، أعضاء بحكم مناصبهم وعدهم (14) .
- أعضاء منتخبون وعددهم (54) تقوم مجالس المديريات بانتخابهم ، ونشير هنا إلى أن كل مديرية يمثلها ستة أعضاء يعينهم وزير الحكومة المحلية ويعني ذلك أن معظم أعضاء المجلس جاءوا بالتعيين.
- أعضاء بالتعيين وعددهم (18) عضواً (من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة) .

ينهض المجلس باختصاصات تشريعية تشمل إجازة مشروعات القوانين وإقرار الميزانية العامة للدولة ، وأخرى سياسية تختص بمهام الرقابة على السلطة التنفيذية ومناقشة الوزراء وتوجيهه الأسئلة حول أعمال وزارتهم.

الجمعية التأسيسية الأولى (1965 - 1968 م)

❖ بعد انتفاضة الحادي والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول) 1964 م ، التي ألهب جذونها طلاب جامعة الخرطوم بمشاركة شعبية . وصاحب زوال الحكم العسكري حماس، وزخم جماهيري رافق عودة الديمقراطية ، وعجلت الساحة السياسية بالأحزاب المتعددة . وبعد صدور الدستور المؤقت لعام 1964 م ، نص الدستور على نيل العضوية بالانتخاب واستبعاد نظام التعيين ، ونصت المادة 4 من قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لعام 1965 م على تكوين الجمعية من فئتين تمثلان الدوائر الإقليمية، ودوائر الخريجين.

بلغ عدد الدوائر (218) دائرة ، خصص القانون منها (158) دائرة للمديريات الشمالية و (60) دائرة للمديريات الجنوبية ، وتم إجراء الانتخابات على مرحلتين :

- المرحلة الأولى - المديريات الشمالية - أبريل (نيسان) 1965 م.
- المرحلة الثانية - المديريات الجنوبية - أبريل (نيسان) 1967 م (وذلك بسبب الأوضاع الأمنية بالجنوب) .

كما حدد القانون (15) دائرة للخريجين.

كان الهدف الجوهرى لقيام الجمعية وضع دستور دائم للبلاد ، وإقراره ، والقيام بمهمة التشريع ، على أن تكون الهيئة التشريعية من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية ، كما تختص الجمعية باختيار أعضاء مجلس السيادة ، ورئيس الوزراء ، فضلاً عن الرقابة على أداء السلطة التنفيذية . وشهدت تلك الفترة حمى الخلافات الدستورية وكان خلو دستور 1964 م من النصوص التي تبين كيفية تعديله قد أفسح المجال لأحزاب الحكومة اعتبار أن الدستور من فلتقت الجمعية التأسيسية على تعديله مما أفقده ثباته واحترامه وقدسيته . وبموجب أحد هذه التعديلات أسقطت عضوية بعض أعضاء الجمعية التأسيسية (من الحزب الشيوعي السوداني) ، بعد صدور قانون حل الحزب الشيوعي السوداني لسنة 1965 م ، بناء على المادة 5 (2) التي تم تعديلها في دستور السودان المؤقت المعدل لسنة 1964 م ، والتي تقرأ:

لا يجوز لأى شخص أن يروج أو يسعى لترويج الشيوعية سواء أكانت محلية أو دولية أو يروج أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد في الأديان السماوية الخ) . وقد لجأ بعض أعضاء هذا الحزب بدورهم إلى المحكمة العليا بوصفها حراساً للدستور ، فحكمت لصالحهم ، وأدى هذا الحكم إلى نشوء أزمة حادة بين السلطات الثلاث ، السلطة القضائية من جهة والسلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى.

◦ قامت الجمعية في 4 يناير (كانون الثاني) 1967 م بتشكيل لجنة قومية من (37) عضواً يمثلون ألوان الطيف السياسي المختلفة ، وكذا (15) عضواً من القانونيين للجنة الفنية، وشرعت اللجنة في وضع مسودة لمشروع الدستور ، وعرض على الجمعية ، وتم حلها قبل إجازة الدستور ، إذ عمدت قيادات الائتلاف الحاكم إلى حل الجمعية التأسيسية بعد الإيغاثة لوابها بتقديم استقالات جماعية فاستقال خمس أعضاء الجمعية ، وبذلك فقدت قدرتها وأهليتها لإنجازة الدستور الدائم وهي المهمة الأساسية لانتخابها . وفي محاولة عملية لescapate مبدأ حل الجمعية التأسيسية زحف نواب المعارضة في صنف صبيحة اليوم التالي لحلها ، نحو مبنى البرلمان لاتخاذ قرار بالأغلبية لكنهم

جوبهوا بقوات من الجيش والشرطة فتعذر عليهم بلوغ مرآبهم . وعندما اجتمعوا خارج البرلمان في الهواءطلق ، واتخذوا من القرارات ما يقضي بتدخل القوات المسلحة لحماية الدستور والنظام . وقد تزامنت الخلافات السياسية بالبلاد مع نكسة 5 يونيو (حزيران) 1967 م ، وشهد هذا العام انعقاد مؤتمر القمة العربي بالسودان الذي خرج بلاءات الخرطوم الشهيرة .

في مايو (أيار) 1968 م أجريت انتخابات جديدة للجمعية التأسيسية التي عقدت أول جلساتها في 27 مايو (أيار) 1968 م ، وقامت بتكوين لجنة قومية للدستور لمراجعة المشروع السابق ، وإجراء التعديلات المقترحة عليه توطئة لإجرائه ولم تفرغ من مهمتها حتى قيام النظام العسكري في 25 مايو (أيار) 1969 م .

مجلس الشعب (من الأول إلى الخامس) 1972 - 1985 م

* تكون مجلس الشعب القومي الأول بموجب القرار الجمهوري (104) عام 1972 م وتنثله عضوية بحكم المنصب (الوزراء) وعضوية بالانتخاب (دوائر إقليمية وجماهيرية) ، وعضوية بالتعيين .

أشنى المجلس للأضطلاع بمهمة وضع الدستور وإقراره ، ولم تخول لهذا المجلس أي اختصاصات مالية أو سياسية أو تشريعية واضحة .

تركز الاختبار في مجلس القومي الثاني (1974 م - 1976 م) على تمثيل المناطق الجغرافية ، والوحدات الإدارية ، وتحالف قوى الشعب العاملة . ولرئيس الجمهورية الحق في تعيين عشرة أعضاء ، ويختار المجلس رئيسه من بين أعضائه . وقد منح دستور السودان لعام 1973 م المجلس الاختصاصات التي تتضمن بها هيئات التشريعية في النظم البرلمانية الرئاسية ، وهي المهام التشريعية والرقابية والمالية وامتدت هذه الممارسة بذات التكوين والاختصاصات من المجلس الثاني (1974 م - 1976 م) حتى المجلس الخامس (1983 م - 1985 م) .

الجمعية التأسيسية الثانية (1985 م - 1989 م)

* بعد انتفاضة أبريل (رجب) 1985 م ، وعند انقضاء الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات ، تكونت الجمعية التأسيسية من مجلس واحد مدته أربع سنوات ، وتختص بإجازة الدستور وإصدار القوانين والأوامر واللوائح التشريعية وإجازة مشروع الموازنة العامة ، والرقابة على الجهاز التنفيذي . وصدر في هذه الفترة الدستور الانتقالـي .

المجلس الوطني الأول (الانتقالـي) 1991 م - 1995 م

* بعد قيام نظام الإنقاذ الوطني في 30 يونيو (حزيران) 1989 م تم تكوين المجلس الوطني الانتقالـي ، وفقاً للمرسوم الخامس 1991 م لملء الفراغ الدستوري . ويتولى المجلس مهام الشورى والتشريع والتخطيط والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي إلى حين قيام انتخابات المجلس الوطني . وقد روعي في تكوين المجلس البالغة عضويته (303) التمثيل الجغرافي والفنوي والاجتماعي ، إضافة إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة ، عدا الرئيس . كما شملت عضويته الوزراء الاتحاديين ، ومستشاري مجلس قيادة الثورة ، وولاة الولايات ، ورؤساء اللجان الشعبية للإنقاذ بحكم مناصبهم . وقد اختص المجلس بالعمل على بناء النظام السياسي والسعى لتحقيق السلام ، وإقرار الاستراتيجية القومية الشاملة .

المجلس الوطني الثاني (1996 م - 1999 م)

❖ صدر القرار الجمهوري رقم (81) بدعوة المجلس الوطني المنتخب للانعقاد في مستهل شهر أبريل (نيسان) 1996 م بعضوية بلغت (390) . وقد أقر المجلس في جلسته الأولى إجازة لائحة تنظيم أعماله . ونصت المادة 51 منها على تشكيل سبع عشرة لجنة من أعضاء المجلس ، وحددت اختصاصاتها ، وهي : - لجنة شؤون المجلس ، والقانون والعدل ، والأمن ، والدفاع ، والعلاقات الخارجية ، حقوق الإنسان والواجبات العامة ، العلاقات الاتحادية ، السلام ، الشؤون الاقتصادية ، والشؤون الزراعية والحيوانية والمائية ، الصناعة ، الطاقة والثروة المعدنية ، النقل والاتصال والأراضي ، العمل والإدارة العامة ، الشؤون الاجتماعية ، التربية والتعليم والبحث العلمي ، الإعلام والتلفافة ، ولجنة الحسبة العامة ، إضافة إلى الهيئة النيابية التي تضم خمس شعب تعنى بشؤون الأعضاء ، التعبئة والسياسة العامة ، التواصل مع المجالس الولاية ، وشعبة العلاقات بالمؤسسات الخارجية.

في النصف الثاني من عمر المجلس ، عند بداية دور الانعقاد الخامس أجرى المجلس الوطني تعديلاً على مستوى اللجان والشعب وقيادات المجلس حيث تم تعديل المادة 51 من لائحة تنظيم أعماله ، وذلك بدمج بعض اللجان والشعب على النحو التالي :

- دمج لجنتي الطاقة والثروة المعدنية ، والصناعة في لجنة واحدة تحت مسمى لجنة الصناعة والطاقة والتعدين.

- دمج لجنتي العمل والإدارة ، والحسبة العامة في لجنة واحدة هي لجنة العمل والإدارة والحسبة العامة.

- بينما انشطرت لجنة الشؤون الاجتماعية العامة إلى لجنتي الشؤون الاجتماعية العامة ، وتنمية المجتمع.

- بالنسبة للهيئة النيابية تم دمج شعبيتي التعبئة السياسية العامة والتواصل مع المجالس الولاية في شعبة واحدة هي شعبة التواصل مع المجالس الولاية والتعبئة السياسية العامة.

- على ضوء ذلك صدر القرار رقم (9) بتاريخ 9 يونيو (حزيران) 1998 م باختيار رؤساء هذه اللجان والشعب.

وجاء تشكيل المجلس بالانتخاب وفاء لنص المادة 27 من المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنة 1995 م على النحو التالي :

- / خمس وسبعين ومائتا مقعد في المجلس عن طريق الانتخاب المباشر في الدوائر الجغرافية بتمثيل عادل للسكان في البلاد.

- / خمسة وعشرون ومائة مقعد بالانتخاب من المؤتمر الوطني وفق نظم النظام الأساسي وقواعد في التمثيل المتوازن لقوى الشعب وأنواعه وأقاليمه.

حددت مهام المجلس الوطني وفق نص المادة 33 من ذات المرسوم كما يلي :

1. إجازة الخطط والبرامج السياسية القومية المتعلقة بالدولة والمجتمع

2. إجازة المشروعات الدستورية وإجازة القوانين والمراسيم المؤقتة الاتحادية

3. إجازة المعيزانية الاتحادية لدخول الدول ومصروفاتها

4. إجازة مشروعات قوانين التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

5. مراقبة الأداء التنفيذي

وفقاً للمهام المحددة مارس المجلس الوطني المنتخب دوره في التشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي بالتنسيق معقيادة الجهاز التنفيذي . ولعل أوضح ما تم إنجازه خلال السنوات الأربع ما يلي :

❖ في مجال التشريع أجازت العديد من المراسيم المؤقتة ، ومراسيم بالتصديق والأوامر وقرارات المجلس ومشروعات القرارات أبرزها قانون الأمن الوطني ، وقانون القضاء الدستوري ، وقانون تشجيع الاستثمار ... الخ.

واستكمالاً للثورة التشريعية التي انتظمت البلاد بعد تكوين المجلس المنتخب والذي أسهم بقدر فاعل في إنفاذ تشريعات الحكم الاتحادي والانتقال إلى المرحلة الدستورية ، قامت الدولة بتكوين لجنة قومية وفية لإعداد مسودة الدستور . وبناء على دعوة من السيد رئيس الجمهورية عقد المجلس دورته الطارئة للنظر في مشروع الدستور الذي قدم للمجلس الوطني حيث أفرد المجلس أربع عشرة جلسة من بينها سبع جلسات في هيئة لجنة ، شارك فيها الخبراء ورجال القانون والسياسيون ذوي الاهتمام .

وقد ابتكر المجلس آلية خاصة تتمثل في تقسيم عضويته إلى أربع هيئات فرعية ، وتناولت هذه الهيئات نصوص الدستور بالدراسة و التحفيظ وتقدمت بالتعديلات التي رأتها و من ثم رفعت إلى هيئة عليا قامت بتصنيف المقترفات ورفعها إلى المجلس الذي أحضعها بدوره إلى تداول مستفيض سعياً للوصول إلى دستور للبلاد يوطّن للمرحلة القادمة فيسائر مجالات العمل السياسي والأمني و الاقتصادي و الاجتماعي . وفي نهاية جلساته أجاز مشروع الدستور بالإجماع بعد إدخال بعض التعديلات الجوهرية والصياغية على نصوصه ، ومن ثم أرسل مشروع الدستور مشفوعاً بخطاب من المجلس إلى رئيس الجمهورية الذي وقع عليه . وفي جلسة احتفالية تم تسليم الدستور إلى رئيس هيئة الانتخابات لإجراء الاستفتاء عليه و أصبح الدستور بعدها نافذاً.

كما أجاز المجلس العديد من مشروعات القوانين التي تنظم العمل الدستوري مثل قانون المحكمة الدستورية ، التواли السياسي ، الانتخابات ، هيئة المظالم و الحسبة العامة... الخ.

قام المجلس بمبادرة منه بطرح مشروعات قانون الصحافة و المطبوعات لسنة 1996 تعديل سنة 1999 و مشروع قسمة الموارد المالية لسنة 1999.

❖ أما في مجال الرقابة فقد استمع المجلس إلى العديد من بيانات الوزراء ، و أثيرت الكثير من المسائل المستعجلة و الأسئلة المقدمة للوزراء . وتم الرد عليها ، و قامت اللجان بالرد على بيانات الوزراء و المسائل المحالة إليها مقتربة بنوصيات ومشاريع قراراتها.

و بقراءة متعددة يتضح بجلاء تفرد هذا المجلس عن بقية المجالس و البرلمانات السابقة حيث ضم في عضويته عدداً من حملة المؤهلات العليا ، و شكل العنصر النسائي نسبة مقدرة ، كما اتسمت عضويته بتنوع التخصصات والخبرات مما أثرى عمل المجلس التشريعي والرقيبي على مستوى لجانه . كما استثنى المجلس سنة لم تسبقه إليها أي من المجالس السابقة وذلك عبر إفراد جلسات عامة شهدتها بعض المواطنين و المهتمين بالموضوعات ذات الصلة والحساسية متلماً تم أبيان مناقشة مسودة الدستور و اتفاقية الخرطوم للسلام .

❖ إضافة إلى مشاركات المجلس الخارجية ، والإقليمية و الدولية في الاتحاد البرلماني العربي و الاتحاد البرلماني الأفريقي و اتحاد البرلمانات و مجالس الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي و الاتحاد البرلماني الدولي و المجلس البرلماني المشترك لدول ACP.EU امتدت الدورات حتى الدورة الثامنة حيث قرر السيد رئيس الجمهورية في الرابع من رمضان 1420 الموافق 12 ديسمبر (كانون الأول) 1999م بانتهاء أمد المجلس الوطني .

المجلس الوطني الثالث (2001م) :

❖ جاء المجلس الوطني المنتخب (الراهن) في ظل ظروف سياسية معقدة ، إذ نادت بعض العناصر المعارضة بتأجيل الانتخابات الرئاسية و البرلمانية لافساح المجال أمام مساعي الوفاق . إلا أن غياب المؤسسة التشريعية كان يمثل ثغرة كبيرة في مسيرة الحكم بالبلاد، الأمر الذي أدى إلى إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات ليقوم مجلس تشريعي ينهض بدوره تشريعياً و رقابياً و استهلاضاً جماهيرياً.

بعد إعلان نتائج الانتخابات انطلقت أعمال المجلس الوطني الثالث المنتخب بقرار من السيد رئيس الجمهورية داعياً إياه للانعقاد في جلسات استثنائية وفقاً لما تنص عليه أحكام المادة 75 من دستور جمهورية السودان . ومن ثم كان الإعداد و الترتيب لاستقبال المجلس الوطني الذي بدأ جلسات استثنائية في 5 فبراير (شباط) 2001م - فبراير (شباط) 2001م.

ويجدر هنا أن نشير إلى أن هذه الجلسات الاستثنائية قد واكتت حدثاً إفريقياً كبيراً هو انعقاد مؤتمر قادة ورؤساء تجمع دول الساحل والصحراء الذين شرفوا البلاد عند استهلال أعمال المجلس الوطني ، وكذلك شاركت وفود برلمانية عربية وإفريقية في جلسات المجلس.

وقد شهدت الدورة الأولى عملاً نيابياً كثيفاً ومرد ذلك لغياب الجهاز التشريعي لعام كامل صدرت خلاله جملة من المراسيم المؤقتة والتشريعات والتي عكفت المجلس من خلال لجانه الدائمة على النظر فيها بعرض إجازتها أو تعديلها أو إلغائها . وقد أجاز المجلس خلال تلك الفترة (94) تشريعاً . وفي الجانب الرقابي استمع المجلس إلى (22) بياناً من الوزراء حول السياسات العامة لوزاراتهم ، إضافة إلى طلب بيانات والأسئلة والمسائل المستعجلة . وبلغت عضوية المجلس (349) عضواً.

كما تواصل عمل اللجان خلال عطلة المجلس الأخيرة . وقد طافت اللجان بالولايات ووقفت على أداء الجهاز التنفيذي ، واستمر المجلس في مشاركاته الخارجية .
في هذه الأيام بعد المجلس الوطني السوداني العدة لاستضافة المؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي والدورة الأربعين لمجلس الاتحاد اللذان سيعقدان بالخرطوم في فبراير (شباط) 2002 م، بمشيئة الله تعالى.

المصادر

1. موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان - الأستاذ هنري رياض - دار الثقافة

- بيروت - 1967 م

2. انتخابات وبرلمانات السودان (توثيق وتحليل) - الأستاذ محمد محمد أحمد كرار

- معهد البحث والدراسات الاجتماعية - الخرطوم 1998 م

3. تطور الجهاز التشريعي في السودان (بحث لنيل زمالة الأكاديمية) - الأستاذ
محمد إبراهيم أحمد حمزة (الكndo) 1993 م

4. في دهاليز السلطة - د. إسماعيل الحاج موسى - بيت الخرطوم للطباعة والنشر
- 2000 م

5. قصر الحكم وصراع السلطة - الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن - مطبع نصر
دمشق - دون تاريخ.



للمغفور له
الشيخ محمد ابراهيم بن جبير
رئيس مجلس الشورى السعودي

كلمة وفاء

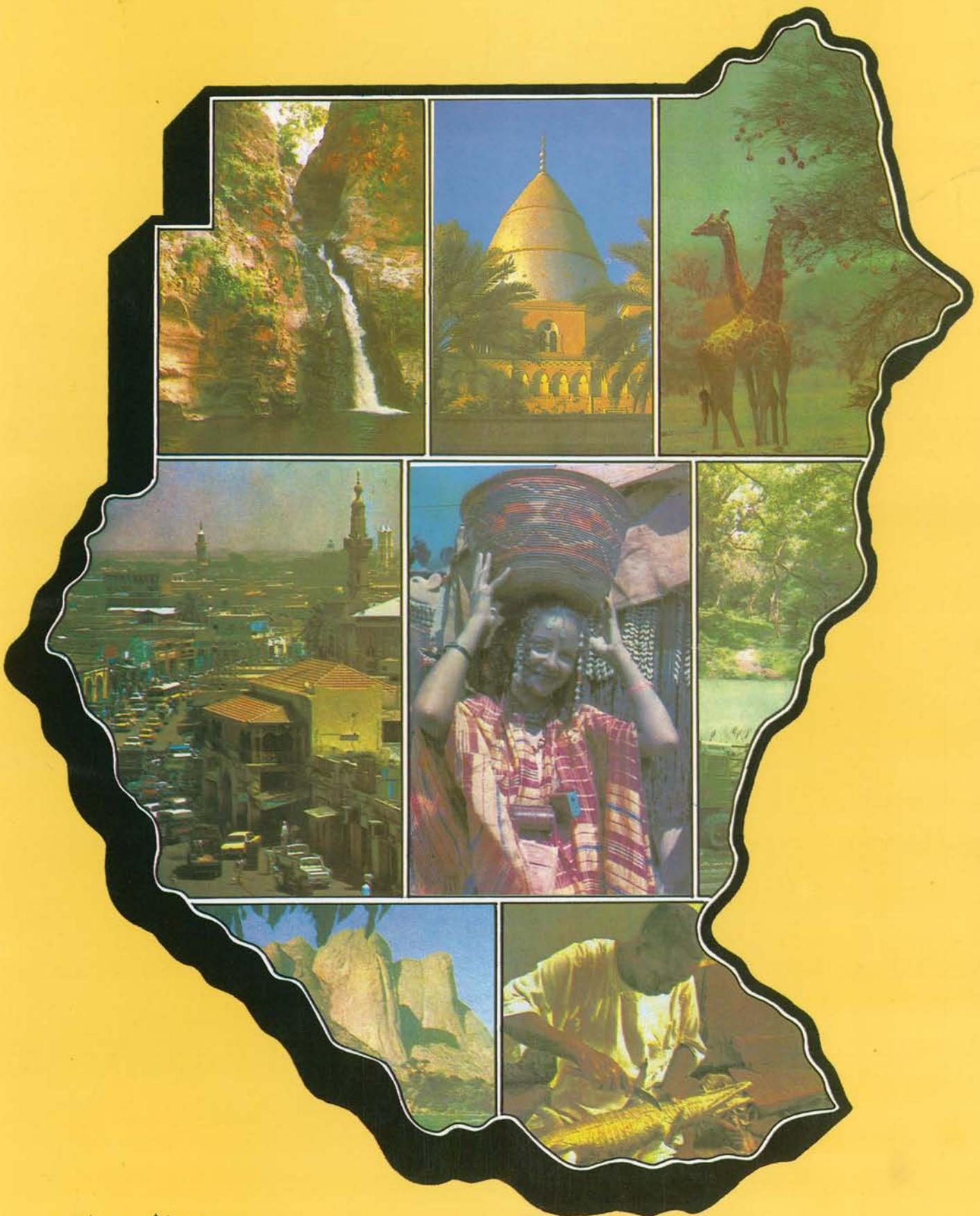
صبيحة الحادي عشر من ذي القعدة عام 1422 هـ ، الموافق لرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير/ عام 2002م، انتقل إلى جوار ربه ، المغفور له الشيخ محمد ابراهيم بن جبير، رئيس مجلس الشورى السعودي الشقيق .

إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي تعرب عن عميق حزنها وأحرّ تعازيها لهذا المصاب الجسيم الذي ألم بالبلد الشقيق . فقد كان الفقيد إنساناً مرموقاً، كبير القلب ، عزيز النفس ، طيب الخلق ، واسع المعرفة بأمور الفقه والتشريع ، ولعب دوراً هاماً في تكريس تجربة العمل الشوري في المملكة الشقيقة منذ تسلمه رئاسة مجلس الشورى قبل سنوات .

وبفقدانه خسر مجلس الشورى الشقيق وجهاً بارزاً من وجوهه وعلمياً من أعلامه ، كما خسر الاتحاد البرلماني العربي شخصية مرموقة كانت دائماً من الداعين إلى تعزيز التضامن العربي والإسلامي والعمل من أجل رفعة الأمة العربية والإسلامية .

ولا يسعنا في هذه المناسبة الأليمة إلا أن ندعوا الله العلي القدير أن يغوض أشقاءنا في المملكة الشقيقة ومجلس الشورى السعودي عن فقدان هذه الشخصية المرموقة ، وأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ، وأن يمن على أهله وذويه وإخوانه بالصبر والسلوان .

إنا لله وإنما إليه راجعون



صور من السودان